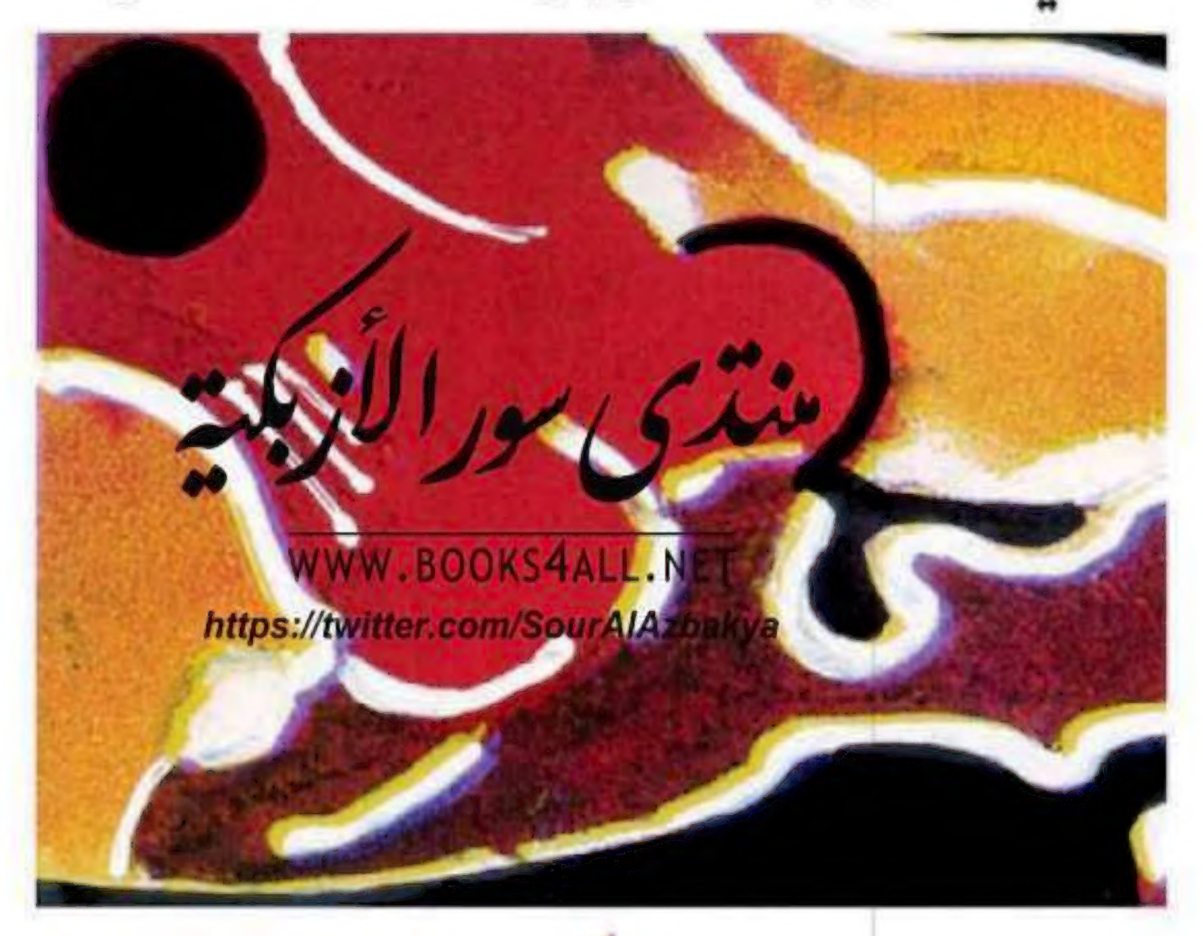
د. نبيل خليل خليل

ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة





الفارابي



ملف الانقلابات
في الدول العربية المعاصرة

د.نبيل خليل خليل

ملف الانقلابات
في الدول العربية المعاصرة

دار الفارابي

الكتاب: ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة
المؤلف: د.نبيل خليل خليل
الغلاف : فارس غصوب

النـاشر: دار الفارابي - بيروت لبنان

هاتف: 301461 (01) فاكس : 307775 (01)

ص.ب: 3181/ 11 الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى 2008
ISBN: 978-9953-71-341-349-6

إهداء

إلى ذكرى الأحبة

ايناس

وسيبال

وزياد

تنويـه

نعتمـد فـي هـذا الكتـاب على نخبـة مـن المراجـع العربيـة والأجنبيـة التـي ذكـرت فـي سـياق النـص بالدقـة المطلوبـة رغـم اختـلاف المنهج، ولكـن اعتمادنا فـي البحث علـى مجموعة كبيرة مـن الوثائق الرسـمية المفرج عنها في عدد من الـدول الغربية دفعنا إلـى إبـراز ترجمتها في النص على نحو واضح يسـاعد القارئ على تمييزهـاعـن المراجـع والنصـوص الأخـرى فـي الكتـاب.

وهكـذا جـرى الاعتمـاد علـى اسـتخدام مقاييـس الأحـرف وأحجامهـا وميولهـا وإبرازهـا بالخـط الداكـن تسـهيلاً للمهمـة، فاسـتعمل الحرف الأسـود العادي المائـل لتقديم نمـاذج مختصرة عـن الوثائق الرسـمية الواردة فـي النص كما اختيـر الحرف الداكن الأصغـر حجمـاً لترجمـة أوسـع للوثيقـة المعتمدة. هذا مـا اقتضى التوضيـح،واللـهولـي التوفيـق.

تمهيـد

"مـن المهم تجنب الميل إلى جانب أي من الأطراف المتنازعة العربية وحصر أنفسنا في مصالحنا الحيوية حماية مشايخ الخليج وتجنب أزمة دولية حول الأردن" عن وثيقة من السفارة البريطانية في دمشق إلى الخارجية في لندن في 63/3/19 إثر الانقلاب البعثي بقيادة الفريق لؤي الأتاسي في سوريا يوم الثامن من آذار عام 1963.

شهدت معظم الدول العربية الحديثة مجموعة متغيّرات مأساوية لأنظمة الحكم فيها خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية عند وقوع أول انقلاب في العالم العربي وكان في سوريا عام 1949 على يد رئيس الأركان آنذاك حسني الزعيم، فترددت أصداؤه في مصر حيث قامت مجموعة من الضباط الأحرار عام 1952 بانقلاب أنهى حكم أسرة محمد علي، وما لبث أن تبعه الجيش العراقي فأنهى حكم الهاشميين في انقلاب قاده عبد الكريم قاسم عام 1958، وفي العام نفسه انقلب الجيش السوداني بزعامة إبراهيم عبّود على حكومة الاستقلال المدنية لتتوالى الانقلابات التي وُصف بعضها بالأبيض والآخر بالأسود والدموي، ولكن الثابت فيها أن الجيش كان في الغالب محور التغير.

لم تشهد سوريا أول انقلاب في العالم العربي فحسب بل سجّلت الرقم القياسي من حيث عدد الانقلابات فمن بين ما يربو

على أربعين انقلاباً عرفتها المنطقة العربية منذ عام 1949 نجد أن نصيب سوريا منها تسعة انقلابات، تليها موريتانيا بستة انقلابات، ومن بعدها اليمن بخمسة انقلابات، ثم العراق والسودان اللذان سجّلا أربعة انقلابات لكل منهما، تبعهما لبنان وجزر القمر بثلاثة انقلابات لكل منهما، أما مصر والصومال وليبيا فقد شهدت كل منها انقلاباً واحداً خلال تلك الفترة.

وقد شكلت تلك الانقلابات العسكرية والمدنية بمجموعها منعطفات تاريخية هامة في الحياة السياسية لبلدان المنطقة، خصوصاً وأن بعضاً من رموزها ما زال يحكم حتى اليوم، بالرغم من التعقيدات السياسية الداخلية والخارجية التي تميّز هذا العصر.

جاءت الانقلابات العسكرية والسياسية بأشكال وأعذار مختلفة. وتحوّل الانقلابيون فيها إلى زعماء أقاموا هيئات ومجالس عينوا أنفسهم قادة عليها وعملوا من خلالها على تحويل مجريات الأحداث السياسية في البلاد، بعد أن منحوا أنفسهم الحق المطلق في امتلاك الرأي السديد في توجيه البلاد وتحديد مستقبلها.

وبعد أن كان لحسني الزعيم شرف الإعلان عن أول انقلاب في العالم العربي، قامت مجموعة من العسكريين المصريين أطلقت على نفسها لقب تنظيم الضباط الأحرار بالإعلان، صبيحة الثالث والعشرين من تموز/ يوليو من عام 1952، عن أسباب انقلابها على آخر وريث فعلي لسلالة محمد علي. وتوجّه الملك فاروق،

حسب الوثائق البريطانية والأمريكية، حينها بطلب المساعدة من السفارة الأمريكية، فلم تستجب؛ وفي السادس والعشرين، تنازل جلالته عن العرش ليرحل إلى إيطاليا ويموت فيها.

عام 1954، أطاحت أزمة اذار/ مارس بالرئيس المصري محمد نجيب ليتولى جمال عبد الناصر الحكم ويبقى في السلطة الفعلية ما يقارب العقدين، حتى مماته في 28 أيلول/ سبتمبر من عام 1970. وهذا هو حال نظرائه من زعماء الانقلابات في بلدان عربية أخرى؛ فالرئيس السوري الراحل حافظ الأسد كان ضابطاً عسكرياً فوزيراً للدفاع في حرب عام 1967، قبل أن يقود ما عرف بالحركة التصحيحية التي أتت به إلى كرسي حكم انتقل بعد موته إلى ابنه الرئيس السوري الحالي بشّار الأسد.

وهذا هو أيضاً حال الانقلاب الذي قاده الرئيس الجزائري الراحل هوّاري بومدين الذي أطاح بالرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة إثر نزاعات اجتاحت مراكز القوى في الجيش وجبهة التحرير الجزائرية، تحت شعارات حماية مسيرة الثورة ومكتسباتها. وبقي هوّاري بومدين على رأس السلطة في الجزائر منذ انقلابه في 19-7-1965 حتى وافته المنية في شتاء عام1978.

وفي السودان، وصل الرئيس الأسبق جعفر النميري إلى سدة الرئاسة في 25 أيار/ مايو 1969 بعد ثلاثة انقلابات توالت على السلطة دون الإمساك بزمام الحكم، وقد جاء النميري بدعم من عدة أحزاب سياسية، بين القومية واليسارية، وقام فيما بعد بالعمل

على تصفيتها تجنباً لانقلابها عليه، ولكنه مع ذلك سقط بانقلاب آخر مشابه، بعد 16 عاماً من الحكم.

وقد أطاح انقلاب 14 تموز/ يوليو من عام 1958 بسلطة نوري السعيد والأسرة الهاشمية في العراق، ليأتي بحكومة عبد الكريم قاسم الذي لم يدم طويلاً، فسرعان ما أطاح الانقلاب البعثي بكل الرموز السياسية في البلد ليبقى الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين في السلطة ما يقرب من ثلاثة عقود توّجت بالغزو الأمريكي الذي أخرجه منها إلى السجن ومحاكمة مسرحية متلفزة.

هناك انقلابات أخرى كان زعماؤها أوفر حظاً؛ فالرئيس الليبي العقيد معمر القذافي أطاح بأسرة السنوسي المالكة عام 1969 واستولى على السلطة ليبقى فيها ما يقرب من أربعة عقود؛ ويبدو أنه يُعِدّ الآن ابنه سيف الإسلام القذافي لتولي سدة الرئاسة من بعده، إثر تنفيذه شروط الأمريكيين والبريطانيين وحلفائهم.

وينطبق ذلك على ما شهدته تونس من انقلاب سلمي أبيض قام به الرئيس الحالي زين العابدين بن علي ليطيح بالرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة ويتمسك بكرسي الرئاسة من بعده حتى يومنا هذا، غير مكترث بالمعارضة الداخلية والدعوات الدولية المنادية بالتغيير.

وهذا هو أيضاً حال العديد من الدول الملكية الوراثية التي شهدت هي الأخرى بضعة انقلابات أطاحت بوريث عمان السلطان سعيد بن تيمور وجاءت بابنه السلطان قابوس بن سعيد وأعفت العاهل الأردني الملك طلال ليرثه ابنه الملك حسين،

وربما أودت بالملك السعودي فيصل بن عبد العزيز ليرثه أشقاؤه السدريين السبعة. (أنظر: اغتيال الملك فيصل والخلافة السعودية، للمؤلف، دار الفارابي، 2007)

هناك بعض المقاربات التي يمكن البناء عليها بعد الاطلاع على ما توفّر من وثائق ومراجع بحثية متنوعة، منها ما يتمثل بموضوع الصومال وانقلاب الرئيس السابق محمد سياد بري، حيث تحدثت معظم المراجع والأبحاث عن اليد الروسية الطولى والواضحة في الانقلاب، لنرى أن الجديد هنا هو التأكيد البريطاني والفرنسي على أنه ليس لروسيا أو ألمانيا علاقة بالموضوع، وأن أسباب الانقلاب داخلية بحتة.

وتتكرر هذه المسألة في كثير من البلدان، إذ تشير الوثائق والمراجع التي جرى الاطلاع عليها إلى أن أسباب الانقلابات كثيراً ما تكون ذات شأن داخلي، وليس لها علاقة مباشرة بالخارج، ما يدفعنا لاعتبار هذه المسألة من العناوين الرئيسية في البحث.

هذا ما ينطبق أيضاً على الحالة الليبية. مع أن الجديد هنا قد يكمن في المفارقات المتعلقة بمواقف الملك إدريس المتأرجحة، أو/ وفي التفسير البريطاني لمعاهدة الدفاع المشترك مع ليبيا حينما طلب الشلحي التدخل العسكري من أجل عودة النظام الملكي. كما أن هذا قد يتقاطع مع المعلومات المتوافرة في كثير من المراجع حول تورّط الشلحي في انقلاب كاد يسبق حركة القذافي في الإطاحة بالسنوسي.

وعلى مستوى آخر، تتكرر في بعض البلدان التي شهدت

انقلابات متعددة ظاهرة اتهام دول عربية وإقليمية أخرى في الإعداد لها أو التآمر مع الانقلابيين أو ضدهم حسب التحالفات الإقليمية المطلوبة، هذا ما شوهد في أدوار لعبتها مصر والسعودية والعراق في بعض منها، فيدفعنا ذلك لاعتبار المشهد الإقليمي في بعض الانقلابات من العناوين الرئيسية في الكتاب، وهو ما نقرأه في الوثائق المتعلقة بانقلاب سامي حلمي الحنّاوي في سوريا عام 1949، والمتمثل في علاقة العراق بالانقلابيين، وارتباطه بفكرة الكونفدرالية التي كان ينادي بها الهاشميون في بغداد، وما إلى هنالك من مخاوف وأطماع توسعية إقليمية مشابهة وقفت وراء الكثير مما عرفته المنطقة من انقلابات.

أما عن الأردن، فإنّ المفاجئ والجديد في الوثائق البريطانية، مثلاً، هو الدور الاستثنائي للملكة زين الشرف (والدة الملك حسين) في التآمر مع رئيس الوزراء آنذاك توفيق أبو الهدى على زوجها الملك طلال، وكذلك الرشاوى السعودية لرئيس الوزراء توفيق أبو الهدى للحفاظ على بقاء الأردن خارج نطاق التأثير العراقي، وكذلك ما كان يدفع في علاج الملك طلال في القاهرة حينها.

هذا ما يوفر بعض المعطيات التي تشير إلى الدعم الإقليمي لإعفاء الملك طلال وتسليم السلطة سلماً إلى ابنه الراحل حسين بالرغم من سنّه اليافعة.

ومهادنة الانقلابيين للدول الكبرى عنوان آخر سيجري التعامل معه كظاهرة تكررت عبر السواد الأعظم من القائمين

على الانقلابات. تقول إحدى الوثائق الصادرة عن السفارة البريطانية في القاهرة والموجهة إلى الخارجية في لندن يوم 18 أيلول سبتمبر من عام 1952، إن أربعة من كبار الضباط الأعضاء في اللجنة العسكرية العليا، أو القريبين منها، تناولوا الطعام على مائدة الملحق العسكري البريطاني، وقد تم اللقاء في منزله، وحضره مساعد الملحق وشخصية أخرى (مجهولة)، وسجّلا محضراً باللقاء. هناك تقييم لكل من جمال عبد الناصر وجمال سالم وصلاح سالم وزكريا محي الدين. وقد وصف جمال عبد الناصر فيه بأنه قريب من الإخوان وليس على عداء مع بريطانيا.

وتبدأ الوثيقة بقول الملحق العسكري إنه:

«بناءً على طلبي أحضر زكريا محي الدين ثلاثة من أعضاء اللجنة العسكرية العليا لتناول الطعام في منزلي...» تحتوي الرسالة الثانية على دراسة نفسية شخصية وسياسية للضباط الأربعة وآرائهم، بينما تضم الرسالة الثالثة انطباعات كوّنها الملحق العسكري عن الضباط الأربعة الشخصية والنفسية والسياسية؛ وهذه الرسالة أشبه بتقرير مخابراتي دقيق؛ أما الرسالة الرابعة والأخيرة فهي تصف أجواء وظروف الغداء.

كما توحي الوثائق التي استطعنا الحصول عليها بأن بريطانيا والولايات المتحدة كانتا تكرّسان جلّ اهتمامهما على حماية شيوخ وأمراء دول الخليج كما ورد في وثيقة من السفارة البريطانية في دمشق إلى الخارجية في لندن في 63/3/19 حول انقلاب الحنّاوي في سوريا ونتائجه:

«من المهم تجنب الميل إلى جانب أي من الأطراف المتنازعة

العربية وحصر أنفسنا في مصالحنا الحيوية وحماية مشايخ الخليج وتجنب أزمة دولية حول الأردن».

مما يؤكد توافر المعطيات الضرورية في كثير من الانقلابات للخوض في عنوان آخر يشير إلى: **دور الدول الكبرى وأدائها تجاه الانقلابات.**

قد تدخل جوانب من الحركة الانقلابية لما عرف بثورة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في 23 يوليو من عام 1952 تحت هذا العنوان. مع أنه لا توجد إجابة واضحة عن دور بريطاني أو أمريكي مباشر في دعم الانقلاب، إلا أن الاجتماعات المتكررة التي انعقدت بين سفراء البلدين وقادة الانقلاب. يمكن تلخيصها بأن الاهتمام الرئيسي لبريطانيا كان منصباً على موضوعة المصالح العسكرية، القواعد ومخزون السلاح في مصر، والاقتصادية «قناة السويس». أما الوثائق الأمريكية فتشير إحداها إلى كراهية أمريكية لفاروق ونظامه وتشكك بالدعاية القائلة بأن الانقلاب ذو طابع شيوعي، بينما توحي مراجع متنوعة إلى رغبة واشنطن في تدهور السيطرة البريطانية على مصر، فتُرجم ذلك في المرحلة الأولى وقوفاً مع الانقلابيين، بالرغم من تغيير ذلك في مراحل لاحقة ليصبح أكثر اعتماداً على مقاييس الحرب الباردة وحماية نفوذها ومصالحها في المنطقة، وقد لا نجد اختلافاً جوهرياً في دور وسياسة الاتحاد السوفياتي والدول التي دارت في فلكه تجاه تلك الوقائع في منطقتنا.

ويسعى هذا البحث إلى استعراض مجموعة من الجوانب

الأبرز في الأحداث التاريخية المطروحة، آخذاً بعين الاعتبار الظروف التاريخية والإقليمية للبلدان التي نتحدث عنها، مع أن العدد الهائل للانقلابات التي شهدتها المنطقة يدفعنا إلى مزيد من تركيز الدراسة على الوقائع الأبرز فيها، والتي ارتأينا جمعها تحت عناوين فصول أربعة جاءت على الشكل التالي:

1- أسباب الانقلابات/ تفاعلات داخلية

2- المشهد الإقليمي وراء الانقلابات

3- مهادنة الانقلابيين للدول الكبرى

4- دور وأداء الدول الكبرى تجاه الانقلابات

وهناك حالة انقلابية فريدة خرجت عن مجمل القواعد السابقة في هذا الملف، مع أنها بقيت الأقرب إلى التصنيف الرابع منها ولكننا آثرنا تكريس ملف خاص بها لما اكتنفها من غموض أبقاها طي الكتمان أحياناً وفي إطار نظريات المؤامرة أحياناً أخرى حتى أخذت ملامحها تتكشف منذ الإفراج عن مجموعة من الوثائق البريطانية التي تسلط الأضواء على وقائع وأحداث بقيت لعدة عقود غير قابلة للجد، لذا خصصنا لها فصلاً خامساً تحت عنوان **انقلاب أردني**

وأخيراً لم تتوانَ سلطات الأرشيفات الغربية عن وضع العراقيل في وجه مساعينا إلى تسليط الأضواء على بعض جوانب تاريخنا في أدراج أرشيفات العواصم الأوروبية الأربع الرئيسية: لندن وموسكو وبرلين وباريس إلى جانب أرشيفات واشنطن.

وقد بلغ حجم المصاعب أن تمنعت السلطات الروسية التي

كان لهـا دور فاعـل فـي موضـوع الانقلابـات عـن إفسـاح المجال أمامنا بدخول أرشيفات موسـكو والحصول على الوثائق الرسـمية مـن هنـاك، مـا دفعنـا إلـى اللجوء لإجـراء بحث أشـد قسـوة ودقة عبـر دراسـة البيانـات والتصريحات الرسـمية التي أدلـى بها زعماء الاتحـاد السـوفياتي وقادتـه عبـر صحيفـة برافـدا الرسـمية ووكالة الأنبـاء تـاس الحكوميـة آنـذاك.

الفصـل الأول
أسـباب الانقلابـات/ تفاعـلات داخليـة

عاشـت منطقتنـا بيـن الخمسـينيات والسـتينيات عقديـن مـن التفاعـلات الداخليـة التـي لا يمكـن إغفالهـا عن وقائـع الأحداث التاريخيـة التـي عرفتهـا، وهـي تتوافـق في البلـدان الناميـة كافة مع انتشـار الحركات القومية ومسـاعي أتباع الملكية للبقاء في السلطة، مقابـل إصرار التيارات الحزبية اليسـارية واليمينية على حد سـواء، فـي الاسـتيلاء على سـدة الحكم والإمسـاك بها عبر شـتى السـبل، بمـا فـي ذلـك اللجوء إلـى الكفاح المسـلح الـذي كان اسـتثناء في المنطقـة، مقابل القاعـدة العامة وهي الاسـتعانة بوحدات الجيوش النظاميـة الحديثـة وقادتهـا لبلـوغ طموحاتهـا فـي الحكـم.

والجيـوش النظاميـة كانـت حديثـة البناء فـي تلك الفتـرة، كما كانـت ترمـز إلى الهويـة الوطنية لبلدان قامت على مسـاحات كانت تتقاسـمها دول الاسـتعمار الأوروبـي الكبـرى، ثـم أجبـرت علـى مغادرتهـا إثـر تعاظـم حـركات التحـرر فـي المنطقة، كمـا أجبرت علـى تحويـل ما تركتـه من وحدات قتاليـة محلية إلى قـوات نظامية تابعة للدولة المسـتقلة حديثاً، دون أن تتخلـى عن علاقاتها المميّزة بضباطهـا الذيـن تعلمـوا وتدربـوا فـي معسـكراتها بـل وفـي دولها أيضـاً، هـذا بالإضافة إلى أنها سـتعتمد علـى مصادرها في التسـلح لسـنوات وعقود مقبلة.

لقد غلب الطابع العسكري على غالبية الانقلابات التي شهدتها المنطقة، بل يمكن القول إن الانقلابات السياسية أيضاً كانت غالباً ما تفرز حكماً يكتسب شرعيته من رجال الجيش الذين عادة ما ينضمون إلى النظام الجديد فيحتلون مراتب وزارية كما فعل الرئيس الراحل حافظ الأسد حين تولى حقيبة وزارة الدفاع إثر الإطاحة بأمين الحافظ عام 1966 فبدّل بزّته العسكرية بأخرى مدنية حتى أصبح رئيساً للدولة إثر احتدام الصراعات على السلطة بين البعثيين أنفسهم. وهذا هو حال أحمد حسن البكر والرئيس المخلوع صدام حسين الذي أجبره لاحقاً على الاستقالة، وكذلك حال البقية الباقية من الانقلابيين في مصر والسودان وليبيا والجزائر وصولاً إلى آخر انقلاب عرفته موريتانيا في الثالث من آب/ أغسطس عام 2005.

ويعتقد المراقبون أن المنطقة كانت تعيش حالة من التفاعلات القومية والحزبية الناشطة، ومن البديهي أن يأتي الانقلابيون من رحم ذلك الغليان الشعبي العارم وسط أحداث شكّلت منعطفات تاريخية لها أثر عميق على الواقع والمستقبل العربي برمته، ومع ذلك فإن الوثائق المتوافرة بين أيدينا تفند فكرة انتماء الانقلابيين في المنطقة إلى تيارات ادعت تمثيلها، بل تشير في السواد الأعظم منها إلى تخلي العديد منهم عن الخلفية السياسية أو الحزبية التي أوصلتهم إلى السلطة.

ولكن ذلك لا يلغي حقيقة أن التفاعلات الداخلية كانت سبباً رئيسياً في وقوع الانقلابات التي شهدتها المنطقة، هذا ما تؤكده

مجموعة من الوثائق المتعلقة بعدد من الانقلابات التي شهدتها المنطقة، ومنها:

وثيقة أمريكية مؤرخة في 28-7-1952 جاءت على شكل مذكرة تحلل الوضع في مصر والانقلاب الذي قام به الضباط الأحرار في 23-7-1952. فتبدأ بوصف مفصل لنوعية الضباط المصريين وكونهم مثقفين وحملة شهادات جامعية، لتقول: هؤلاء الضباط أصبحوا قادة للجيش أثناء حرب 1947 وتمكنوا من إقامة محكمة تفتيش لفضائح الأسلحة والتي كانت إحد الأسباب للخسارة الكبيرة التي أصابت الجيش المصري هناك.

ثم تعمل المذكرة على وصف الأحداث المرافقة للانقلاب الذي ترأسه محمد نجيب فتؤكد نجاحه في السيطرة على جميع وحدات الجيش بشكل سريع فقام الانقلابيون باعتقال رؤساء القوات العسكرية والجوية بالإضافة إلى مسؤولين كبار في حكومة الملك.

دون الإشارة إلى أي نوع من الضغوط أو التدخل الخارجي في إعداد الانقلاب أو تنفيذه.

ويتم التعرض لمجمل التفاعلات الداخلية في مصر عقب الانقلاب في تحليل للنتائج الأولى لوقوعه على المنطقة وذلك في ملف بريطاني يعود إلى عام 1952، حيث ترد وثيقة من القنصل البريطاني في تل أبيب إلى الخارجية في لندن بتاريخ 31-7-1952 وفيها أن وزيراً إسرائيلياً أبلغه بمعلومات أكدت أخرى كانت لديه

وأضافت جديداً إلى ما عنده... وأهم ما جاء في الوثيقة عبارة تفيد بأن وضع الانقلابيين غير مستقر وأن هناك خلافات جدّية بين ماهر ونجيب، فقد هدد ماهر بالاستقالة من منصبه... وأن جماعة حزب الوفد منقسمون على أنفسهم... وأن القطاع الشاب ذو التوجُّه اليساري سيؤيد نجيب... كان هناك خطر حقيقي من توجُّه العسكر إلى المتطرفين من الوفد أو من الإخوان.

أما العيون الفرنسية فقد راقبت وقائع الانقلاب منذ ما قبل وقوعه، وقد كتبت السفارة الفرنسية في القاهرة مجموعة من الرسائل المتعاقبة إلى الخارجية في باريس تتحدث فيها عن التفاعلات الداخلية التي تصف موازين القوى بترجيح كفة الجيش، ثم تختتم ذلك برسالة واضحة تستعرض فيها انتقال مصر وتحولها إلى جمهورية دون الإشارة إلى أي نوع من التدخل الأجنبي أو الإقليمي الذي لو توافر لكانت الأولى في التحدث عنه نظراً لتنافسها الدائم مع لندن على النفوذ هناك.

وتحمل الوثيقة الفرنسية الأولى في هذا الإطار تاريخ 7 يناير - كانون الثاني 1952، وقد وردت تحت عنوان: سري - وهي تتألف من خمس صفحات تشرح خلالها بشيء من الدقة ظروف العاهل المصري وأوضاعه وسط المظاهرات التي شهدتها مصر آنذاك، كما تستعرض ما يجابه الحكومة الجديدة من صعوبة في التوصل إلى اتفاق مع الإنكليز، وذلك لمعارضة حزب الوفد للمقترحات المقدمة. كما تصف الوثيقة ما يتعرض له الملك

والحكومة المصرية من ضغوط عبر المظاهرات التي تشهدها الجامعات بلغت مستوى من الجرأة والتحدي أن تم فيها إحراق صور الملك، كما تسترعي انتباه كاتب الوثيقة نتائج الانتخابات التي شهدها نادي الضباط حيث يشير إلى ولاء الكبار من ضباط الجيش وهو ما يمكن اعتباره أمراً مفروغاً منه، كما أنه يؤكد من جهة أخرى على أن الغموض ما زال مخيّماً حول ولاء ووفاء الضباط الشباب إلى جلالة الملك.

السفارة الفرنسية في «القاهرة»
من «موريس كوف دو مورفيل»، السفير الفرنسي
إلى صاحب السعادة «روبير شومان»، وزير الشؤون الخارجية

7 يناير - كانون الثاني 1952

منذ أن عاد الملك «فاروق الأول» من «أوروبا» وهو ينأى بنفسه عن التدخل في شؤون الحكم، بعد أن كان يمارس عليها تأثيراً حاسماً قبل وقت قليل، فهو إذ عجز عن تدارك رد الفعل الرافض للمعاهدة المصرية البريطانية، يبدو وكأنه قد يئس من إمكانية إقناع حكومته بمزيد من الاعتدال. وإذا كان قد حاول طوال ثماني وأربعين ساعة أن يعارض سحب السفير المصري من «لندن»، فلا بد أنه رضخ في النهاية لإلحاح «النحاس باشا».

إن ترشيحه لـ«حافظ عفيفي باشا» رئيساً للديوان الملكي يدل دون شك على رغبته في العودة للتدخل في حياة البلاد، وربما رغبته أيضاً في استعجال تغيير الحكومة، الذي يبدو أنه يرغب فيه منذ مدة طويلة. ومع ذلك فإن الملك يتردد، منذ هذا الترشيح، في الذهاب إلى مدى أبعد.

إن الموقف يدعو إلى الحرص دون شك، وقد ذكرت من قبل العقبات التي ستصطدم بها الحكومة الجديدة، حيث لن تتيقن من إمكانية التفاهم مع «بريطانيا»، بينما ستجابه كتلة المعارضة الوفدية الهائلة. من شأن المغامرة

أن تعرض للخطر أكثر السلطات استقراراً، وأشد الشعبيات رسوخاً. إن وضع الملك في البلاد غير مبشر، ويبدو أن بعض الدلائل الأخيرة على الحالة الذهنية الشعبية قد جعلته يدرك هذا، لقد عرضت في كتابي بتاريخ 27 ديسمبر - كانون الأول 1951 للمظاهرات التي قامت في «القاهرة» و«الإسكندرية»، وأطلق فيها المتظاهرون الصيحات المعادية للملك، ورددوا الشعارات المسيئة إليه. لقد تعجبت أوساط القصر من سرعة انتشار تلك الشعارات في المدينة، ورأت فيها دليلاً على دعاية شفوية حسنة التنظيم، إلّا أنها تأثرت بصفة خاصة بأن أحداً من مردديها لم يرفقها بتعبير يفهم منه توجيه اللوم إلى المتظاهرين، حيث لم يفاجأ سكان «القاهرة»، ولم تصدمهم هذه الانتقادات المستهجنة الموجهة ضد الملك.

في «الإسكندرية» أحاطت الشرطة بالمظاهرات، إلّا أنها رأت واجبها يقتصر على حفظ النظام، ولم يفكر قادتها في إصدار أمر بالتدخل لمنع سبّ الملك. وكان القصور مفضوحاً لدرجة أن مدير أمن «الإسكندرية» أعفي من منصبه حديثاً.

هناك مظاهرة أخرى كان من شأنها أن تؤثر جدياً في وضع الملك، فهي لا تمس عناصر شعبية متطرفة وإنما الجيش، الذي يعتبر ولاؤه أشد دعائم العرش رسوخاً.

كان نادي ضباط الجيش المصري مقبلاً في نهاية العام على إعادة انتخاب رئيسه، الذي تنص اللائحة على أنه قائد القوات المسلحة، فكان على الضباط إذن أن ينتخبوا إما «حيدر باشا»، القائد العام للقوات المسلحة، أو اللواء «عثمان المهدي» رئيس الأركان، في حالة غيابه، والاثنان معروفان بالإخلاص لشخص الملك. لكن بعض الضباط أبدوا رغبة في تعديل اللوائح بحيث يتم اختيار الرئيس بصرف النظر عن رتبته، فتمّ تأجيل الاجتماع. وفي أعقاب عريضة وقعها 300 ضابط انعقدت الجمعية العمومية للنادي، وتمّ تغيير اللائحة وانتخاب ضابط عام، معروف بميوله الوفدية، رئيساً. لقد تمّ استبعاد ضباط حرس الحدود الموالين لقائدهم، الأثير لدى الملك، من النادي، بحجة أن حرس الحدود لا ينتمي فعلياً إلى الجيش. وسعياً إلى الحد من تأثير عدم انضباطهم، ذهب ضباط النادي يعرضون رئاسته على

«حيدر باشا»، كما أرسلوا وفداً يسجل الزيارة في سجل القصر. وقد قيل لي إن الملك أظهر استياءً بالغاً، واستدعى «حيدر باشا» فوبخه على أنه لم يعد يسيطر على ضباطه، وأن رئيس الأركان عرض استقالته، وأن هناك تفكيراً في إبطال انتخابات النادي واتخاذ إجراءات ضده. ومهما يكن من هذا فإن الواقعة تدل على أن الجيش يتأثر بالتيارات الجارية بأكثر مما نظن، وعلى أن ولاء الألوية وكبار الضباط إذا كان مضموناً، فهو ليس كذلك فيما يخص صغار الضباط.

مهما كانت الانتقادات التي توجه للملك، ومهما كان من ضآلة شعبيته، فإن مكانته في البلاد لم تتعرض لخطر حقيقي، وبوسعه دون شك أن يعيد توكيد سلطته، كما أن مولد وريث ذكر من شأنه أن يحيي المحبة التي كان يكنها له شعبه فيما مضى. لكنه أصبح يجد صعوبة تتزايد باستمرار في القيام بفعل سياسي يناقض بشكل مباشر ميول الأمة المصرية.

بعد ذلك بخمسة أسابيع، استمرت العين الفرنسية الساهرة بمراقبة ما يجري من تفاعلات داخلية في المشهد المصري، وهي الحريصة كل الحرص على ألّا يكون لمنافستها اللدودة لندن يد خفية تعبث في الخفاء بعيداً عن الأبصار، كما أنها ما كانت لتفوت فرصة التحسب لأي دور يمكن أن تلعبه واشنطن، الزاحفة نحو الشرق مطالبة بحصتها من ثرواته بعد ما أحرزته من انتصارات عسكرية مشهودة في الحرب العالمية الثانية، وما يعيشه العالم من سخونة أجواء الحرب الباردة.

أُرخت الوثيقة الفرنسية الثانية في هذا الإطار بتاريخ 12 شباط - فبراير 1953، أي بعد وقوع انقلاب الثالث والعشرين من تموز - يوليو بسبعة أشهر على الأقل، وهي برقية تتحدث فيها عن

الأوضـاع في مصر إثر إعلان الجنرال محمد نجيب، في ١٥ شـباط - فبرايـر، نص الدسـتور المؤقت المفتـرض أن يحكم البلاد خلال السـنوات الثـلاث التالية، والتـي سـتهيئ الظـروف الملائمة لعودة العمـل البرلمانـي، وتؤكـد الوثيقـة فـي اسـتنتاجاتها أن العسـكر، الذي نظـم ووجه الحركة السياسـية الجارية، سيتمتع بهذه الطريقة بـكل مـا يلزمه من صفـات قانونية، وهذا ما كان يطمح ويسـعى إليه على الدوام... بما معناه تشـكيل ما يشـبه حكومة ما فوق العادة أي (سـوبر حكومة).

برقيـة واردة

"القاهرة"، 12 فبراير - شـباط 1953

إلى الشـؤون الخارجية

ينسـخ مباشـرة إلى "عمان" و"بغداد" و"بيروت" و"دمشـق" و"جدة"

أعلـن اللواء «محمد نجيب» يوم 10 فبراير - شـباط عن النص الذي تقرر أن يكـون بمثابة الدسـتور المؤقـت لـ«مصر» خلال السـنوات الثلاث الأولى، التـي تمهـد لعـودة النظـام البرلماني. ويشـمل هـذا النص 11 مادة فقـط، تعدد السـبع الأول منهـا المبادئ الجوهريـة التي يقوم عليها النظام الحالي: السـيادة للشعب والمسـاواة أمام القانون وضمان الحريات المختلفة واستقلال السلطة القضائيـة. إلّا أن تلـك النصـوص تبدو مـن قبيل النوايـا المحضـة، بالنظر إلى نظـام الحكـم الـذي تؤسسـه المـواد اللاحقـة.

إن تلك المواد تنص على أن السلطة العليا في يد زعيم الثورة «بالاشتراك مـع مجلـس قيادة الثـورة». وهو بهـذه الصفة يمتلـك الحق فـي تعيين الوزراء وعزلهـم.

يتولـى مجلـس الـوزراء السـلطة التشـريعية، أمـا التنفيذية فهـي تقع على عاتـق الحكومـة بمجملهـا، وكل وزيـر فـي وزارتـه.

وأخيراً ينص الدسـتور المؤقـت على اجتماع «المجلـس الثوري» بكامل

هيئته (لجنة الضباط) مع مجلس الوزراء، اجتماعاً يتمّ في أثنائه التناقش في أمور السياسة العامة، ويمكن مساءلة الوزراء فردياً أمام هذا التجمع. وهكذا تكتسب العصبة العسكرية التي دبرت الثورة وأدارتها بالطريق القانوني ما كانت تمارسه من البداية فعلياً: صفة الحكومة من فوق الحكومة.

وبالرغم من أن الدستور المؤقت أتى نتيجة مناقشات مطولة، إلّا أنه لا يحمل أي تعديل حقيقي للوضع القائم، فهو يسمح ببقاء كافة الشكوك المتعلقة بالسياسة المصرية بين اللواء «نجيب» و«اللجنة الثورية»، والالتباس القائم بين مهام تلك اللجنة والحكومة.

تظل مسألة نظام الحكم معلقة بدورها، فالدستور لا يشير إليها أدنى إشارة، لكن وزير الإرشاد القومي، حين سأله الصحافيون، أشار إلى أن «مصر» ستبقى مملكة.

أي أن الأمر كما يراه المراقب الفرنسي الحريص على مكانة بلاده في القاهرة، هو في واقع الحال ثمرة تفاعلات سياسية داخلية يسعى الجيش من خلالها إلى تعزيز مواقعه عبر تشكيل حكومة قوية بالرغم مما يعنيه ذلك بالمقابل من إضعاف لمكانة الملك وأتباعه ومؤيديه...

وهكذا تأتي وثيقتها المؤرخة في 28 يوليو - تموز، 1952 لتحمل رسالة استعراضية محايدة تتحدث عن التلغراف الذي يترجم نص البيان الذي تلاه في 26 يوليو - تموز الفريق محمد نجيب بك إلى الشعب المصري والطلب بتنحي الملك ومغادرته البلاد. ثم تتبعه برقية أخرى في 30 يوليو - تموز 52 تنقل نبأ تنحي الملك فاروق ونشر أنباء عن ثرواته في الصحف المصرية.

نص بيان اللواء "محمد نجيب"
في ذكرى الملك السابق "فاروق"

لم أكن أظن أن الملك السابق، الذي كان يظهر الفخر بماض لا يستحق سوى القليل من الثناء، يمكن أن ينحدر إلى درك متهم لا يجد له خلاصاً إلّا بادعاء أي شيء، مخافة أن يفسر صمته كإقرار بما يلوث ذلك الماضي من انعدام للحياء والأخلاق.

يقول الملك السابق إنه يتحدث دفاعاً عن صالح أولئك الذين ظلوا له مخلصين، الذين ماتوا أو سوف يموتون دفاعاً عنه. غير أنه ينسى أن العالم بأسره صفق لنجاح حركتنا، التي لم تزهق روح بريء واحد، مثل أولئك الأبرياء الذين اغتالهم "فاروق" كلما عنّ لهم أن يرفضوا عبوديته. أما من اعتقلهم الجيش فهم ليسوا في انتظار الموت كما يقول "فاروق"، بل في انتظار حكم القضاء على تصرفاتهم السابقة. ولا يوجد بينهم، حتى أولئك الذين كانوا جزءاً من حاشيته، من يملك كلمة طيبة يقولها عن "فاروق"، فهم يجمعون على توجيه اللعنات إلى الظروف التي ربطتهم به.

ولن أخفي إعجابي بتمسك "فاروق" بمبدأ تقييد الحريات، التمسك الذي يدفعه للظن بأننا نمنع نشر تاريخه في "مصر". وقد كنت أتمنى لو لم يكن من شأن هذا الدفاع أن يفاقم من التهم الموجهة إليه، فنحن لم نمنع ظهور النص الكامل في كافة الصحف المصرية، في 15 أكتوبر -تشرين الأوّل الجاري، ولو بعد ظهوره بثلاثة أيام. لقد نشرته الصحف بهدف وحيد، هو استكمال استنكار الصورة المنفرة لهذا الماضي الذي هدمه الشعب، ممثلاً في قواته المسلحة الحرة الوفية، بيديه.

وربما لا ينسى ذلك الماضي نفسه كيف قام "فاروق" بمنع الصحف الأجنبية من دخول "مصر" مخافة أن يعرف الشعب أخبار فضائحه ومباذله المسيئة إلى "مصر". كان العالم كله يعرف بتلك الفضائح ويجهلها شعبنا، فلم يكن يعلمها سوى من يمنعون الضوء من بلوغ أعين الناس.

فليطمئن "فاروق" إذن على مصير الحريات، التي كانت فيما مضى حكراً على من يهدمون حياتنا الاجتماعية، وعلى شياطين الفساد

الأخلاقي، الذين يصلي اليوم من أجلهم، كما صلى من قبل حول موائد القمار في الملاهي الليلية، في شهر رمضان، وهو ملك أمة إسلامية لها مكانتها، التي كان عليه أن يعليها، وسط شقيقاتها من الأمم المشتركة معها في الأصل العربي وفي الديانة. لا حاجة لمن يصلي اليوم من أجلهم إلى صلواته، فـ"مصر" كلها اليوم تصلي من أجل من ضحوا بها على مذبح شهواته واستبداده، وتناسوا أن الوطن أبقى من الرجال. لقد اشتروا الفساد بضمائرهم، فكانوا من حاشيته، يعولون عليه لحمايتهم والدفاع عنهم. لقد نسي "فاروق" أن العدالة اليوم، بعد أن لم يعد واقفاً في طريقها، تمضي في سبيلها بكل حرية، لنصرة المقهورين. لقد حررنا المعتقلين الذين ألقى بهم وراء الأسوار، والذين تعرضوا، بأمره، لأقسى صنوف التعذيب البدني والمعنوي، هم وأقاربهم من الأبرياء أيضاً. لقد اقترب اليوم الذي تنشر فيه سيرة تلك الفظائع.

إنى أرثي لـ"فاروق"...

إنى أرثي لـ"فاروق" من حيث أنه لم ينزل إلى معترك السياسة إلّا للكذب على القوى الغربية، معتقداً أنه يرضيها بهذا، فهو يصف حركتنا بأنها شيوعية، أو تلعب لعبة الشيوعية، وينسى أن الساسة الأجانب، بل المتحدثين بأسمائهم أيضاً، لم يجدوا ما يقال عن حركتنا سوى أنها مثال ساطع للوطنية الحقة. لقد أجمعت القوى على الإقرار بهذا، وامتداح الحركة. بل إنه ينسى أن مشروع تحديد الملكية الزراعية إنما يهدف إلى الحد من انتشار الشيوعية.

لقد انقلبت تصريحات "فاروق" عليه، فقد اعتقد أن رجالي ينتمون إلى "الإخوان المسلمين"، بما أنهم لا يتمتعون بلون سياسي محدد، لكنه نسي أن العداوة مستحكمة بين الإسلام والشيوعية. وليس من المنطقي أن يعتقد العالم في مساعدة السفير الروسي لنا بالمال، حيث أننا لا نحتاج تلك المساعدة الشحيحة، ما دمنا أثرياء بعقيدتنا في حق الشعب، الذي كان مهاناً في ظل نظام الملكيات الشاسعة التي كان يحميها.

لن تنشب الحرب الكورية الثانية في "مصر"

أما فيما يتعلق بخوفه من حرب كورية ثانية في "مصر" فإني أتعاطف مع

قلقه، حيث أن سياسة حكومتي تقوم على أن تضمن لكل مواطن صالح حرية العيش، بدلاً من ترك الشعب على أبواب السفارة الروسية يتسوّل عيشه، كما يقول الملك السابق، على خلاف الحقيقة. غير أن هذا يمثل من جانبه، بكل أسف، اعترافاً بالحالة المزرية التي بلغها رعاياه تحت حكمه الإقطاعي، مما حرض الشعب على اللجوء إلى الشيوعية. لقد برهنت حركتنا على ديمقراطيتها الحقة، التي هي هدفنا الذي أكدناه: تحرير الشعب الخاضع لنظام شمولي يتقنع خلف دستور لم يحترمه مطلقاً.

أما ما يبدو غريباً فهو ظنه بأن حرس القصر هو الذي حماه، مع أنه انضم في الحقيقة إلى قوى الجيش، التي أحاطت بقصره لحمايته من غضب الجماهير.

ولا يوجد شك في أن صحف العالم نشرت صوراً لحرس القصر وهو يحيينا، ويبادلنا التهاني والتحيات.

أما عن الدبابات فهي لم تغادر ثكناتها إلّا بعد أن أُخذ إلى قصر "رأس التين"، فكيف يزعم أن تلك الدبابات سدت عليه الطريق؟ لم يصدر أمر واحد بحظر التجول، ولا قتل ضابط أو جندي واحد، في هذه الثورة السلمية، التي قام بها شعب بريء أراد أن يدلل على كرمه، حتى وهو يثور.

خيال تافه

علاوة على هذا فإن من الغريب أن نرى "فاروق" يختلق وقائع تدلّ على تفاهة خياله، ثم ينسب تلك الوقائع التي اختلقها اختلاقاً إلى الضباط، فهو يزعم أن ضباط حركة التحرير قتلوا كلاب بناته، وفقأوا عين أحد المهور، مع أن تلك الكلاب لم تزل تعيش وتنعم بحريتها، وتنبح كلما مر بها ظل الماضي، شاهداً على الحيوانية التي كان "فاروق" يعامل بها حيواناته، واللذة السادية التي كان يستمدها من إيلامها أشد الألم، إرضاءً لنزعاته المنحرفة.

كما أنه وصف الضباط الذين اشتركوا في حركة الجيش بأنهم قلة من الضباط الصغار لا تطلب سوى الترقي السريع، بينما يشهد العالم كله على أن ضابطاً واحداً لم يرتق إلى رتبة تزيد على رتبته قبل الحركة. إن الإيثار هو ميثاق شرفهم.

أما عن السفينة الحربية التي أرسيت أمام قصر "المنتزه" كإجراء وقائي، فهذه أيضاً من نسج خياله، ولا تثبت شيئاً سوى جهله التام بالوقائع. لم تأت تلك السفينة إلا تنفيذاً للأمر الذي تلقته من القيادة العامة، تداركاً لأي محاولة من الملك السابق للهرب من "مصر". وحين انتقل إلى قصر "رأس التين" تبعته السفينة الحربية إلى هناك، تنفيذاً لنفس المهمة.

لقد عاملناه بنبل حتى اللحظة الأخيرة من رحيله، وقد شهد السفير الأمريكي بنفسه ذلك الرحيل الكريم، الذي يدل على رفعة نفوس أولئك الرجال الذين يدركون واجباتهم وهم يطالبون بحقوقهم.

وبما أننا كنا على أية حال مشغولين بمسائل تمنعنا أهميتها من تتبع الحكايات الخيالية التي نشرها "فاروق"، بهدف اكتساب عطف الأمم الأجنبية، فقد استحسنّا أن نجعل من أفعالنا الرد الوحيد على تلك الحكايات الخرافية. إن "مصر" بحاجة إلى أن نكرس لها كل جهودنا، كي نوفر لشعبها حياة حرة وكريمة، في ظل نظام ديمقراطي حق، وقد فضلنا اتخاذ هذا الموقف، بدلاً من الرد على أكاذيب تناقض نفسها بنفسها.

20 أكتوبر - تشرين الأول، 1952

كتب اللواء "محمد نجيب": لقد كلّفت البكباشي "أنور السادات" بزيارة دولة الرئيس - يقصد رئيس الوزراء- "علي ماهر" لطمأنته على الوضع طالما تم تنفيذ مطالب الجيش بالكامل، وإبلاغه بأن كل شيء يسير نحو الأفضل. وبالفعل، توجه "أنور السادات" إلى قصر الحكم في "بلكلي" وأتم مهمته، وعاد إلى مقر القيادة العامة بعد أن اقتنع باطمئنان دولة الرئيس "علي ماهر".

تمت الدعوة إلى اجتماع هام يشمل نصف هيئة مجلس القيادة الموجود في "الإسكندرية"، في معسكر "مصطفى باشا".

وأثار القائد الجوي "جمال سالم" قضية جديدة: لقد قررت القيادة العليا خلع "فاروق" عن عرشه، لكنها لم تقرر شيئاً من مصيره. هل يعتقل ويحاكم حتى يعدم، أم يكتفى بخلعه؟

كانت الأبواب مغلقة

وطلب "جمال سالم" الكلمة كأنه مدع عام يطالب برأس مجرم، فقال:

- هل تريدون أن يفر منا "فاروق" ويغادر البلاد حياً؟ لقد قتل، ويجب أن يشنق كما يشنق المجرمون. إنه قائد خان جيشه ويجب أن يعدم بالرصاص كما يعدم الخونة في كل الجيوش. إنه لص ويجب أن يحبس كما يحبس اللصوص.

فتدخل ضباط آخرون قائلين:

سنخلعه وهذا يكفي.

فصاح "جمال سالم":

- كلّا، هذا لا يكفي، فنحن هنا نمثل العدالة، والمحاكم تحكم بالإعدام على من يقتل رجلاً واحداً، فما قولكم في من قتل شعباً بأكمله؟ المحاكم تدين من يسرق، فكيف لا تدين محكمة الثورة من سلب بلداً بأسره؟

فقال الضباط الذين لا يشاركونه هذا الرأي:

- لقد تميزت ثورتنا بخلوها التام من الوقائع الدموية، ولا نريد أن نشوهها بقطرة دم واحدة، حتى ولو كان دم «فاروق».

إلّا أن «جمال سالم» عاد يقول:

- علينا أن ننتقم للموتى. تذكروا أبطال «فلسطين» الذين رأيتموهم يموتون بأعينكم، بسبب الأسلحة الفاسدة التي أمدهم بها «فاروق».

فتكهرب الجو حيث انبهر بعض رفاق «سالم» بآرائه، لدرجة الانضمام إليه، وكان عندها قد فرغ لتوه من الإشارة إلى تهريب «فاروق» لأموال طائلة ينوي استخدامها ضد «مصر».

وهنا قرر اللواء «محمد نجيب» التشاور مع النصف الآخر من أعضاء مجلس القيادة الذي بقي في «القاهرة»، وبما أنه لم يرغب في استخدام التليفون لأسباب يسهل فهمها، فقد كلف «جمال سالم» في الثانية مساءً بالتوجه فوراً إلى «القاهرة» في طائرة خاصة، ليبلغ رفاقه بأن نصف الضباط المجتمعين في «الإسكندرية» يؤيدون الإعدام، بينما يؤيد نصفهم الآخر الاكتفاء بالخلع والنفي.

فرحل «جمال سالم» وعاد بعد ساعات حاملاً رأي من بقي من مجلس

القيادة في «القاهرة» ، قائلاً إن حركة التحرير ترغب في التخلص من «فاروق» بأسرع ما يمكن لسبب أهم من «فاروق» نفسه ، ألا وهو تحرير البلاد من الفساد ، وإقامة نظام يضمن حقوق الشعب وكرامته وسيادته. ولهذا فمن المستحيل إدانة «فاروق» دون محاكمته، ولا يمكننا إبقاءه سجينا دون محاكمة، ولا تكريس أنفسنا له، بدلاً من تحقيق أهداف الثورة. سيحكم عليه التاريخ نفسه بالموت.

وهكذا اتخذ قرار خلع «فاروق» ونفيه، قبل أن يتمكن الأخير من الاستغاثة بالسفير الأمريكي.

وفي السابعة صباحاً بدأ الجيش عملياته التي تمثلت في محاصرة القصور الملكية، وفي التاسعة توجه اللواء «محمد نجيب» إلى دولة الرئيس «علي ماهر»، طالباً منه رفع إنذار الجيش إلى «فاروق».

21 أكتوبر، 1952

وقد نجد في التقارير السوفياتية الصادرة عن وكالة تاس الحكومية آنذاك دليلاً آخر يؤكد تصنيف السوفيات لما شهدته القاهرة من تحول جذري في 23-7-1952 ضمن إطار النتائج الأمينة والصادقة للتفاعلات الداخلية التي تشهدها البلاد، دون أي إشارة أو تلميح لتدخل من قبل الدول الثلاث الكبرى التي لها مصالح في القاهرة والمتمثلة بعواصمها لندن وباريس وواشنطن، فهي تنقل وقائع الانقلاب بحيادية بالغة ودون توجيه اتهامات لأي من الدول الكبرى.

هذا ما ينعكس في تقرير ورد في 23-7-1952 أي في يوم وقوع الحدث الكبير، وهو يتحدث عن وقوع انقلاب للجيش بدعم الشرطة والأمن، ويؤكد أن الجيش يحتل الراديو والبنك وقصر الملك، والأماكن الإستراتيجية، بقيادة نجيب باشا الذي يعلن أن هدف الانقلاب بناء مؤسسة

حكومية وعسكرية سليمة والقضاء على الفساد والفوضى الملكية. والقيام باعتقالات وتحقيقات مع الضباط والمسؤولين عن أسباب الهزيمة في فلسطين.

ثم تبع ذلك في تقرير أخر صدر في اليوم التالي وموقع في 24-7-1952 وهو رغم اقتضابه يؤكد جوانب من الدعم الشعبي الذي يتمتع به الانقلاب بل وينطلق إلى ما هو أبعد من ذلك فيشير إلى دعم واحدة من القوى المعروفة بمناهضتها للسوفيت وهي جماعة الإخوان المسلمين فيقول إنهم شاركوا بدعم الانقلاب عبر تظاهرة حاشدة وسط القاهرة صارخين فيها فليسقط الملك.

عُرّف المشهد السياسي في مصر عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بكثير من الأزمات السياسة التي تمثلت في قضايا الاستقلال الوطني، والنهوض الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وأزمة فلسطين، وأزمة الديمقراطية وغيرها، ولم يكن من السهل الخروج من تلك الأزمات إلا بتغيير سياسي حاسم تجاه كل القضايا المطروحة على الأرض.

واعتبر الاستقلال أولى القضايا التي شغلت الحياة السياسية في مصر آنذاك، وكان حزب الوفد في طليعة الحركة الوطنية المطالب بالاستقلال عبر أسلوب المفاوضات، التي جرت ست جولات منها مع الانجليز بين الحربين العالميتين فشلت جميعاً باستثناء معاهدة عام 1936 التي وقّعها الوفد، وقبل فيها ببقاء القاعدة العسكرية البريطانية في مصر ليفقد بذلك جزءاً من التأييد الشعبي له.

كما شهدت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فترة ما قبل

انقلاب يوليو أزمات اقتصادية أدت إلى اضطرابات اجتماعية وعمالية، حيث زاد حجم الاضرابات الاقتصادية والنقابية. وفي الريف كان المُلاك يحوزون على أكثر من ثلث الأراضي الزراعية، وفي مواجهتهم أحد عشر مليوناً من الفلاحين المعدمين. وقد دفعت الأزمات الاقتصادية إلى حدوث اضطرابات اجتماعية كإضراب عمال الحكومة عن العمل، والمدرسين، ورجال الشرطة، إلى جانب ما شهدته الأرياف من أحداث عنف متنوعة، وقد عجزت الحكومات المتعاقبة عن إيجاد مخرج مناسب يثبت قدرة النظام السياسي على مواجهة تلك الأزمات.

جاءت قضية فلسطين لتزيد حالة الاحتقان التي يعاني منها المجتمع المصري، حيث انتهت الحرب هناك بهزيمة أصابت رجال الجيش والسياسة المصرية ما دفع إلى بعض القوى السياسية في مصر إلى استخدام العنف ضد خصومها، والعمل العسكري ضد المحتل الإنجليزي، ومن إفرازات الهزيمة أيضاً بروز الجيش المصري كمؤسسة مرشحة للقيام بدور هام في الحياة السياسة المصرية، وزاد تدهور الأوضاع في مصر مع حريق القاهرة في كانون الثاني/ يناير 1952، وعجز النظام السياسي القائم عن ضبط الأمور وممارسة الحكم. وعرفت الشهور الستة التالية للحريق أربع وزارات لم تكمل آخرها اليومين حتى جاء انقلاب الجيش.

وكانت المؤسسة العسكرية قد أبعدت عن الحياة السياسية في مصر لأكثر خمسين عاماً منذ الاحتلال البريطاني لمصر، حين جرت تصفية الجيش من الضباط العرابيين، ثم أبعد الجيش

الى السـودان، ولكـن الضباط عاودوا نشـأتهم الجديـدة في أواخر الثلاثينيـات عبـر مجموعـة مـن الضبـاط تمثـل العـداء للاسـتعمار البريطانـي، وكانـت أولـى لقـاءات شـباب الضبـاط فـي معسـكر «منقبـاد» بصعيـد مصـر عـام 1938، وكان مـن بينهـم جمـال عبـد الناصـر وعبـد اللطيـف البغـدادي وغيرهمـا.

ابتعـد هؤلاء الضباط عن الحـركات الحزبية في المجتمع، وإن انتمـى قلـة منهـم إلى تيـارات سياسـية وفكريـة معينة. ثم تشـكلت أول لجنـة لهـم عام 1949، وعقـدت أول اجتماعاتهـا واتفقت على تكويـن خلايـا سـرية فـي الجيش إعـداداً لانقلاب عسـكري قدروا إنجـازه بعـد سـت سـنوات. إلا أنهـم اسـتعجلوا القيـام بـه لمعرفة الملـك فاروق ودخولهم في مواجهة علنيـة معه في انتخابات نادي الضباط التي أسـفرت عن فوز مرشـحهم اللواء محمـد نجيب على مرشـح الملك في رئاسـة النـادي؛ فتقرر تعجيل موعـد قيام الجيش بحركته، خاصة بعد تمكن الجهات الأمنية من كشـف أسـماء بعض الضبـاط الأحـرار وغالبيتهـم فـي اللجنـة التأسيسـية.

اتفـق علـى مسـاء 22 تموز/ يوليـو لمفاجأة الحكومـة الجديدة التـي يرأسـها أحمـد نجيـب الهلالي، قبـل أن يتمكن وزيـر الحربية الجديـد مـن إصـدار التعليمـات والأوامـر بالتصدي لهـا، ثم أجّل جمـال عبد الناصـر الموعد ليلة واحـدة ليتمكن من اسـتطلاع رأي قيـادة الإخـوان المسـلمين فـي الموافقة علـى قيام حركـة الجيش. وكان عـدد الضبـاط الأحرار الذين أسـهموا فعلاً في القيـام بحركة 23 تموز/ يوليـو حـوال تسـعين ضابطـاً، كان ثلثهـم مـن صغـار

الضبـاط. لم يكن للتنظيم أحد في سـلاح البحريـة فقط، وإنما لديه أعـداد يطمئـن إليهـا فـي سـلاحي الفرسـان والمدفعيـة والطيران.

جـاء فـوز اللـواء محمـد نجيب فـي انتخابـات نـادي الضباط علـى غير رغبـة القصر الذي عمـل على حل مجلـس إدارة النادي، فاسـتقال اللـواء نجيب، تدخل رئيس الوزراء حسـين سـري لإنقاذ الموقف بأن يعين نجيب وزيراً للحربية، فلم يسـتطع فقدم اسـتقالته هو الآخـر، فاختار الملـك محمد نجيـب الهلالي لتشـكيل الوزارة الجديـدة فـي 22 تموز/ يوليو 1952، غير أن هذه الـوزارة لم تكمل يوميـن حتـى قامـت الثـورة، وتحـرك الجيـش وسـيطر علـى بعض الأماكن العسـكرية وقيادة الجيش، وأعلـن البيان الأول للثورة يوم 23 تموز/ يوليـو.

قـام الضباط الأحـرار بتقويض النظـام واعتلت حركـة الجيش قيادة السـلطة، وتقدم اللواء نجيب إلى رئيس الوزراء محمد نجيب الهلالـي بطلبـات الجيش وكانت: تكليف السياسـي المعروف علي ماهـر بتشـكيل وزارة جديـدة، وتعييـن اللـواء محمـد نجيـب قائداً للجيـش، وطرد سـتة من حاشـية الملك الذي وافق فـوراً عليها، ثم خُلـع الملـك فـاروق بعد أربعـة أيام من قيـام الثورة، وغـادر مصر مع أسـرته إلـى إيطاليا، وأُعلن أحمد فـؤاد الثاني ملـكاً على مصر، تحـت إشـراف مجلـس وصايـة.

هـذه هـي القصة التـي يجمـع عليها رجـالات الفكر السياسـي فـي تاريخ مصـر الحديث وما أورده كل من جمـال حماد في كتاب 22 تموز/ يوليـو أطـول يوم في تاريخ مصر الصـادر عن دار الهلال

في القاهرة، نيسان/ إبريل من عام 1983 وطارق البشري في كتاب الديمقراطية والناصرية الصادر عن دار الثقافة الجديدة في القاهرة عام 1975 والمفكر عبد الرحمن الرافعي في كتاب ثورة 23 تموز/ يوليو 1952/ تاريخنا القومي في سبع سنوات 1952-1959 الصادر عن مكتبة النهضة المصرية في القاهرة عام 1959.

وهو سرد لما شهدته مصر من وقائع تاريخية تتوافق بنسب كبيرة مع ما ورد في الوثائق الغربية المتوافرة حول الظروف الموضوعية التي أسست لانقلاب 23 تموز يوليو، بغض النظر عن المنحى الذي اتبعه رجالات الانقلاب بعد حصوله مباشرة وهذا ما يستدعي تناوله في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

أما على مستوى التفاعلات السياسية الداخلية فكثيراً ما أثيرت قضية الدور الغربي و تحديداً الأمريكي المباشر فيما شهدته الدول العربية من أحداث وانقلابات، ومنها على وجه الخصوص المؤامرات التي أعدتها الولايات المتحدة ضد سوريا، إلى درجة دفعت السلطات السورية في إحدى المناسبات إلى طرد عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين وإعلانهم شخصيات غير مرغوب بها في سوريا.

وهذا ما سنتحدث عنه في الفصل المتعلق بدور الدول الغربية في الانقلابات، ومع ذلك فهناك حادثة اغتيال وإعدامات مأساوية أثيرت حولها قضية ومحاكمات بالخيانة العظمى لصالح الولايات المتحدة ليتبين فيما بعد أنها قضية تتعلق بالتفاعلات

الداخلية الخاصة بمنافسة الأحزاب على فرصها في الاستيلاء على السلطة هناك.

أثيرت هذه القضية في مذكرة أميركية تحمل تاريخ 1955/4/29 وهي تناقش حادثة اغتيال عدنان المالكي التي وقعت بتاريخ 1955/4/22 في ملعب كرة القدم في دمشق وقام القاتل بالانتحار حال تنفيذه عملية الاغتيال.

ثم كشفت التحقيقات بأن القاتل هو عضو في الحزب السوري القومي الاجتماعي وينتمي إلى الطائفة العلوية في سوريا. وقد قامت الحكومة السورية مباشرة بتوجيه التهم إلى أصابع أجنبية تسعى إلى قلب السياسة السورية وكانت الإشارات متوجهة بشكل خاص إلى الولايات المتحدة ولو أن الحكومة السورية لم تقدم أي براهين على هذا الإدعاء.

تابع الوثيقة هذه القضية بتقرير عن اجتماع لرئيس الوزراء العسلي بالسفير الأميركي وإعلامه بأن سبب الاتهامات السورية للتورط الأميركي بعملية الاغتيال تكمن في حصول الحكومة السورية على رسالة موجهة من عضو في الحزب السوري القومي الاجتماعي في نيويورك يذكر فيها أنه تم الاتصال بجهات رسمية أميركية لطلب العون في قلب الحكومة السورية.

ثم تختتم الوثيقة بأنه بالرغم من عدم ثبوت هذه الإدعاءات، قام الحزب الشيوعي في سوريا عبر صحف الحزب بتوجيه الاتهامات وتأكيد الدور الأميركي وإدانة الدول الاستعمارية والتحالف التركي العراقي.

وقد جاء كتاب المحاكمات السياسية في سوريا/ هاشم عثمان) ليؤكد البراءة الأمريكية من تلك الجريمة ويحدد الجهات والأهداف التي وقفت وراءها بوضوح، إذ يقول الكتاب إن «سوريا شهدت أعداداً كبيرة من الانقلابات التي تنوعت أشكالها واختلفت إلى مستويات قد يمكن التحدث فيها عن نوع من الانقلابات الاستباقية كتلك التي شاع صيتها إثر مقتل العقيد عدنان المالكي في 22-4-1955، وألقت الاتهامات على الحزب السوري القومي الاجتماعي، فاعتقل كوادره وتعرضوا للمحاكمة وأعدم بعض من قادته بينما تلقى البعض الآخر أحكاماً بالسجن المؤبد على جريمة لم يرتكبوها».

ويتابع الكتاب، «نشأ الحزب السوري القومي الاجتماعي بين لبنان والمهجر في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 1932. ثم انتقل إلى سوريا عام 1935 حيث ناصبه حزب البعث هناك العداء الشديد وافتعل اشتباكات دامية ضده أدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى في منطقة دير الزور في آذار/ مارس من عام 1955 كما ورد في صحيفة «الشاطئ السوري» عدد 452 الصادرة في 5-3-1955.

بعد أقل من شهر على تلك الصدامات، لعب فيها أكرم حوراني وحلفاؤه من الضباط البعثيين دوراً رئيسياً، وذلك لخشيتهم من تنامي نفوذ الحزب السوري القومي الاجتماعي في أوساط الضباط والعسكريين، إذ كان حوراني يسعى بإصرار على بقاء الجيش قلعة حصينة له ولنفوذه الحزبي. وحين قتل العقيد

عدنـان المالكـي، اتهم الحزب السـوري القومـي الاجتماعي زوراً بارتـكاب تلـك الجريمـة.

وهكـذا سـارعت أجهزة الأمن السـورية إلى القبـض على قادة وأعضـاء وأفراد الحـزب القومي في سـوريا جميعهـم وزجتهم في السـجون حيث تعرضوا لأشـكال مـن التعذيـب والتنكيل ووجهت إليهـم كل أنـواع الاتهامـات الواردة فـي القانون السـوري بدءاً من القتـل بدافع سياسـي، مـروراً بحيازة الأسـلحة والتجسـس وانتهاءً بالتآمـر علـى أمـن الدولـة وقلـب النظـام.

وفـي بيـان ألقـاه رئيـس الحكومـة السـورية حـول ما سـمي بـ «المؤامـرة» في الندوة البرلمانية مسـاء الثلاثاء 26- 4-1955 اعترف رسـمياً بإلقـاء القبـض علـى 75 مدنيـاً و30 ضابطـاً عسـكرياً. كمـا رفعـت الحصانـة عن نائـب القومييـن فـي البرلمان حنا الكسـواني تسـهيلاً لمحاكمتـه. ثـم انتهـت المحاكمات بمنـع الحزب (حظره) وإعـدام اثنين مـن قادته صبيحـة الثالث من أيلول/ سـبتمبر من عام 1956 فـي قرية المنصـورة على الحدود الفلسـطينية السـورية وهما منعم دبوسـي وبديـع مخلوف رمياً بالرصاص، بينما اسـتبدل رئيس الجمهوريـة حكم الإعدام الصادر بحق فؤاد جديد بالسـجن المؤبد مع الأشـغال الشـاقة.

وقد اعتبر ذلك انقلاباً اسـتباقياً ضد حزب كان في طور التنامي المتسـارع علـى الأرض وصار لزاماً إزالته من السـاحة إفسـاحاً في المجـال لتفـرد البعثيين في السـلطة هنـاك. وقد أثبتـت الوقائع كما يـرد فـي العدد 192 مـن صحيفة النـور الصادرة فـي 4-9-1955، أن

الهدف من تلك المحاكمة هو مطاردة أعضاء الحزب جميعاً بما في ذلك المقيمين خارج سورياً ولم يقوموا بأي عمل جرمي ضد المالكي أو غيره، إذ أدانت المتهمين على الظن والشبهة دون أن يثبت قيامهم بأي فعل يستوجب معاقبتهم».

والحقيقة أن الظروف والمعطيات الداخلية التي أنتجت انقلابات سوريا أو ما عرف لاحقاً «بثورة يوليو» في مصر لا تختلف كثيراً عن تلك التي أسست لانقلابات فريدة وقعت في بلدان عربية أخرى كالانقلاب الوحيد الذي عرفته ليبيا وما زال يعرف حتى اليوم «بثورة الفاتح» من أيلول/ سبتمبر من عام 1969. وهو ما تتوافق عليه المراجع العربية المتنوعة مع ما يرد في الوثائق الغربية بمختلف مصادرها حول ذلك الحدث السياسي الهام من تاريخ المنطقة.

فقد ورد في مذكرة أميركية تحمل تاريخ ١٩٦٩/٩/١٦ أن توقيت الانقلاب كان له علاقة باستباق محاولة انقلاب أخرى كادت تقوم بها مجموعة ضباط تابعة لعائلة العقيد الركن عبد العزيز الشلحي المقربة من الملك والمكروهة من الشعب الليبي لاستغلالها علاقة أسرته بالعائلة المالكة. قرر أتباع الشلحي القيام بالانقلاب حال علمهم باحتمال تنازل الملك إدريس عن الحكم لابنه مما دفع ضباط الانقلاب إلى الإسراع في تنفيذ تحركهم في ١٩٦٩/٩/١.

المذكرة تؤكد أيضاً بأن أغلبية الضباط المشاركين في الإنقلاب هم خريجو المدرسة العسكرية الملكية.

أي أنهم من داخل المنظومة السائدة في البلاد وليس بينهم عناصر خارجية أو أي نوع من النفوذ الدولي أو الإقليمي، وبالتالي فهم لا يقعون بالضرورة في دائرة الاتحاد السوفياتي، وسط ظروف الحرب الباردة، أو تحت تأثير الحركة الناصرية الواسعة الانتشار في المنطقة والتي كانت تقلق الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين على حد سواء.

وفي مذكرة أميركية وقعت بتاريخ 1969/10/29 أي بعد شهرين كاملين من وقوع الانقلاب، تجري الاستعانة بمقالة ظهرت في صحيفة الديلي تلغراف آنذاك، تؤكد بأنه لم يكن هناك أي تأثير مصري / ناصري بحركة الانقلاب. وتعزز المقالة ذلك بالقول إن حكومة الانقلاب قامت بترحيل 200 مدرس مصري لمحاولاتهم توزيع منشورات وصور للرئيس المصري جمال عبد الناصر.

ورغم أن جزءاً من مساعي الزعيم المصري الراحل الحثيثة آنذاك تمثلت بإعادة اللغة العربية إلى دول شمال أفريقيا على وجه الخصوص، إلّا أن الوثائق الغربية كالأمريكية مثلاً، والشرقية كتلك التي استطعنا إيجادها في أرشيفات جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقاً التي عرفت بنشاطها البالغ في فلك السياسة الخارجية السوفياتية، تجمع على حقيقة أن الانقلاب الليبي جاء نتيجة تفاعلات ومعطيات داخلية أسست لذلك الانقلاب.

هناك تقرير هام متوفر في ملف ألماني شرقي يحمل رقم

DA-58048 صادر عن وزارة الخارجية لألمانيا الديمقراطية، مبني على معلومات من السفارة الألمانية في طرابلس. التقرير محرر بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1969 ويشمل عشر صفحات تتحدث عن تسلسل أحداث الانقلاب العسكري في ليبيا. وهو يقول:

«في الساعات الأولى من صباح الأول من سبتمبر 1969 استولى مجلس قيادة ثوري مكون من ضباط شباب على السلطة في طرابلس معلناً تنحية الملك إدريس الذي كان في زيارة إلى الخارج».

ويتابع التقرير «وقد جرى بمساعدة وحدات عسكرية مختلفة في الصباح الباكر من الأول من سبتمبر الاستيلاء على النقاط الإستراتيجية في طرابلس وبنغازي ومدن أخرى وتم إغلاق المجال الجوّي وتم إبلاغ السكان بالاستيلاء على السلطة من خلال مجلس قيادة الثورة وإعلان قيام الجمهورية العربية الليبية. كما فرض حظر التجول. وفي الساعات الأولى من ذلك اليوم دعا ولي العهد السابق حسن علي رضا عبر الإذاعة السكان إلى دعم السلطة الحكومية الجديدة.

ويوضح التقرير أن إذاعة القاعدة الجوية الأمريكية واصلت برامجها دون أن تولي أي اهتمام للأحداث داخل ليبيا. وبناء على معلومات سرّية فإن مجلس قيادة الثورة دعا في ساعات الظهر من الأول من سبتمبر ممثلي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى مقره حيث تم إخبار هؤلاء الممثلين بأن السلطة الجديدة تتطلع إلى تشييد ليبيا تقدمية واشتراكية وتريد القضاء على التخلف والفساد.

على مستوى السياسة الخارجية فإن الحكومة الجديدة تتعهد بعدم إدخال أية تغيرات إذ إنها ستلتزم بجميع الاتفاقات والعقود التي أبرمتها الحكومة السابقة.

وتم اطلاع القائم بأعمال الولايات المتحدة بالحظر المفروض على جميع الطلعات الجوية من القاعدة الجوية Wheelus بما في ذلك الطلعات التدريبية.

وتحدثت فقرة لاحقة من التقرير عن سيطرة القيادة الجديدة على زمام الأمن داخل المدن الكبرى وعن ترحيب الشعب بالسلطة الجديدة من خلال تنظيم تجمعات تهتف بشعارات تنادي بالحرية والوحدة والاشتراكية.

وفي الـ 3 من سبتمبر نُظِّم لقاء بين ممثل عن مجلس قيادة الثورة وأعضاء الهيئة الدبلوماسية للكشف عن أهداف الانقلاب ولطرح الأسئلة. مندوب ألمانيا الديمقراطية شارك في هذا اللقاء رغم أنه لم يدعى رسمياً إلى اللقاء. كما أشار التقرير إلى أن محاولات دبلوماسيين من ألمانيا الغربية ودول غربية أخرى للحيلولة دون مشاركة ممثل ألمانيا الديمقراطية في اللقاء باءت بالفشل.

ويقول التقرير في جانب آخر منه: رغم وجود أنشطة لقوى رجعية خلال الأسبوع الأول بعد الانقلاب من بينها نقل أسلحة بطرق غير شرعية ومحاولات هرب والكشف عن مخابئ سرية لأسلحة ووقوع تبادل إطلاق نار في ساعات الليل فإن النظام الجديد تمكن بسرعة نسبية من توطيد موقعه ويلقى دعماً قوياً من الجماهير الشعبية.

ويختتم التقرير بملاحظات صدرت عن المكتب التمثيلي لألمانيا الديمقراطية في طرابلس جاءت على الشكل التالي:

1- القوة الدافعة للانقلاب هي مجموعة من الضباط الشباب من سلاحيْ الأرض والجو أعدت طويلاً لمخطط الانقلاب. وتمّ إلقاء القبض فوراً على كبار الضباط في الجيش والشرطة لارتباطهم بالملكية. الانقلاب لقي ترحيباً من الجماهير الشعبية.

2- الانقلاب جاء مفاجئاً وكان مدبراً بدقة ولم يكن متوقعاً لا من السكان ولا من الأجانب العاملين في ليبيا.

3- كانت هناك أسباب اقتصادية وسياسية وراء الانقلاب تفاقمت مع مرور الوقت. ثروة البلاد المتزايدة بفضل ارتفاع أسعار النفط تمركزت في أيدي طبقة محدودة في الوقت الذي اتسعت فيه أحياء الفقراء وكان هناك استياء كبير من توجه السياسة الخارجية للنظام الليبي السابق يعود في جزئه الكبير إلى التحالف مع القوى الامبريالية لاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين تديران قواعد عسكرية في ليبيا.

4- موعد تنفيذ الانقلاب اختير له وقتا مناسباً. حريق مسجد الأقصى في القدس تسبب في غضب كبير وسط الشعب الليبي الذي كان ينتظر إجراءات حاسمة ضد إسرائيل. القوميون كانوا يتوقعون إجراءات مساندة حقيقية للدول العربية المجاورة لإسرائيل ولحركة التحرير الفلسطينية.

كما كانت عوامل أخرى مناسبة لتنفيذ الانقلاب:

أ- وجود الملك إدريس خارج البلاد. وكان معروفاً أن ولي العهد كان على خلاف مستمر مع الملك.

ب- السفيران الجديدان للولايات المتحدة وبريطانيا لم يصلا بعد إلى طرابلس حين موعد الانقلاب.

5- هناك علامات كثيرة على امتلاك مجلس قيادة الثورة مخططاً مفصلاً لتنفيذ الانقلاب إلّا أنه لا يمتلك تصورات واضحة حول التطورات القادمة. هذا المجلس يتألف من خبراء عسكريين إلّا أنه تنقصه الخبرة في المجالات الأخرى ومن الممكن أن تظهر خلال النقاش حول التطورات القادمة خلافات داخل مجلس قيادة الثورة وداخل الحكومة.

6- مجلس قيادة الثورة يجب أن يؤمن مساندة الجماهير الشعبية الأمر الذي سيكون صعباً على المدى الطويل. الطبقة العاملة تريد إصلاحات تقدمية حقيقية.

يتضح في مجمل فقرات التقرير وتحديداً في البندين الثالث والرابع من ملاحظات المكتب التمثيلي لألمانيا الديمقراطية

أن العيون المراقبة للمنظومة الاشتراكية كانت تقدر المعطيات الموضوعية الداخلية التي أنجبت الانقلاب، كما تؤكد في فقراته المختلفة ابتعاد الأيدي الأمريكية والبريطانية أو الفرنسية عنه، بل وحرصت في الفقرة ب من البند الخامس في ملاحظات المكتب التمثيلي على إبراز أهمية وجود السفيرين البريطاني والأمريكي خارج البلاد كعامل مساعد في نجاح الانقلاب. هذا ناهيك عن عدم ذكرها لأي نوع من تأثير العامل المصري في إنجاحه مع أنها ذكرت عاملاً قومياً آخر يتعلق بالقضية الفلسطينية كمجرد عنصر إقليمي مساعد لما بعد انقضاء الحدث.

يختصر السفير الليبي السابق والأكاديمي المعارض الدكتور محمد يوسف المقريف الأوضاع التي سادت ليبيا عشية انقلاب الفاتح من أيلول/ سبتمبر في الجزء الأول من موسوعة تاريخية تحمل عنوان: «ليبيا بين الماضي والحاضر: صفحات من التاريخ السياسي» والصادرة عن مركز الدراسات الليبية، أكسفورد، بما يلي:« تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في ليبيا عام 1959، وأدى ذلك إلى ازدياد الفساد المالي واستشرائه، لدرجة أن الملك أصدر بيانه الشهير «بلغ السيل الزبى» موجهاً خطابه لرئيس الحكومة والوزراء وولاة الأقاليم، منددا بقبول المسؤولين للرشاوى واستغلالهم لسلطاتهم ونفوذهم. وبسبب هذا الفساد، وما عُرف بفضيحة طريق فزان، سحب مجلس النواب الثقة من حكومة عبد المجيد كعبار».

مرة أخرى وفي الحالة الليبية هذه تجمع الوثائق التي في أرشيفهم مع ما لدينا من مراجع تاريخية عربية مؤيدة كانت أو معارضة على أن الظروف والمعطيات التاريخية الداخلية كانت وراء الشرارة التي أشعلت لهيب الانقلابات العسكرية الأكبر في منطقتنا والتي تركت آثارها وتبعاتها تطرح سنة بعد أخرى على بساط البحث لتفحص وقائعها وضرورات قيامها، وحقيقة ما إذا بقيت مخلصة للأسباب التي ولدت من رحمها أم لا؟؟.

يعتبر انقلاب الرابع عشر من تموز/ يوليو من عام 1958 في العراق حدث تاريخي آخر أطاح بأسرة ملكية ثالثة قد لا تقل شأناً عن الأسرتين المصرية والليبية، ورغم كل ما يشاع عن الدور الإقليمي البارز للعراق آنذاك، وتحديداً ما عرف به نور السعيد من حركة سياسية نشطة في الجوار، سواء تجاه سعيه الدؤوب لضم الكويت إلى العراق من خلال ما سمي حينها بدولة الاتحاد العربي المفترض أن تضم الأردن والعراق والكويت، أو من خلال نشاطه الدؤوب لإعادة الأسرة الهاشمية إلى أمجادها في عرش سوريا، ولكن الوثائق الغربية والشرقية تجمع في هذه الحقبة أيضاً على أن الكلمة الفصل في اتخاذ قرار الانقلاب كان احتقان الشارع العراقي وتوافق زعاماته السياسية على ضرورة إجراء تغيير نهائي وحاسم في الساحة السياسية هناك.

هذا ما نقرأه في الطابع السردي لمجموعة الوثائق البريطانية التي لا توجه أصابع الاتهام إلى جهات دولية أو إقليمية في هذا المجال، بل تكتفي بسرد الوقائع على حالها وكأنها تدرك أصالة

هويتها المحلية البعيدة بشكل كبير عن نفوذ خصومها في الحرب الباردة عدوها الإقليمي اللدود المتمثل بالقومية الناصرية التي كان لها تجارب مريرة معها توجت بـ «مأثرة» العدوان الثلاثي على مصر وما جلبته من تبعات أضعفت مكانة العرش البريطاني وجبروته في المنطقة برمتها.

هذا ما تؤكده الوثائق البريطانية المتعلقة في تلك الحقبة والتي صدرت إحداها من السفارة البريطانية في بغداد إلى الخارجية في لندن بتاريخ 1958/7/14 لتنقل خبراً عن سقوط إذاعة بغداد في يد حكومة ثورية منذ الساعة 6 من صباح اليوم على الأقل، معلنين إنشاء الجمهورية العراقية يتزعمها رئيس حكومة هو البريجادير عبد الكريم قاسم، ومعه جماعة من الضباط الوطنيين تضم محمد حديد وصديق شوشل. كما تتحدث الوثيقة عن خبر اختفاء أو الغموض السائد حول مصير الملك وولي العهد ونوري.

وفي وثيقة أخرى صدرت عن السفارة البريطانية في واشنطن إلى الخارجية البريطانية بتاريخ 1958/7/14 خبر حول عدم تعرف السيد عبد الكريم الأزري، وزير المالية العراقي السابق الذي طلب اللجوء السياسي في السفارة الأمريكية في بغداد، لم يتعرف على أسماء أفراد الانقلاب، وكذلك الملحق العسكري للولايات المتحدة، لم يتمكن من التعرف على غالبية الضباط المتورطين.

ما قد يشكل دليلاً آخر على عدم تورط تلك القوى في الانقلاب.

من واشنطن إلى وزاره الخارجية
وزاره الخارجية ومكتب التوزيع السري لوايت هول
فيسكونت هوود
رقم 1890
فوري
سري
موجه إلى وزاره الخارجية تلغراف رقم 1890 من 14 يوليو
تكرار المعلومات إلى عمان، انقره، بيروت، باريس، بغداد و P.O.M.E.F

تلغرافي الفوري السابق بعنوان: العراق

تلقت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً من سفارتها ببغداد أن وزير المالية عبد الكريم الازري اتخذ السفارة كملجأ له. ووفقاً لكلامه فالحكومة لم يكن لديها أي تحذير على أن انقلاباً على وشك الحدوث. إن عدداً من أعضاء الحكومة الجديدة لا يعرفهم إطلاقاً. وكذلك الملحق العسكري للولايات المتحدة لا يعرف غالبية الجنود المتورطين في الانقلاب.

الرجاء لوزارة الخارجية إرسال هذا إلى عمان، أنقره، بيروت، P.O.M.E.F وباريس.

وتكرار لبغداد الموجودة في D.W.S.HQ لحين عودة الاتصال
نسخ ترفع إلى:
السكرتير الخاص
سير اف. هوير ميلر
سير بي. دين
سير دبليو. هيتر
السيد شوكبيرج
السيد ورمسبي-جور
السيد موري
رئيس إدارة المشرق
رئيس إدارة P.U.S

رئيس إدارة الأخبار
رئيس إدارة سياسة المعلومات
سري

وفي وثيقة ثالثة تؤكد ابتعاد بريطانيا عن كل الشبهات، وهي تحمل تاريخ 1958/7/15 من السفارة البريطانية في بغداد إلى الخارجية في لندن، تقرير حول اجتماع السفير البريطاني مع عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف ومحمد حديد... يؤكد فيه أنهم كانوا على شديد الحرص لإعطاء انطباع بأنهم وديين ومتعاونين تجاه بريطانيا.

أما المصادر السوفياتية السابقة فلم تكن لهجتها في البداية أقل موضوعية في اعتبار الانقلاب نتيجة تفاعلات داخلية، رغم التشفي المفترض أن يظهر في تلك اللهجة بعد أن بادرت بغداد إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع موسكو في الثالث من كانون الثاني/ يناير من عام 1955، كما ورد في وثيقة للخارجية الروسية تحمل نفس تاريخ السابع من كانون الثاني/ يناير من عام 1955 وتتحدث عن طلب وزير خارجية العراق إغلاق ممثلية بلاده في موسكو لاعتبارات اقتصادية، وأن الخارجية العراقية سلمت الممثل السوفياتي في العراق رسالة بقطع العلاقات الدبلوماسية يوم الثالث من كانون الثاني يناير. تعتبر الوثيقة هذه الخطوة غير ودية تجاه السوفيات، وترى في ذلك جزءاً من محاولات حكومة السعيد عزل العراق عن العرب وإدخاله ودول عربية أخرى في

حلف معاد ومساند للامبريالية.

أضف إلى ذلك أن السوفيات كانوا يتهمون نوري السعيد بالعمل على اتّباع سياسة منهجية لتصفية الشيوعيين في العراق.

وثيقة 33 ص 114

بيان وزير الخارجية السوفياتية بخصوص العلاقات السوفياتية العراقية

7 يناير 55

6 يناير 54 أخطر وزير خارجية العراق السيد شهبندر (بالروسية شابندر) القائم بالأعمال السوفياتي في بغداد الرفيق ياكشين أن الحكومة العراقية «لاعتبارات اقتصادية» قررت إغلاق ممثليتها في موسكو. وأضاف شهبندر «أن القرار هذا ينسجم مع السياسة الداخلية للحكومة العراقية «التي تقود سياسة نشطة ضد شيوعيي البلاد» . وأضاف شهبندر أن تواجد البعثة في موسكو «يتعارض مع هذا النهج وتشكل له حالة محرجة وصعبة» حتى نهاية المقطع الأول.

.114

م 2: 3 يناير 55 مدير عام الخارجية العراقية السيد (أفني بالروسية) عفني (ربما) سلم مذكرة للقائم بالأعمال السوفياتي في بغداد ذكر فيها «انطلاقاً من إغلاق البعثة العراقية في موسكو تقرر في الوقت الحالي إلغاء التمثيل الدبلوماسي بين البلدين» لكنه أضاف «إن إلغاء التمثيل لا يعني قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والسوفياتي» نهاية المقطع.

المقطع الأخير: «هذه الخطوة من قبل الحكومة العراقية تعبير عن الطابع السياسي اللاصداقي لحكومة العراق تجاه الاتحاد السوفياتي وتقود إلى التوتر في العلاقات الدولية. أعمال حكومة نوري السعيد هذه تتطابق بشكل مباشر مع نهج سياسته الخارجية الموجهة نحو زج العراق ودول عربية أخرى في أحلاف عدوانية في الشرق الأوسط والأدنى التي شكلتها الولايات المتحدة وانكلترا. وهذا يري مرة ثانية على أي حد من التبعية للأوساط الامبريالية تقع حكومة العراق هذه.

نهاية

وقد جاءت الوثيقة السوفياتية التالية بهذا الخصوص يوم 8 كانون الثاني / يناير من عام 1955 تعلن في تقبل الحكومة السوفياتية لقطع العلاقات وتحميل العراق المسؤولية.

رغم تلك الواقعة التي كانت حاضرة في الذاكرة السوفياتية والتي تعتبر غياب السوفيات عن العاصمة العراقية تبرئة بحد ذاتها، إلا أن طريقة نقل الحدث من قبل صحيفة برافدا السوفياتية الحكومية آنذاك جاءت لتؤكد عبر مراسلها في مقالة مطولة من دمشق تحمل تاريخ 16-17 تموز / يوليو من عام 1958 يتحدث فيه حول أوضاع العراق إبان الانقلاب. ويؤكد على أن الانقلاب كان شأناً داخلياً ولم يستدع تدخل الدول العظمى وخاصة واشنطن.

بيان الحكومة السوفياتية بشأن أوضاع في الشرق الأوسط

17يوليو 58

ص 1

العالم كله منزعج من دخول الأسطول السادس لميناء بيروت والجنود الأراضي اللبنانية، معتبراً هذا تدخلاً سافراً في شؤون لبنان الداخلية. وهذه محاولة للحفظ على احتكار النفط في المنطقة ودليل على فشل سياسة واشنطن في العالم العربي وانهيار حلف بغدادو مخطط أيزنهاور.

م5 - «الوقائع الأخيرة في العراق تدلل على هذا، والتي ينظر إليها في بيان البيت الأبيض بوصفها سبباً للتدخل العسكري الأمريكي. لكن الوقائع في العراق تعتبر دليلاً جديداً للطموح العنيد للشعوب العربية بغية التحلل من التبعية الكولونيالية وتقرير مصيرها بنفسها» نهاية المقطع.

ويذكر بثورة 14 تموز التي قام بها الجيش وبتأييد الشعب أطاحت بالنظام وأقامت الجمهورية.

ويضيف أن أول صدى خارجي لهذه الحكومة بقيادة قاسم بيانها عن تأييدها لمبادئ مؤتمر (باندوغ) عن خروج العراق من حلف بغداد العدواني وكذلك الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة.

الحكومة أعلنت «التزامها بميثاق الأمم المتحدة» و«وخوض سياسة عربية الالتزام الصارم بمؤتمر باندوغ» «واستعدادها لتنفيذ الاتفاقات بما يخدم مصلحة الشعب» و«تضمن أمن الأجانب المتواجدين في البلاد وممتلكاتهم».

وهذا يدلل أن الشعب العراقي إلى جانب الشعوب العربية يستكمل طموحه في الوصول إلى الاستقلال والتحرر.

ومن الطبيعي أن تلقى الحركة التحررية العراقية هذه دعم الشعوب والدول العربية والأوساط الدولية التي تنظر إلى أن ما حصل في العراق شأن داخلي.

ويضيف أن ما حدث لن يرضي واشنطن ولندن وأنقرة.

ويستكمل أن خارجية انكلترا التي أعلنت علمه بالتدخل الأمريكي مشارك في هذا العدوان على لبنان.

ص2

م قبل الأخير

الحكومة السوفياتية تدعو واشنطن لوقف عدوانها وتدخلها العسكري في الشؤون الداخلية للدول العربية وإخراج قواتها من لبنان سريعاً.
16 يوليو 58

أما الوثائق الفرنسية فلم تكن أقل دقة وموضوعية في شرح الظروف الداخلية المحضة التي أحاطت بانقلاب الرابع عشر من تموز/ يوليو في العراق، وكي تكون أكثر موضوعية نقلت وثيقة لها بتاريخ ١٤- ١٥ تموز/ يوليو 58 من إسطنبول أن نوري السعيد باشا كان في وضع أكثر ضعفاً مما كان يظهره في الواقع. وأن الملك فيصل الثاني كان يعتقد أن الجيش سيبقى وفياً له ولكن الرأي العام العراقي في حال تم تنظيم استفتاء لم يكن موالياً للعائلة المالكة.

علجل
«إسطنبول»، 14 يولية، 1958
إلى الشؤون الخارجية
استكمالاً لبرقيتي رقم 591.
أما وقد قطعت كافة أشكال الاتصالات مع «العراق»، فإن التحقق مما تذيعه إذاعة «بغداد» قد أصبح في عداد المستحيل.
في كافة الأحوال، ودون القطع بشيء نهائي، تدل الأحداث على أن وضع السيد «نورى السعيد»، كما أشرت كثيراً من قبل، أكثر هشاشة مما كنا نظن، فقد انتهى الأمر بالباشا إلى الاعتقاد في صحة سياسته، مع أنه كان يعرف، مثله مثل الأقل اطلاعاً، بأنها تلقى تأييد نسبة ضئيلة من الرأي العام العراقي، لكن الظن هنا كان أن بوسع الملك «فيصل» الثاني أن يعول على ولاء الجيش التام. لقد أساء «نورى السعيد»، على أقل القليل، تقدير فاعلية

الأساليب السوفياتية، حتى وإن كانت تتم بأيدي المصريين.

وعلى هذا فإن أساليب التحريض، التي أثبتت نجاحها في «سوريا» وفي «لبنان»، قد حققت هنا «ضربة معلم». لقد كان الخصم جاهزاً، ولم ينتظر ما يسفر عنه مؤتمر، كان من شأن مجرد الإعلان عنه أن يمثل له داعياً للقلق، بل كان الغرض منه على ما يبدو هو أن يلعب دور الشرارة الأولى في عدة مهيأة للانطلاق. إلا أنه، وبدلاً من أن يقبل مخاطرة التعرض لمبادرات الدول المسلمة العضو في حلف «بغداد»، أخذ بزمام المبادرة وقتلها في مهدها، فاستحوذ لنفسه، دفعة واحدة، على أوراق اللعبة كلها.*

*{هذه الفقرة شديدة الغموض لم تؤد عندي إلا معنى واحداً: إن حلف "بغداد" كان يستعد لعمل ما ضد "عبد الناصر" فعاجلهم هو ودبر انقلاب "قاسم" - أفيدونا إن كان ذلك كذلك - المترجم}

الاضطراب هنا واسع النطاق، وعبثاً يتساءل المرء عن وجود نظام الملك "فيصل" الثاني، وعن قدرة هذا النظام على الدفاع عن نفسه، سواء على الصعيد الداخلي، أو الخارجي. ولا شك أننا كنا نخشى من امتداد بؤرة العدوى اللبنانية إلى مكان قريب، لكن ليس بهذه السرعة ولا بتلك الخطورة، حيث أن مصير "الأردن" يبدو محسوماً، ومصير "لبنان" مهدداً.

علاوة على هذا فقد أدرك الأتراك الآن أن دعاية "ناصر"، بتوجهها إلى الأكراد، إنما تشن الهجوم على جزء من ترابهم الوطني.

كما أن العواقب الاقتصادية، فيما يخص النفط تحديداً، لا تبدو أقل خطورة.

إنها لطمة قاسية للسيد "مندريس" شخصياً، وإننا لنتساءل إن كان بوسعه تجنبها، لكننا نرى أن وضع "الولايات المتحدة"، ومعها حلف "الناتو" والغرب كله، قد تعرض لهزة أخرى شديدة الوقع.

"شبيتز مولر"

ملحوظة من جهاز التشفير:

تأخر بث هذه البرقية بسبب عطل في البث، وضرورة القيام بأبحاث عديدة.

هناك وثيقة فرنسية أخرى جاءت من تل أبيب في 15 تموز/ يوليو من عام 1958 لتقول إن الإسرائيليين لم يتفاجأوا بالانقلاب، ليس لحيازتهم أي معلومات حول خرق الناصريين للجيش العراقي بل لعلمهم بمدى ضعف حكومة نوري السعيد. كما أن بن غوريون يعتبر أن الوضع يغير المعطيات للموقف الإسرائيلي. وتختتم الوثيقة بالقول إن إسرائيل فقدت الثقة بقدرة الأميركيين التحليلية.

برقية واردة
«تل أبيب»، 15 يولية، 1958
إلى الشؤون الخارجية
سرى

كان وقع أحداث «العراق» على الإسرائيليين أقل مباغتة مما كان على العالم الأنجلوساكسونى، لا من حيث أنهم يملكون معلومات أكثر عن المكائد الناصرية التي تدبر في قلب الجيش العراقي، بل لأنهم لم يتعلقوا بأية أوهام عن متانة نظام «نورى باشا السعيد»، إذا ذهب في طريق الاختفاء.

إن تطور الأحداث يلقى هنا متابعة قلقة، وإن كانت هادئة.

ويرى السيد «بن غوريون» أن تمرد «بغداد» لا يمس معطيات الوضع الإسرائيلي، حيث أن «العراق» الموالى للغرب لم يكن أقل عداءً لـ«إسرائيل» من «العراق» الموالى للمصريين، كما أن الأزمة اللبنانية قد أوضحت من قبل أبعاد الطموح الناصري.

لكن العواقب المحتملة للعملية العراقية هي التي تستثير التوجس، فهناك أولاً انعكاسات على «الأردن» للموقف العدائي - ولو باللفظ على الأقل - الذي اتخذه الملك «حسين»، والذي يجازف باستثارة انتقام سريع من متمردي «بغداد»، إذا قدر لهم البقاء، من قبل أن يتمكن من الحصول على مساعدة أجنبية فعالة. إن امتداد التخريب الناصري إلى الأردنيين

سيضع «إسرائيل» أمام قرارات تخشى أن تضطر لاتخاذها منفردة. ثم أن تردد الأمريكيين، من جهة أخرى، وقلة ثقة الناس هنا في صواب حكمهم، يدفع بحكومة «إسرائيل» إلى تصور مظلم لمستقبل السياسة الغربية في الشرق الأوسط.

ما قصده الإسرائيليون في القدرة على التحليل قد لا يتعدى مجموعة من المعطيات التي كانت إسرائيل وتركيا وإيران وعدد من دول الجوار حريصين على تعقبها ومراقبتها عن قرب، خصوصاً وأنها على صلة مباشرة بما يجري على الأرض من تفاعلات توضح طبيعة المشهد السياسي في البلد. وهو ما تحفظه الوثائق الغربية في أرشيفاتهم حول تلك الحقبة التي شكلت منعطفاً تاريخياً في حياة العراق.

هنا أيضاً يتوافق ما أوردته تلك الوثائق مع ما نقرأه في الأدبيات السياسية العراقية المعاصرة، إذ تقول الدكتورة عصمت السعيد في كتابها (نوري السعيد/ رجل الدولة والإنسان) الصادر عن دار الساقي، بيروت، تقول « إن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف شكلا نواة وأقاما تحالفاً منذ عام 1954 وانتخبت لجنة مركزية مكونة من اثنتي عشرة شخصية لإدارة الحركة الثورية، وفي سنة 1958 انضمت إليهم نواة الموصل فأصبح عدد الضباط المنتسبين ما يقارب 150 ضابطاً كانت غالبيتهم من صغار الضباط».

كانت الحكومة تعكس تصرف عدد من السياسيين -

العسكريين ذوي الثقافة العثمانية، من الذين قدموا مع فيصل الأول، وعلى رأسهم نوري السعيد، الذي كان مخلصاً مع نفسه عندما أدلى في العام 1944 بالتصريح التالي في مجلس النواب:

«إن في الدولة حكماً نيابياً ديمقراطياً، ومجلساً مسيطراً، وحكومة مسؤولة، ترتكز على هذا المجلس، وهذا المجلس ينزع الثقة من الحكومة، ويعطي ثقته لحكومة أخرى. هذا هو نظام الحكم الموجود، والذي أقسمنا عليه. ولكن سادتي، نظام الحكم هذا كيف يطبق في المملكة؟ هل يطبق على الوجه الصحيح؟ وإذا لم يطبق على الوجه الصحيح، فلماذا؟». ويستطرد نوري السعيد قائلاً: «نظام الحكم يقضي بإجراء انتخابات في المملكة، وللشعب أن ينتخب مَنْ يعتمد عليه، ليراقب، ويسيطر على أمور الدولة. هذا هو أساس الحكم. ولكن بالنظر إلى قانون الانتخابات الموجود بأيدينا، هل في الإمكان، أناشدكم بالله، أن يخرج أحد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد، ومهما كانت خدماته في الدولة، ما لم تأت الحكومة وترشحه، فأنا أراهن كل شخص يدعي بمركزه، ووطنيته، فليستقل الآن، ويخرج، ونعيد الانتخاب، ولا ندخله في قائمة الحكومة، ونرى! هل هذا النائب الرفيع المنزلة، الذي وراءه ما وراءه من المؤيدين، يستطيع أن يخرج نائباً؟»(حسين جميل، «الحياة النيابية في العراق وموقف الأهالي»، صفحة 69).

كان أحمد مختار بابان، آخر رئيس وزراء في العهد الملكي، صرح أمام المحكمة العسكرية الخاصة عقب ثورة 1958 قائلاً: «إن

كل رئيس وزراء يجري انتخابات يتفاهم مع البلاط، ويتفق على الأسماء. وهذه حقيقة يعرفها الجميع» (المصدر نفسه). وبعد عشر سنوات من تصريح نوري السعيد، أثبت الرجل إخلاصه مع نفسه مرة أخرى. لكنه مارس ذلك في شكل عنيف عندما أصر على حل مجلس النواب المنتخب العام 1954، بسبب فوز أحد عشر نائباً من المعارضة السياسية، التي دخلت الانتخابات بجبهة واحدة، الأمر الذي خلق في حينه رجة سياسية كشفت عن زيف النظام النيابي العراقي، الذي أسسه المحتل البريطاني»

وما كان الحال في انقلاب هواري بومدين الشهير في الجزائر 19-6-1965 ليختلف كثيراً عما شهدته الأحداث المشابهة في الدول العربية الأخرى من تفاعلات داخلية أدت إلى وقوع الانقلابات هناك، وهذا ما تؤكده الوثائق الغربية التي كانت الفرنسية بطبيعة الحال من أبرزها إذ تعود إحداها إلى 23 فبراير / شباط 1963 وهي تتحدث عن الصراعات الداخلية بين رجالات الحزب الحاكم. فتقول: من المتوقع أن يطرأ حصول تغييرات في المكتب السياسي والحكومة، مباشرة بعد زيارة ملك المغرب إلى الجزائر. بن بلة يحاول قطع الطريق على خضر المعروف بطموحاته السياسية التي يتوجب استباقها قبل أن يحكم سيطرته على جهاز الحزب وتعاظم تأثيره في أجهزة الدولة. من هنا قد تأتي مبادرة بن بلة أن يطالب لنفسه الأمانة العامة للمكتب السياسي أو منح هذا المنصب إلى رجل يحظى بثقته ويبقى داخل الحدود المرسومة. من الواضح أن بن بلة مصمم على إحكام السلطة في البلاد. ويقول كاتب الوثيقة إنه

سيبقى على الحياد حيال النزاعات الداخلية في الجزائر.

برقية سرية واردة

«الجزائر» العاصمة، 23 فبراير، 1963

إلى الشؤون الخارجية

بالإحالة إلى برقيتي رقم 945/ 53.

في الحاشية المحيطة برئيس مجلس الوزراء يسود توقع لتعيينات جديدة في المكتب السياسي والحكومة، يمكن أن تتم بعيد زيارة الملك المغربي إلى «الجزائر»، أي بدءاً من النصف الثاني من شهر مارس.

وتهدف هذه التعيينات الجديدة إلى استبعاد بعض المصاعب العملية، التي تخلو، كما يجب أن نشدد، من أى بعد إيديولوجى، حيث أنها تنبع من ممارسة أعلى المهام الحزبية والحكومية على يد رجلين ليسا على وفاق تام، ولذا يتبادلان المضايقة. يمكن حمل السيد «بن بلة» على الصبر، أما السيد «خيضر» فهو يمتلك طموحات ينبغي تداركها قبل أن يتفاقم وضع يده على الجهاز الحزبي، ويتزايد نفوذه في الدولة.

ومن هنا مبادرة السيد «بن بلة»، الذي سيظل رئيس الحكومة، إلى الاستئثار لنفسه بالسكرتارية العامة للمكتب السياسي، أو منحها لرجل يتمتع بثقته، ويقبل العمل ضمن الحدود المرعية.

وفى سبيل إتمام تلك العملية الحساسة بأمان، تتوالى الاتصالات التي ذكرتها في برقيتي السابقة، والتي يتوسط فيها السيد «بو ضياف»، إضافة إلى السيدين «آيت أحمد» و«بلقاسم كريم». سيقدم للأول مقعد في المكتب السياسي، كان قد استقال منه منذ بداية سبتمبر، أو للثاني، الذي لم يقبله حتى الآن. أما السيد «كريم» فسوف يعرض عليه منصب وزاري. لكن هذا الجزء من الخطة من شأنه أن يصطدم بعقبة، ألا وهي امتعاض العقيد «بومدين» من السيد «كريم».

وعلى كل حال فإن الحكومة ستشهد تغييراً وزارياً في نفس الوقت، لاستبدال وزير أو اثنين ممن يشيع الاعتقاد في نقص كفاءتهما، مثل السيد «حاج حامو»، وربما السيد «العروسى خليفة».

إنـي أقدم تلـك المعلومات بتحفـظ بالغ، رغم حصولـي عليها من مصدر حديـث جداً وموثوق فيه، لأن نوايا السـيد «بن بلة» وأصدقائـه المقربين يمكن أن تتغيـر مـن يـوم إلـى يـوم.

لقـد امتنع السـيد «بن بلة»، والسـيد «خميسـتى؟» الـذي قابلته يوم أمس، عـن الحديـث معي عن نواياهمـا، إلّا أنهمـا أكدا عزمهمـا على تدعيـم هياكل الدولـة وفـرض سـلطة المحافظيـن فـي الأقاليـم.

لقـد بديا لي علـى وعى تام بالتدهـور الطفيف الذي لاحظتـه، ومصرّين، حسـب كلمـات السـيد «خميسـتى؟»، علـى إيجـاد «نفـس ثـان».

وغنـي عـن القـول إني أنـوي الاسـتمرار فـي مراقبـة التوتـرات الداخلية الجزائريـة بـكل حيـاد ممكـن.

السـفير الفرنسـي

تتحـدث وثيقة فرنسية أخـرى تحمل تاريخ 27 أغسـطس / آب 1963 عن مناقشـات عامة حول مشروع الدسـتور انتهت الأمس في مجلـس النـواب الجزائـري وتناولـت انتقـادات بعـض المداخلين خطـورة التخلي عن السـياق الكلاسـيكي لحـدود السـلطة وفصل السـلطات وإعطاء الحزب الوحيد صلاحيـات عظيمة، قبل اللجوء إلـى إعـادة تنظيـم الحـزب بشـكل تـام علـى أسـس ديمقراطية عن طريـق مؤتمـر عـام.

بـن عبد الله رئيـس المجلس يرفض الهلوسـات بالديمقراطية والنظريـات الدسـتورية الباليـة، علـى حسـاب نظـام حكـم من قبل الحـزب. الـذي يؤمن تدخـل الشـعب وسـيطرته الدائمة فـي عمل السـلطات والمؤسسـات العامة.

برقية واردة
«الجزائر» العاصمة في 27 أغسطس 1963
إلى الشؤون الخارجية

انتهى النقاش العام عن مشروع الدستور أمس الأول في الجمعية الوطنية، بعد انتهاء آخر 15 خطيباً مسجلاً من إلقاء كلماتهم. لقد انصبّت انتقادات هؤلاء، مثل انتقادات العديد من الخطباء السابقين، على الخطر المتمثل في الاستغناء عن الآليات الكلاسيكية المتبعة للحد من السلطات والفصل بينها، بهدف إضفاء سلطات غير عادية على الحزب الواحد، قبل الانتهاء من إعادة تنظيمه على أسس ديمقراطية، عن طريق مؤتمر عام.

وقد قامت السيدة «بن عبد الله»، مقررة المشروع، بالرد يوم أمس على مجمل الانتقادات، فاقتصرت على تبرير استغناء واضعي الدستور عن «هذيان الديمقراطية» وعن النظريات الدستورية لعصر سابق، عن طريق حجج انتهازية ذات فعالية سياسية، لصالح «نظام للحكم عن طريق الحزب»، من شأنه، كما أكدت، أن يضمن لكافة المستويات سيطرة الشعب على عمل السلطات العامة.

إلّا أن اللجنة كانت قد أظهرت بالفعل غلبة الحزب، حين قامت بإعادة ترتيب النص المبدئي، فدست بين فصلي «الحقوق الأساسية» و«ممارسة السيادة» بعض المواد التي تحدد طبيعة «جبهة التحرير الوطني» ودورها.

بعد رد السيدة «بن عبد الله» قامت الجمعية بالتصويت على مشروع الدستور مادة بمادة، فرفضت في البداية اقتراحاً مبدئياً من السيد «عمار موحوس» يقضي بتأجيل دراسة مشروع الدستور لحين انعقاد مؤتمر موسع لجبهة التحرير، ثم رفضت كافة التعديلات المقترحة للمواد الست والعشرين الأولى، وهكذا رفضت، حين وصلت إلى المواد المتعلقة بجبهة التحرير، أن يكون مبدأ الحزب هو «المركزية الديمقراطية» (في تعديل من اقتراح «على يايا» و«قروج»)، وأن يتولى المؤتمر وحده سلطة وضع سياسة الدولة («على يايا»)، وإرغام الحزب على أن يسمح في داخله بـ«التواجه

الحر للآراء والميول» (الأب «برينغير») وأن يفرض عليه انتخاب مسئولية في اقتراع سري على كافة المستويات («فروج»).

ثم أبدت الآنسة «بلميهوب» والنائبان «عمار حامل» و«بو عزيز» الدهشة من أن أياً من الانتقادات الأساسية الموجهة إلى النص الدستوري، على هذا النحو، لم تؤخذ بعين الاعتبار، بحجة الحفاظ على «وحدة جبهة التحرير وتفردها»، التي تعرضت للخطر فعلاً في رأيهم.

يبدو من هذا إذن أن اللجنة الدستورية مستمرة في تجاهل ثورة قلة من أعضائها، وسوف تستأنف عصر اليوم التصويت على المشروع مادة بمادة.

ينعكس جانب آخر من التباينات الداخلية الجزائرية في وثيقة فرنسية ثالثة تحمل تاريخ 3 أكتوبر / تشرين الأول – 1963 يشار فيها إلى أن مجلس النواب يتبنى خلال جلسة لم تدم سوى 10 دقائق، وبالإجماع إعطاء كافة الصلاحيات للرئيس بن بلة الذي تجيزه له المادة 59 من الدستور بهدف الحفاظ على الاستقلال وحماية مصالح الجمهورية. يشار إلى أن بن بلة قد تحدث عما أسماه «ثورة مضادة» و«تواطؤ خارجي» تتمتع به هذه الثورة المضادة هكذا يكون بن بلة بالاستناد إلى المادة العاشرة من الدستور حمى نفسه من انتقادات تصفه بالديكتاتور لاستفادته من المادة 59 من الدستور. بن بلة يوجه نداء للحوار لحل مشكلة منطقة القبائل وسط مساومات أبوية مع الحزب.

برقية واردة

الشؤون الخارجية

«الجزائر» العاصمة، 3 أكتوبر 1963

في جلسة صورية تماماً، لم تستغرق في مجملها أكثر من 10 دقائق،

وبعد تصويت برفع الأيدي، صدقت الجمعية الوطنية صباح اليوم على قرار الرئيس «بن بلة» بتولي السلطات التي يسمح له بتوليها نص المادة 59 من الدستور، «بهدف الحفاظ على استقلال الأمة ومصالح الجمهورية».

وفي مداخلة قصيرة جداً برر السيد «بن بلة» هذه المبادرة بالواجب الذي يقع على عاتق رأس الدولة بالدفاع «في وجه المواقف الخطيرة، عن أهداف الجمهورية الأساسية»، والمادة العاشرة من الدستور تعدد من هذه الأهداف «الحفاظ على استقلالها القومي، وعلى سلامة أراضيها، ووحدتها الوطنية»، التي قال السيد «بن بلة» إنها تتعرض لتهديد من «الثورة المضادة» ومن العملاء الأجانب لهذه الأخيرة.

ومن المحتمل أيضاً أن رئيس الجمهورية كان يحيل إلى المادة العاشرة للتهرب من تهمة الديكتاتورية التي لن يعدم البعض أن يوجهها إليه بسبب تسرعه في استخدام أحكام المادة 59.

واستكمالاً لعملية «شرح الدوافع»، مع الحديث بصفته كأمين عام للحزب، أشار السيد «بن بلة» إلى اتصالاته الحديثة مع «عدد من الإخوة المناضلين أو النواب».

وقد أكد أنه خرج من تلك الحوارات بشعور ينفي وجود معارضة أو نزعة انفصالية قبائلية. لا شك في وجود معارضين وساخطين، إلا أن أصولهم متباينة، كما أنهم موجودون داخل منطقة القبائل وخارجها. إن جيش الشعب الوطني، كما أعلن الرئيس بعد ذلك بقوة، فاستثار التصفيق الحاد من مستمعيه، لن يستخدم أبداً ضد «إخواننا القبائليين». بل إنه قام، على العكس، بإصدار نداء جديد إلى الطرفين «المخدوعين» ـ المناضلين، وضباط الجيش وجنوده ـ بالعودة إلى وحداتهم أو إلى أماكنهم التي تركوها.

ثم اعترف رأس الدولة أخيراً بوجود «مشاكل»، إلا أنها «لن تحل في الجبل، بحمل المدفع الرشاش، وإنما بالحوار الأخوي، داخل الحزب».

وكأنما بهدف تأكيد أقواله، قام 13 من النواب القبائليين، وبينهم أسماء معروفة بعلاقاتها مع زعماء المعارضة، بطلب استصدار تصريح يعلن أنه «لا توجد مشكلة قبائلية» ويشجب أي مساس بالوحدة الوطنية، ويدين العودة للعنف، ويطلق الدعوة إلى الحوار الأخوي من داخل حزب جبهة التحرير. وقد تم التصديق على النص بالإجماع.

ومهما كان من درجة الصدق في مشاعر الموقعين، إلا أن السيد «بن بلة» يبدو وقد أحرز بهذا نقطة جديدة في صراعه النفسي ضد الانشقاق القبائلي.

أما الحدث الانقلابي فيرد تحت عنوان تطور الأوضاع في الجزائر، وذلك في وثيقة تحمل تاريخاً يمتد من 15 إلى 22 حزيران/ يونيو 1965 يقول حدث سياسي-داخلي ويتابع: ليلتي 18 و19 حزيران/ يونيو تمت إقالة بن بلة من منصبه على يد مجلس الثورة برئاسة هوّاري بومدين الذي يتولى حالياً كافة السلطات. هذا الانقلاب سبقته شائعات، تم تكذيبها رسمياً في البداية حول اختلافات على مستوى جهاز إدارة الثورة والدولة.

ثم جاءت الوثائق الأمريكية لتؤكد ما تشير إليه مثيلاتها الفرنسية من توافر العوامل والنزاعات الداخلية المؤدية لوقوع الانقلاب وكان من أبرزها ما يلفت القنصل الأميركي في الجزائر النظر إليه في وثيقة تحمل تاريخ التاسع عشر من حزيران/ يونيو من عام 65 حول استقلالية قرار بومدين عن بن بلة وإلى انحياز الجيش إلى بومدين الأمر الذي يشير إلى وجود خلافات جزائرية داخلية أسهمت على حد تعبيره في انقلاب بومدين على بن بلة.

الوثيقة رقم 1

من: السفارة الأمريكية بباريس، التاريخ: 19 يونيو 1965

الموضوع: الجزائر: التعليق على احتمال وجود خلافات بين بن بلة وبومدين

للقنصل الأمريكي بالجزائر

"في حديث مؤخر مع الحاكم وليم مدير الشؤون الأفريقية أشار إلى وجود اختلافات واضحة في وجهات النظر بين بن بلة وبومدين، وأن منشورات الجيش الجزائري توقفت مؤخراً عن ذكر بن بلة كما اختلفوا معه في بعض المواضيع.

ومؤخراً سأل المستشار السياسي للشؤون الجزائرية بوزارة الخارجية إذا كان لديه أي إثبات على التقارير التي حصل عليها وتأثيرها العام، فرد المستشار السياسي قائلاً إنه بالفعل توجد بعض المؤشرات تدل على أن بومدين يعمل بشكل مستقل، الشيء الأكثر وضوحاً هو اعتقاده بأن كونه قائد العسكرية يجعله مؤخراً يقوم عدة لقاءات صحفية للصحف الأجنبية، في حين أنه كان في الماضي يرفض أن يحصل على أي مراكز عامة.

المصدر تسرع في إضافة، أنه مع ذلك يعتقد أن بن بلة لا يزال يسيطر على الوضع كله، حيث أنه وبشكل واضح قد نقل رجل بومدين - بوتفليقة- من مكتب وزاره الخارجية.

ثم قال المصدر إن بومدين يمكن أن يناور للحصول على سلطه أكبر و لكن بن بلة استطاع أن توازن بين مكسبه وخسارته.

هناك وثيقة أمريكية أخرى تعود إلى التاريخ نفسه أيضاً ولكنها صادرة عن السكرتير الأول في السفارة الأميركية في الجزائر، يعلق على انقلاب هوّاري بومدين وإطاحته بالرئيس بن بلة ويصف الانقلاب على أنه استعراض للجيش وللوحدات المسلحة التي قدمت القوة الأولية المطلوبة للانقلاب.

الوثيقة رقم 3

جاءت من الجزائر

19 - يونيو - 1965

السكرتير الأول في السفارة الأمريكية في الجزائر يعلق على انقلاب بومدين على بن بلة ويصف الانقلاب على أنه استعراض للجيش وللوحدات المسلحة التي قدمت القوة الأولية المطلوبة للانقلاب والقوات الجوية كان لها دور محدد أيام بعد حدوث الانقلاب وهي أن تلقي الطائرات والهليكوبترات المنشورات، وأن بعض المشاة نزلوا إلى المدينة بعد الانقلاب للحفاظ على الأمن الداخلي.

أما الوثيقة الأمريكية التالية التي تصف أصالة انقلاب بومدين وعدم تأثره بالنفوذ الدولي والإقليمي فهي عبارة عن تلغراف يعكس بطريقة غير مباشرة عدم وجود علاقة للمصريين بانقلاب بومدين، ويؤكد أن القاهرة قد فوجئت بالتوقيت إضافة إلى أنها كانت تطالب الأميركين بتقييم الوضع في الجزائر قبل الانقلاب لعدم وضوح الرؤية لديهم بحقيقة ما يجري كما يشير إلى أن المصريين قد فوجئوا بالطريقة السلسة والسلمية التي تم بها الانقلاب.

ثم تأتي الوثيقة الأمريكية الأخيرة ضمن هذا العنوان ضمن تاريخ 29 حزيران/يونيو 1965 لتقول إن السفير المغربي في واشنطن بن جلون أبلغ مساعد وزير الخارجية الأميركي وليام ترمبل بأن انقلاب بومدين قد جاء على ما يبدو نتيجة عوامل داخلية. وقد عممت هذه الوثيقة المؤلفة من صفحة واحدة على سفارات الولايات المتحدة في كل من تونس وليبيا والجزائر.

اتهـم بـن بلـة بكونـه مهووسـاً بالفكر الاشـتراكي اليسـاري ما جعله يصطدم بالتيارات الإسـلامية وغير الإسـلامية فـي البلد ومن بينهـا جمعيـة العلمـاء المسـلمين الجزائريـين، وفسـر البعض ذلك الصـدام بأنّه بداية الطـلاق بين النظام الجزائري والخط الإسـلامي الـذي بدأ عندمـا اتهم أحمد بن بلـة بتغييب الإسـلام عن معادلات القـرار الجزائـري وقـد ذكّـر فـي أكثر مـن بيـان بدور الإسـلام في تحريـر الجزائـر والجزائريـين مـن الاسـتعمار الفرنسـي. ويقـول بعـض المؤرخيـن الجزائريـين:

«إنّ الشـيخ الإسـلامي البشـير الإبراهيمـي أصدر بيانـاً في 16 أبريل/ نيسـان سـنة 1964 يختصر فيه مآخذ الجزائريـين على بن بلة عشـية انقـلاب هوّاري بومدين بالنـص التالي: «باسـم الله الرحمن الرحيـم... إن وطننـا يتدحـرج نحـو حـرب أهليـة طاحنـة ويتخبط فـي أزمـة روحيـة لا نظيـر لهـا ويواجـه مشـاكل اقتصاديـة عسـيرة الحـل، ولكـنّ المسـؤولين فيمـا يبدو لا يدركـون أن شـعبنا يطمح قبل كل شـيء إلى الوحدة والسـلام والرفاهية وأن الأسـس النظرية التـي يقيمـون عليهـا أعمالهـم يجـب أن تبعـث من صميـم جذورنا العربيـة والإسـلامية لا مـن مذاهـب أجنبيّـة. إن للمسـؤولين أن يضربـوا المثـل في النزاهـة وإلا يقيموا وزنـاً إلا للتضحية والكفاءة وأن تكـون المصلحـة العامة هي أسـاس الاعتبـار عندهم.» أخذت فقـرات من نص البيـان الحرفي من موقع شـهاب الخـاص بجمعية العلمـاء المسـلمين فـي الجزائـر (http://www.chihab.ne).

كمـا دخـل بن بلة فـي صراع آخر مع رفاق الأمـس في صفوف جبهـة التحريـر الوطني، فقد كان يثق بوزيـر دفاعه هوّاري بومدين،

إذ يقال إن هذا الأخير قد مهّد له الطريق نحو هرم السلطة، ولم يكن يتوقع أن يأتيه الانقلاب من وزير دفاعه الذي اعتبر أن بن بلة خرج عن خط الثورة الجزائرية واستأثر بالسلطة واتهمه بالديكتاتورية والشوفينية وكان يأخذ عليه احتكاره لتسعة مناصب حساسة في وقت واحد، وأكد أنه لجأ إلى الانقلاب إنقاذاً للثورة وتصحيحاً للمسار السياسي وحفاظاً على مكتسبات الثورة الجزائرية.

قد لا يتوافر لدينا متسع من الوقت أو المساحة الورقية الكافية لتغطية أكثر من أربعين انقلاباً شهدتها منطقتنا خلال العقود الخمسة الماضية تحت عنوان واحد، لهذا سنكتفي باعتماد أبرز الانقلابات التي شهدتها الدول العربية في النصف الثاني من القرن الماضي، إلا أن التحدث عن أبرز الانقلابات يحول دون إمكانية ترك انقلاب الرئيس الصومالي الراحل محمد سياد بري في الصومال في تشرين أول/ أكتوبر من عام 1969 كمثال عن الانقلابات العربية في أفريقيا السوداء ليصبح لدينا نموذجاً واحداً يرمز إلى كل من المساحات الجيوسياسية القائمة في المنطقة.

في مذكرة تحمل تاريخ 3-11-1969 موجهة من وزارة الخارجية إلى هنري كيسنجر تشرح تفاصيل الانقلاب في الصومال وواقعة اغتيال الرئيس السابق عبد الرشيد علي شيرماركي والصراع الداخلي الدائر على مراكز القوى في الحكومة الجديدة. المذكرة تؤكد أن احتمالات وقوع الإنقلاب كانت قائمة منذ عام 1968 ومع ذلك فقد كان من المستحيل تحديد التوقيت المحدد أو أسماء الفاعلين. وفي الصفحة الثانية من الوثيقة المؤلفة من صفحات

ثلاث، تؤكد المذكرة على استغلال الجيش لواقعة اغتيال الرئيس عبد الرشيد علي شيرماركي للاستيلاء على السلطة. وكان عدم رضا قادة الجيش عن ترشيح السيد (ابراهيم) إيغال لتولي منصب رئيس الوزراء واحداً من الأسباب التي أدت إلى وقوع الانقلاب الذي سبقته محاولة أخرى فاشلة في شهر مايو/ أيار في نفس العام.

مذكرة

من: وزارة الخارجية الأمريكية

إلى هنري كيسنجر — البيت الأبيض

3 - نوفمبر - 1969

الموضوع تفاصيل الانقلاب الذي حدث في الصومال

أسباب الانقلاب: الانقلاب الذي حدث في الصومال نتيجة لعدة عوامل مترابطة.

وجود ماليزي عام في البلاد، اغتيال الرئيس عبد الرشيد علي شيرماركي ومشكلة الخلافة، منح قوات الأمن الفرصة للقضاء على الماليزي.

إنه من المؤكد أن الاغتيال الذي تم في 15 - أكتوبر لم يكن جزءاً من المؤامرة ولكنه كان حادث منفصل أستغله قوات الأمن.

إن سياسة الاحتواء لرئيس الوزراء إيجال والتي بدأها منذ سنتين، نظر لها ضباط الجيش على إنها تعدٌ على امتيازاتهم، وصلاحياتهم،

في فبراير 1969 إيجال كان مسئولاً بشكل كبير عن نقل واحد من أشهر وأكفاء قادة البوليس، محمد أبشير، وفي نفس الوقت وأثناء الانتخابات أقامت الحكومة تحكم سياسي على البوليس مما أدّى إلى أن انخفاض معنويات البوليس وكثير من رجال البوليس أصبح لديهم عداوة لحكومة

إيجال.

أنتشر العنف والفساد أثناء الانتخابات الصومالية في مارس 1969. جتى صارا أكبر من قدرة تحمل الكثير من الصوماليين. وقد ألقي اللوم في ذلك على أيجال وحكومته.

أثناء حكم شير ماركي انتشرت الواسطه اى (المحاباة للأقارب في التوظيف).

كما كان وزير الداخلية ياسين نور من أكبر المتهمين بهذا الأمر.

الرئيس عبد الرشيد علي شيرماركي تم دفنه في 20 أكتوبر وبعد ساعات من دفنه بدأت الخلافات السياسية حول تسمية من سيخلفه. وكان لترشيح الأبجال وعدد من أعضاء حكومتهم، أستياء وعدم رضى من قبل الجيش و الشرطة ولكن بحدود أقل.

بالإضافة إلى انقسام الآراء بين الشباب الصوماليين على اسم المرشح الذي سيخلف الحكم.

كان من الواضح أن اختيار إيجال القشة التي قسمت ظهر البعير فقام الجيش مع البوليس بحركة الانقلاب في 21 أكتوبر.

تحذير مسبق عن الانقلاب

كما كان واضحاً في المقاطع السابقة العوامل التي وفرت الجو لانقلاب في الصومال من وقت طويل.

وفي استعادة الأحداث الماضية يتضح أن بعد عناصر في الجيش خططت لانقلاب منذ عده شهور. وجاء الظرف الملائم أغتيال شيرماركي فاستغل الجيش وقام بالانقلاب.

أن هذا خطط الانقلاب المزعوم تم الإبلاغ عنه بشكل متقطع منذ أبريل 1968 و لكن كان دائماً يفتقر إلى الإثبات ولم يتم متابعه الخبر، ومسألة أن ينفذ الجيش والبوليس الانقلاب لم يكن في الحسبان، حتى بعد أن أجبر ابشير قائد البوليس على الاستقالة. فقط قبل الانتخابات الصومالية في

الربيع السابق، تم الإبلاغ أن معظم القادة بالجيش والبوليس لا يفضلون أن يرشح أيجال إلى رئاسة الوزراء.

في مايو من نفس السنة حاول بعض القادة والليوتنانت بالجيش القيام بانقلاب لكنه فشل، و بعد هذا الحادث تم وضع عدد من الضباط تحت الإيقاف لمده بسيطة.

في يوليو قتل أحد قادة الجيش بلغم أرضي.

ونحن نعتقد أن هذا القائد كان يدرب فقرة على اغتيال الرئيس شيرماركي وقد تم على الفور مجهود لتحسين الأمن الرئاسي.

وفى النهاية كانت هناك عدد من التقارير المتكررة حول أن عدد من الضباط في الجيش الصومالي يرغبون في طرد القائد العام للجيش سياد.

هذا يبدو متناقضاً مع حقيقة أن سياد كان يخدم كرئيس صوري للمجلس الأعلى للثورة. ويبدو مع ذلك من المحقق أن القوه الحقيقية في المجلس كانت بيد الميجورات والكولونيلات مع وجود سياد كواجهة.

وعندما وضع كل هذه المعلومات مع بعضها نجد أننا أمام قضية واضحة لتوقعات لشيء ما سيحدث في الصومال، ومن ناحية أخرى خضعت الصومال لعدة أنتقالات سلمية لعدة حكومات وذلك منذ الاستقلال. في السياق الأفريقي وفي ما يبدو تم بناء تقليد ديمقراطي صلب.

وبدون معلومات قوية من قاده الانقلاب أنفسهم، كان من الصعب أن نتنبأ بالتوقيت والأحداث الفعلية للانقلاب.

ولم تتخلف العين البريطانية المراقبة عن نقل وقائع الانقلاب في 21- تشرين الثاني / نوفمبر عبر وثيقة موجهة من السفارة في مقديشو إلى الخارجية في لندن تؤكد فيها أن مجموعة الضباط التي تقف وراء الانقلاب قد تدربت في الاتحاد السوفياتي وأن المستشارين

السوفيات بدأوا فور ذلك بإدارة شؤون المدينة، ومع ذلك تؤكد الوثيقة بأن السبب الرئيسي لوقوع الانقلاب يكمن في توقيع اتفاقية مشبوهة في البلد حول صفقة نفايات اليورانيوم بعيداً عن البرلمان.

تكمن أهمية هذه الوثيقة في أنها تركز على أن أسباب الانقلاب تبقى شأناً داخلياً رغم إشارتها إلى تواجد الخبراء السوفيات وإدارتهم لشؤون المدينة فور وقوع الحدث. ولا شك في أن اهتمام البريطانيين بتنامي نفوذ البلدان الاشتراكية في الصومال كان واضحاً وهو ما نراه في وثيقة موجهة من السفارة في مقديشو إلى الخارجية البريطانية في لندن تحمل تاريخ 6-11-1969 وهي تتحدث عن زيارة مفاجئة للسفير الألماني الشرقي في عدن إلى مقديشو، ومكوثه مع زملائه الدبلوماسيين في المطار طوال ساعات خمس لعدم حملهم تأشيرات دخول إلى البلد، وقد قابلوا مدير عام وزارة الخارجية ثم قابلهم الرئيس لمدة خمس دقائق فقط وكان لقاء يتسم بالبرودة، معرباً عن سعادته بلقائهم على المستوى الشخصي وليس كممثلين لحكومتهم، وقد تبع ذلك تصريحاً من مدير عام الخارجية لأحد السفراء الغربيين أنه لا نوايا للحكم الجديد بالاعتراف بألمانيا الديمقراطية.

وفي وثيقة بريطانية أخرى قراءة في نظام (عبد الرشيد) شارماركي وابجال 1967-1969، وقد صيغ التقرير من قبل السفير

البريطاني في مقديشو إلى وزير الخارجية في لندن والوثيقة تتألف من 10 صفحات يقول فيها إن الثنائي قد حكم لمدة 2½ سنة والذي انتهى بقتل الرئيس ثم خلع رئيس الوزراء بالانقلاب. وفي عام 1968 سجلت الحكومة السابقة نجاحات على الصعيد الخارجي وانجازات ضئيلة داخلياً.. ومع انتخابات البرلمان في آذار/ مارس 1969 وضعت الحكومة نفسها في وضع صعب استعجال ابجال في تنظيم الانتخابات بعد موت الرئيس ومحاولته فرض رئيس لا يتمتع بشعبية تسبب في الانقلاب... نجاح ايفال في المحافظة على تحسين العلاقات مع الجوار دفعنا بحسب قول السفير إلى أن نخطئ في تقدير قوته وشعبيته.

تكمن أهمية هذه الوثيقة التحليلية في أنها تصل إلى استنتاج رئيسي مفاده أن العوامل الداخلية وفساد الحكم هما السبب الرئيسي في الانقلاب. كما يمكن اعتمادها في وصف وتشخيص الحالة السياسية في الصومال عشية وقوع الانقلاب. كانت الدولة الموحدة صومالياً التي أعلنت في حزيران/ يونيو 1960، موحدة شكلياً إلا أنها من الناحية العملية ظلت تعاني الشروط القاسية التي قبلها الشمال لإتمام الوحدة، كأن يكون رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ووزراء السيادة من الجنوب، كما أثرت القبلية على تجربة التعددية الحزبية خلال فترة 1960 - 1969.

عقب انتخابات عام 1969، وسيطرة حزب وحدة الشباب الصومالي على أغلبية المقاعد، تصاعدت الاتهامات بتزوير

الانتخابات وتزايد النهب لجانب كبير من المعونات المقدمة للصومال، وهي الدولة الأولى في العالم تعتمد على المساعدات الخارجية، إذا أخذنا في الاعتبار نصيب كل فرد فيها من المعونات. وأدت الفوضى التي أعقبت الانتخابات واغتيال الرئيس الصومالي عبد الرشيد شارماركي إلى انقلاب 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1969 بقيادة سياد بري.

وهكذا تبين الوثائق الغربية والمراجع العربية نوعاً من التجانس في وجهات النظر على حقيقة واقعة تؤكد طابع النزاعات الداخلية المحضة التي غلبت على المشهد السياسي والاجتماعي في أوائل النصف الثاني من القرن الماضي في السواد الأعظم من البلدان العربية التي شهدت أبرز الانقلابات التي عرفتها المنطقة، ما يجبرنا على التوافق مع ما تجمع عليه وثائق الأرشيفات الغربية والمراجع العربية الجادة من أن العوامل الداخلية في تلك البلدان شكلت بيئة حاضنة ملائمة مهدت الظروف اللازمة لتنفيذ تلك الانقلابات.

مع ذلك فعندما تابع باحثونا في العواصم الأوروبية الرئيسية والولايات المتحدة تعقبهم لما في تلك الأرشيفات من وثائق تتعلق بتلك الحقبة من تاريخنا، استطاعوا العثور على إثباتات تؤكد وجود عناصر أخرى قد يعتبرها البعض عوامل مساعدة ساهمت في حصول الانقلابات، بينما يجد فيها البعض الآخر أسباباً جوهرية رئيسية، كانت وراء حصول الانقلابات منذ اللحظة الأولى.

المقصـود هنـا أن مـا تقولـه بعـض المراجـع العربيـة والغربية مـن أن دولاً إقليميـة كانـت تمـول وتحـرك وتدفـع بعـض القـوى المحليـة لتنفيـذ انقلابـات تخـدم مصالحهـا الإقليميـة المحددة في تلـك الحقبـة مـن تاريخنا يعتبـر حقيقة قائمـة بذاتها مـن وجهة نظر وثائقهـم وأرشـيفاتهم علـى الأقل. وهذا ما سـنعمل علـى تبيانه في الفصـل التالـي.

الفصـل الثانـي
المشـهد الإقليمـي وراء الانقلابـات

تميـز المشـهد السياسـي الإقليمـي مـع بدايات النصـف الثاني مـن القـرن الماضي بمجموعـة عوامل كانت على احتـكاك وتفاعل دائـم فيمـا بينها وكان لها دور رئيسـي في رسـم وتحديد جانب هام من المسـار التاريخـي لهذه المنطقة، وتحديداً الجانـب المتعلق بما شـهدته مـن انقلابـات، إلا أن تلك العوامـل لم تكـن تعمل وحدها أو منفـردة علـى هـذه السـاحة بل كانـت تتأثـر على الـدوام بأجواء الحـرب البـاردة التـي ألهبـت الجوار منـذ انتهـاء الحـرب العالمية الثانيـة.

ومـع ذلـك لـو وضعنـا الجانـب المتعلـق بالنفـوذ الخارجـي وظـروف الحـرب البـاردة جانبـاً، كـي نعـود إليه في وقـت لاحق، لوجدنـا أن المعطيـات الإقليميـة السـائدة فـي تلـك الفتـرة كانـت كفيلـة بلعب دور رئيسـي أخذته المراجـع العربية والوثائـق الغربية بالحسـبان، ولـو أن كلاً منهمـا تعامـل معه مـن وجهة نظـر مختلفة، وهـذا مـا سنسـتعرضه فـي الفصـل التالـي.

تكمـن أولـى العوامـل الإقليميـة التـي نتحـدث عنهـا بما كان للموجـة القومية والناصرية والإحباط السـائد جراء هزيمة الجيوش العربيـة في فلسـطين من دور إقليمي واسـع النطاق، أسـهم في كثير مـن الحالات بإثارة الاضطرابات وأعمـال العنف والمخاوف لدى

القوى الإقليمية والمحلية المختلفة مما يمكن أن يجلبه عليها من ويلات، أقله حرمانها مما تتمتع به من امتيازات ما كان أحد لينافسها عليه في داخل الإقليم العربي الواحد.

هذا ما ينطبق على ما شهدته كل من سوريا والعراق وليبيا والجزائر من انقلابات لا يمكن التنكر فيها لما كان للناصرية وموجة القومية العربية من تأثير فيها، حتى السعودية التي كانت تقف مع الناصرية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز أخذت تتبع سياسة إقليمية مختلفة في عهد خليفته الملك فيصل الذي بدأ يستشعر القلق القادم من المدّ القومي وما يشكله من تهديد على الحكم الوراثي للعائلة المالكة.

ولم يكن لوقوف الملك سعود بن عبد العزيز إلى جانب الرئيس جمال عبد الناصر أن ينبع من المشاعر القومية التي كانت تجتاح المنطقة فحسب بل كانت له حسابات أخرى هي أقرب إلى شعور الأسرة السعودية المالكة بالقلق من اتساع الرقعة الجغرافية التي أخذت تسيطر عليها الأسرة الهاشمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لما ساد بين الأسرتين من خصومة تعود إلى بدايات القرن الماضي.

هذا ما يقودنا إلى العامل الرئيسي التالي في الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة، والذي يكمن بسعي الأسرة الهاشمية إلى استعادة سلطتها على سوريا بإعادتها إلى العرش الهاشمي، وإصرار هذا الأخير على تشكيل ما عرف حينها بدولة الاتحاد العربي، حيث بذل رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد

باشا الغالي والنفيس، كما دفع أموالاً طائلة لإثارة الانقلابات في سوريا وحرك قطاعات من الجيش لحماية العرش في الأردن، وبلغ حد التباين الشديد مع حلفائه البريطانيين لإقناعهم بالسماح له بضم الكويت إلى اتحاده الحلم.

تظهر الوثائق الغربية والأدبيات السياسية أيضاً أن الموجة القومية والمخاوف السعودية والأطماع التوسعية الهاشمية ترافقت في تلك الفترة مع تشكيل أحزاب ومنظمات وحركات سياسية تخطت الحدود القطرية وأسست فروعاً لها في بلدان عربية مختلفة، وهو ما انطبق على المنظمات الإسلامية كحركة الإخوان المسلمين التي انتشرت وما زالت في كثير من الدول العربية، والأحزاب القومية كحزب البعث العربي الاشتراكي وما أقامه من فروع في العديد من البلدان العربية رغم انشقاقها اللاحق وتأسيسها منظمات حزبية مستقلة عن بعضها البعض. هذا بالإضافة إلى الأحزاب الشيوعية التي كانت تغطي عدداً لا بأس به من بلدان المنطقة.

والميزة في هذه الأحزاب جميعها أنها تأسست من فرع واحد وأنها في بدايتها على الأقل كانت تتبع قيادة وتسعى لأهداف مشتركة، وبالتالي فسوف نرى لاحقاً في هذا البحث أنه حينما يقوى حزب البعث ويتمكن من الاستيلاء على السلطة في العراق نجد أصداء مشابهة له في سوريا، حيث نجد انقلاباً مشابهاً، أو انقلاباً آخر في السودان يقوده عسكري آخر ربما كان بعيداً عن البعث ولكن الحجة القومية كانت حاضرة هناك.

أما العسكريون فتجمع الوثائق والأدبيات السياسية على أنهم كانوا العامل النشط والفاعل الرئيسي بامتياز في تلك الوقائع، إذ كانوا دائماً على أهبة الاستعداد لتلبية نداء التحالف مع خصوم الغد والانقلاب على حلفاء الأمس، جاهزين للاستفادة من القوة التنظيمية لتلك الأحزاب بامتداداتها الجيوسياسية اللازمة لنجاح الحركة الانقلابية وضمان استمراريتها، والاعتماد على الدعم المعنوي واللوجستي أو حتى العسكري التي توفره القوى الإقليمية لهذا الغرض.

شاءت الأقدار أن يكون للأسرة الهاشمية نفسها دور في الانقلاب الذي أطاح بعرشها في بغداد، ذلك أن الفرقتين اللتين كانتا متوجهتان لتدعيم حكم الملك حسين في عمّان قد غيرتا اتجاههما وتوجهتا للاستيلاء على مقر الحكومة والقصر الملكي في بغداد. وهذا ما تؤكده واحدة من أبرز الوثائق التي تتحدث عن دور وأهمية الظروف الإقليمية في حصول الانقلاب العسكري الذي أطاح بالأسرة الهاشمية في العراق عام 1958 وذلك تقرير صادر عن وزارة الخارجية البريطانية حول الوقائع التي رافقت تلك الأحداث في 1958/8/22، وقد كتبها مايكل رايت السفير البريطاني في بغداد، ليشرح من خلالها كيف جرى ذلك الحدث التاريخي الهام مستهلاً تقريره بالقول إن فرقتين من القوات العراقية كانتا في طريقهما إلى الأردن في 1958/7/13، لمساعدة حسين، (الملك الأردني)، لوقف مؤامرة ضده، لكن الفرقتين العراقيتين بقيادة قاسم، (عبد الكريم قاسم)، الذي أراد الإطاحة

بالنظام الهاشمي منذ 1956، قد حول القوات إلى بغداد و حاصر القصر فجر 14/7/1958.

سري
هذه الوثيقة أولوية لحكومة جلالة الملكة
وزارة الخارجية ومكتب توزيع وايت هول
العراق 22-8-1958
الثورة العراقية في 14-7-58
سير مايكل رايت إلى السيد سلوين لويد (وصل في 22-أغسطس)
سيدي

1- في عده تلغرافات ورسائل عاجلة أرسلت تقارير حول الأحداث في العراق منذ حدوث الثورة في 14-7-58. ما زال الوقت مبكراً لتقديم تحليل متوازن أو تقرير كامل عما يحدث. لكن لي الفخر أن أرسل الإضافات التالية:

2- في صباح الرابع عشر من يوليو وفي الساعة الثامنة، كان من المفترض أن يحلق الملك، وولي العهد، نوري وغيرهم متجهين إلى أنقرة للمحادثة مع رؤساء تركيا وباكستان ورئيس الوزراء الإيراني وذلك قبل اجتماع مجلس الوزراء من حلف بغداد بلندن في الثامن والعشرون من يوليو.

في صباح الثالث عشر من يوليو ذهب إلى الأردن الفرقة 19 و20 الموجودين في بعقوبة، وذلك بناءً على طلب من الملك حسين والذي اكتشف وجود مؤامرة ضده. يتابع العراقيون والأردنيون بحزن وقلق شديدين ما يحدث في لبنان، ولديهم قناعة أن ناصر شجع الأعمال التخريب والتدخل في لبنان من قبل سوريا، ويشعرون بخيبة الأمل لفشل مراقبي الأمم المتحدة ومستر هماركجولد للقيام بأي عمل مؤثر لمنع هذا التدخل من قبل الجمهورية العربية المتحدة في لبنان. لعدة أسابيع حث نوري اللبنانيين على الاستعانة بالتدخل الأمريكي لحماية استقلاليتهم.

3- لقد زعم أن الفرق العراقية التي طلب منها التوجه إلى الأردن، قد

طلب منها القيام بفعل ما في الموضوع اللبناني.

ومن حديثي مع نوري وتوفيق سويدي والوقت الذي اعتقد أن ما يقولوه غير صحيح يقولون إنهم لم يستطيعوا دخول لبنان دون المرور من خلال مستعمرة سورية، وعلى حد علمي لا يوجد طلب بهذه الطبيعة حدث في لبنان.

4- لقد عرف الآن أن الفرقة التاسعة عشرة، ومن الواضح أيضاً أن معها الفرقة العشرين يقودهم ضباط منشقون ويرئسهم البريجادير قاسم والعقيد عارف كالرجل الثاني. ووفقاً لتصريحاته اللاحقة فقد انتظر البريجادير قاسم الفرصة منذ عام 1956 للإطاحة بالنظام الحاكم. ومنذ انشقاق الفرق 19، و20 عن الفرق التي كان يقودها اللواء البريجادير داغستاني (النائب السابق لرئيس الأركان والوفي جداً للنظام الحاكم) هناك سؤال لم يتم الإجابة عنه حتى الآن وهو لماذا كان هو ورئيس الأركان لا يعلمون أي شيء عن وجهات نظر الضباط المنشقين أو ما يهمهم؟

5- من الواضح أن القضية هي عدم وجود أي وحدة جيش مؤثرة في بغداد نفسها في الرابع عشر من يوليو. وعندما تلقى البريجادير قاسم الأوامر للذهاب إلى الأردن عن طريق بغداد وجد قاسم أن الفرصة قد جاءت للإطاحة بالملك، وولي العهد ونوري بدون أي مقاومة فورية وذلك إذا نفذت العملية بسرعة وبلا رحمة.

لقد تمت هذه العملية في وقت بعد الخامسة والنصف صباحاً من يوم الرابع عشر من يوليو حيث تم تطويق القصر ثم الهجوم عليه. من المؤكد أن ولي العهد ووالدته وواحدة من أخواته البنات قد قتلوا وقد جرحت ولية العهد.

أما الملك فإما قتل على الفور أو جرح جرحاً قاتلاً. وفي الحالتين فمن المحتمل أن يكون قد مات في مساء يوم 14 يوليو أو 15 يوليو.

هوجم منزل نوري لكنه قد هرب للمدينة. ووضعت جائزة 10000 دينار لمن يرشد عليه، وفي السادس عشر من يوليو تم العثور عليه وقتله. وتم تسليم جسد ولي العهد للناس ومن المحتمل أن يكونوا قد شنقوه علناً

وجرته الجماهير عارياً في الشوارع.

ويزعم أن جسد نوري إما سلم للجماهير في 16 أو 17 أو أخرجته الجماهير من قبره بعد دفنه، ثم قطعوا أوصاله وجروه في الشوارع.

6- وبعد ذلك وفي حوالى السادسة صباحاً في الرابع عشر من يوليو سمع صوت عبر راديو بغداد يعتقد انه صوت العقيد عارف يعلن عن قيام الثورة ويطلبون من الشعب أن ينهبوا ويسلبوا القصر الملكي. ولقد شاهد شاهد عيان ضباطاً في عربات عسكريه يحثون الجماهير على السلب والنهب. بعد وقت قليل سمع تصريح أخر ينص على أن أرواح الأجانب وأملاكهم ومنازلهم يجب أن تحترم.

7- وبعد الساعة السادسة صباحاً تم إعلان أسماء وزراء الحكومة الجديدة. لم يذكر أسماء أي من الوزراء المدنيين مع انه لو فعل ذلك لبث أجواء تبعث على الراحة.

8- لم يدم طويلاً حين بدأ الغوغاء في الخروج عن السيطرة. فدخلوا القنصلية البريطانية ونهبوها ومكتب الاستخبارات الموجود في مبنى قريب من محطة الإذاعة والذي كان المركز الرئيسي لإثارة الأحداث كما أنه كان محاطاً بضباط من الجيش منفصلاً عن باقي الجيش حيث يستطيعون الحفاظ على القانون والنظام. ثم اقتحموا السفارة وسلبوا كل ما فيها ثم أشعلوا النار في المبنى. الجيش المخصص للحفاظ على النظام كان على مقربة من السفارة لكنهم فشلوا في القيام بما هو ضروري لمنع ما حدث.

وقرب الظهر أصبحت الحكومة الجديدة تخشى من أن الغوغاء أصبحوا كاملاً خارج السيطرة. ووفقاً لما حدث فرضوا حظر التجول في حوالى الساعة الواحدة بعد الظهر. وأثناء اليوم تم القبض على كل الأعضاء الذين يتم العثور عليهم من الحكومة القديمة، وعدد من الآخرين، جزءاً منه للاستيلاء كاملاً على الحكم، ويمكن أن يكون جزء منه، كما زعموا أن يمنعوا الغوغاء من الهجوم عليهم. وفي تلك الأثناء تم القبض على ثلاثة وزراء أردنيين (من حكومة الاتحاد) داخل فندق بغداد. تم قتل اثنين منهم على يد الغوغاء وذلك أثناء توجههم إلى وزارة الدفاع بالإضافة إلى ثلاثة مواطنين أمريكان ومواطن ألماني كان قد

قبض عليه عن طريق الخطأ.

9- على الرغم من أن الانقلاب الفعلي خططه ونفذه عدد قليل من الضباط في غضون 24 ساعة، فقد نجحوا سابقاً في تجنيد عدد من الضباط في نقاط رئيسية. واحد من هؤلاء الضباط من الحرس الشخصي للملك، وآخرين من وحدات المراكز الرئيسية. حاول اللواء عمر على القائد الحيوي للفرقة العسكرية الأولى في (الديوانية) وشديد الوفاء للملك أن يعطى أوامر بمقاومة الثورة لكن تم السيطرة عليه. وأخذ قادة الفرقة العسكرية الثانية الموجودة في كركوك في المناقشة حتى الساعة الخامسة مساءً في يوم 14- يوليو حول الفعل الذي يجب أن يتخذوه ولكن في النهاية قرروا انه ليس هناك طائل في مقاومة الثورة فمنحوا مساندتهم للحكومة الجديدة. والحقيقة أن كل الأسرة المالكة تجمدت من هول الصدمة، واعتقال كل القادة السياسيين (وتقول الإشاعات أنه قد تم قتلهم) كل ذلك يعنى أنه لا يوجد شخص بارز يعلو صوته طالباً المقاومة الفورية ضدالانقلاب.

10- في بغداد كان أعضاء الحكومة الجديدة مصدومين وخائفين من العنف والوحشية التي قام بها الغوغاء، بينما من ناحية يشجعون للحماس لأهداف الثورة فعملوا على وضع الأمور في نصابها مرة ثانية عن طريق عودة الأمن بالجيش ومن ناحية أخرى عن طريق الدعوة للتعقل بما يتوافق مع مصلحة الثورة. لكن لعدة أسابيع ظلت المدينة نقطة توهج. حدث انفجار شديد في مستودع شركة جناكين للبترول في وسط المدينة مما تسبب في حريق هائل واستمر الدخان في سماء بغداد لمده أسبوع، مما ساعد على استمرار التوتر.

نزول القوات البحرية الأمريكية في لبنان والقوات البريطانية في الأردن زاد من التوتر حتى مع وجود التأثير الجاد القوي في المقابل. اليوم وبعد خمسة أيام من حدوث الثورة من السهل إثارة التوتر الشديد مرة ثانية.

12- كنتيجة لعنف الغوغاء وإمكانية تكرار هذا العنف أصبح يخيم على عقول الكل. تاركين وراءهم القلق على مصير ولي العهد ونوري واغتيال الملك فيصل. هناك دلائل على وجود همسات جزي وحزن على طريقة

قتلـه

13- لقـد أرسـلت تقارير في تلغرافات أو رسـائل حول سياسـة الحكومة الجديدة والتي أعلنت أن هدفها داخلياً وجود برنامج إصلاح جذري تحرري، وبالنسـبة للسياسـة الخارجيـة هي العلاقـات الجيدة مع كل الـدول التي لديها الاسـتعداد للتعاون معهم ومع التأكيد على الوحدة العربية. كما أرسلت تقريراً حـول رغبتهم في اسـتمرار العلاقات القوية بينهم وبيـن المملكة المتحدة وإذا أمكـن تقويتهـا أكثر. لن أتوسـع في هـذه المواضيع فـي هذه الرسـالة العاجلة ولا عـن تصريحهم لنيـة التعاون عن قرب مع الجمهوريـة العربية المتحدة ولا عـن رغبتهـم الواضحة في بقاء الشـيوعيين تحت أيديهـم. لكن يمكن أن يكون وثيـق الصلـة بإعطـاء تعليقات علـى الوضع الداخلـي والخارجي ومـع خلفيه للأسـباب التـي سـاهمت فـي حـدوث الثـورة.

تؤكـد الوقائـع التاريخية المجمـع عليهـا أن الاجتماع الهام والحاسـم لقـادة الانقلاب الـذي تقرر فيـه مصيـر العراق آنذاك ومصيـر الملكيـة والملـك الشـاب كان فـي الحـادي عشـر مـن تموز/ يوليـو عـام 1958، حيـن اجتمـع أبـرز قـادة اللجنـة العليا للضبـاط الأحـرار وضـم الاجتمـاع عبـد الكريـم قاسـم وعبـد السـلام عـارف والعقيـد عبـد اللطيـف الدراجي ورشـيد مطلك الصديـق المقـرب للزعيـم قاسـم.

ويقول حازم جواد، أمين سـر القيادة القطرية ورئيس المجلس الوطنـي لقيـادة الثـورة الأسـبق فـي مذكراته التـي نشـرتها صحيفة القـدس العربـي فـي 9 - شـباط/ فبراير 2006 «إن عبـد الكريـم قاسـم وعبد السـلام عارف قـد تعاونا قبـل الانقلاب علـى الملكية

مع الأجهزة السرية المصرية والمكتب الثاني السوري (جهاز المخابرات السوري السابق).

بعد محاولات شتى لتدبير الانقلاب في الفرصة السانحة وبعد مداولات كثيرة بين الضباط الأحرار استمرت سنتين، تم الاتفاق على اغتنام أول فرصة تسنح لأي من القطعات العسكرية التي يسمح لها بالمرور في بغداد للقيام بالانقلاب، فتحتل العاصمة وتوفر فرصة كبيرة لإسقاط النظام. واتفقوا على أن يتولى قيادة هذا الانقلاب أي ضابط منهم تسنح له تلك الفرصة دون الرجوع للآخرين وعلى البقية حينها واجب التحرك الفوري لمساندته. وكان الدافع لهذا القرار شحّ الفرص. وتسرب معلومات عن تحركات الجيش إلى الدوائر الأمنية الملكية.

عام 1958 قام الاتحاد بين العراق والأردن، وفي مطلع تموز طلب الملك حسين من العراق إرسال قوة عسكرية عراقية للمرابطة في الأردن. ووصل رئيس الأركان وفيق عارف إلى عمان للتباحث مع أقرانه الأردنيين في تدابير هذه القوات. قابل الملك حسين وأخبره بحضور بهجت التلهوني رئيس الديوان بأن العراق قرر إرسال اللواء التاسع عشر بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم إلى الأردن.

امتعض الملك حسين معللاً ذلك بتوافر معلومات عن قاسم وجماعته تفيد بوجود حركة غير طبيعية في الجيش. وحينما أبدى وفيق عارف استغرابه نافياً تلك المعلومات، استدعى الملك

حسين ضابطين أردنيين كانا في زيارة عسكرية للعراق واطلعا على الأوضاع الداخلية للجيش العراقي، وعادا بمعلومات تفصيلية عن وجود نشاطات للإعداد لانقلاب عسكري، وضمنا تقريرهما أسماء المشتبه فيهم ومنهم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف. عاد الفريق وفيق عارف إلى بغداد في يوم 11 تموز/ يوليو مستاء من الإنذارات الأردنية بعد أن قال لرئيس الوزراء الأردني آنذاك سمير الرفاعي وبحضور رئيس الأركان الأردني اللواء المجالي إنه لا يجوز أن نصدق الإشاعات التي تريدنا أن نعتقل ألف ضابط عراقي من ضباطنا المخلصين.

تقرر بعد ذلك تأجيل إرسال اللواء التاسع عشر بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم إلى الأردن، وأن يسافر قبله أحد أفواج اللواء العشرين بقيادة العقيد عبد السلام عارف الذي يحوز على ثقة رئيس أركان الجيش. وحينما دخل الفوج ومن ثم اللواء العشرون بغداد صبيحة هذا اليوم الرابع عشر من تموز/ يوليو كان كل شيء هادئاً ولم يجد في طريقه أي مقاومة. فقد جرت العادة أن يتم إخطار وزير الداخلية ورئيس الوزراء بدخول أي قطعات عسكرية إلى بغداد لكي يتم استنفار آلاف الشرطة وقوى الأمن الداخلي ووضعهما في حالة الإنذار لكن شيئاً من هذا لم يحصل فوقع الانقلاب.

أخذت بريطانيا تسعى للتعامل بواقعية مع ما يجري في العراق محاولة تطويق التفاعلات الإقليمية الخطيرة والتي كانت تعتبر العراق جزءاً أساسياً من تحالفاتها السياسية في المنطقة، فالأردن

كان يرتبط باتفاقية وحدة مع العراق ويعتمد عليه في تقوية سلطته الداخلية الضعيفة أصلاً، بينما كانت تركيا ترتبط مع العراق بما عرف بحلف بغداد، وهو جزء من بنية التحالفات الإقليمية التي أقامها الغرب ضمن إطار الحرب الباردة ضد النفوذ السوفياتي في المنطقة. هذا دفع أنقرة إلى مطالبة بريطانيا للتدخل العسكري في بغداد بهدف إعادة الأمور إلى نصابها.

أما الرد البريطاني فقد جاء واضحاً عبر وثيقة صدرت عن السفارة في أنقرة إلى الخارجية البريطانية بتاريخ 1958/8/12 لتتحدث حول إحباطها محاولات السلطات التركية في التدخل بالعراق.

وعن تعاملها مع الجانب الأردني تجاه الانقلاب جاءت وثيقة بريطانية أخرى من سفارتها في عمان موجهة إلى الخارجية في لندن بتاريخ 1958/8/12 تتحدث فيها حول العراق والأردن، لتعكس لقاء أجري مع هزاع المجالي (أحد الوزراء الأردنيين) حول المصالح الاردنية في العراق.

وكانت وثيقة من السفارة البريطانية في بغداد قد جاءت إلى الخارجية في لندن بتاريخ 7/23 تتحدث عن لقاء أجراه السفير البريطاني في بغداد مع بابا علي وزير الاتصالات العراقي آنذاك، وهي بصيغة تقرير يتحدث عن ملف فيه معلومات حول احتمال ومخاوف مطالبة حسين ملك الأردن بعرش العراق والتدخل بشؤون العراق بدعم وموافقة بريطانيين على ذلك أيضاً.

سري

من مركز قيادة بغداد إلى وزارة الخارجية
سير أم وايت
وزارة الخارجية ومكتب وايت هول السري للتوزيع
رقم 24
من 23-7-58
فوري
سري

فبينما كوني حريصاً ألا أقول أو أفعل أي شيء يوحي باعتراف بريطاني، أقوم بتقوية وتوسيع علاقاتي مع الإدارة الجديدة. عندما ذهبت أمس لرؤية وزير الخارجية للمرة الثانية قابلني الرئيس (Rubiya)، ورئيس الوزراء، وزير الخارجية، ووزير المالية. بدأت بتأمين اتفاقهم حيث يجب حضور اثنين من الفيكونت غداً لمساعدة أفراد بريطانيين لديهم أسباب للذهاب إلى بلادهم وأيضاً حضور طائرة في الأسبوع المقبل. يأملون أن يعمل المطار بشكل طبيعي في خلال أسبوعين. تحدثت عن الحبّانية وسوف أسأل عن إمكانية وجود طائرة إضافية للأسر البريطانية هناك ولكني غير متأكد من ذلك بعد. خلال ذلك وافقوا على ذهاب بعض أعضاء السفارة لزيارة الحبّانية بحرية. كابتن المجموعة سي. إدوارد جاء من الحبّانية الليلة السابقة وتناول العشاء معي. فقال لي إن كل شيء هناك طبيعي جداً باستثناء عدم السماح لرجوع الاتصالات مع لندن.

2- الوزراء كانوا ودودين معي جداً وطلبوا مني المساعدة على تأكيد رغبتهم في الصداقة والتعاون مع بريطانيا لدى البرلمان والصحافة والإذاعة البريطانية. كما يأملون في الهدوء الكامل في أنحاء البلاد والتأكيد على علاقات الصداقة بينهم وبين رجال الأعمال البريطانيين. أتمنى أن يحدث ذلك. قلت لهم إنه سيكون من القيّم لو سمعت منهم بشكل شخصي ما الذي يجب أن أقوله ليكون مفيداً عن سياستهم. قالوا إنه عموماً انها كانت على شروط صداقة مع كل البلدان، أما بالنسبة لبريطانيا والعراق فكانت العراق صديقة وحليفه لها. إن رغبتهم أن تستمر نفس هذه العلاقة. قلت لهم إن هناك العديد من الاتفاقات بيننا. فأجابوا إنها ليست رغبتهم في تغيير أي

اتفاقات موجودة إلا عن طريق التفاوض. ثم أكدت لهم إن الحفاظ على الصداقة والتعاون بين بريطانيا والعراق هي أيضاً رغبة بريطانية (تجنبت استخدام كلمة الحكومة). لقد عبروا عن رضائهم لكن ذكروا أن كل الذي يهمهم في هذا الموضوع هو الاعتراف. وأنهم يشعرون بالأسف أن الدول الشيوعية اعترفت بهم بينما بريطانيا لم تفعل، وطلبوا مني أن أوضح لك أهمية الاعتراف البريطاني والذي على أساسه وبشكل قطعي ستتأسس علاقة الصداقة والتعاون.

3- أرسلت تلغراف منفصل عن النقطة التي أثاروها حول تحرير أصول البنك العراقي المركزي. كما قالوا إن مكاتب سفارة العراق في لندن قد تم إغلاقها مثل مكاتبهم في الأردن.

4- أعتقد أن من أهم مخاوف الإدارة أن الملك حسين يحاول الاستيلاء على العراق بمساندتنا. و بخصوص هذا الموضوع يخشون حدوث حمام دم في العراق والذي لن يزاح إلا بمساندة الملك حسين، أو إذا فشلت المحاولة، فسيزاح بالمتطرفين أو الشيوعيين. ومع بقاء ذلك في عقولهم فخطوات تجاه الاعتراف البريطاني يبدو مهماً جداً لهم، لكنهم يرغبون في الحصول على الاعتراف على أي الأحوال بكل صدق. من الواضح أن الدولة تطيع الإدارة والتي تمارس وظائفها في الوقت الحالي بشكل طبيعي وبكامل سلطاتها. وهي في الحقيقة إدارة إصلاحات متحررة. لا توجد أي بدائل، وبالطبع لا توجد إدارة أفضل من هذه في الوقت الحالي. فهمت أن الشيوعيين قرروا عدم التعاون مع الإدارة وقرروا تكوين منظمة منفصلة تعمل على المدى الطويل ضد الإدارة. في الوقت الحالي ومن المحتم تصاعد التوترات حول الإدارة. ومن الضروري لديهم عمل إصلاحات للحياة الاقتصادية والمالية في البلاد، ولا يستطيعون عمل ذلك إلا بمساعدة البريطانيين والأجانب الغربيين الموجودين في العراق. و المساعدة على ذلك يتضمن الإفراج عن أصول بنك العراق المركزي، ومتفق أنهم سيكونون سخيين في طريقهم للتعاون والدفاع باستمرار على العلاقات مع الغرب.

5- ولكل هذه الأسباب، فأنا اعتقد أنه من الحكمة أن نتخذ قرارات مبكرة حول ذلك أو خطوات تجاه شكل من أشكال الاعتراف. وقلقهم

الدائم من تدخل الملك حسين بمساعدتنا يمنحنا قوة معينة للعب بحذر.

هناك بعض الأشياء المحددة التي نرغب أن ينفذوها بشكل سريع ويتضمن ذلك عودة حرية حركة الخروج من العراق واستمرارية التعاون عند الحبّانية. ووفقاً لذلك ولبعض المتطلبات السريعة التي نرغب فيها ومع التطور في كل هذه المواضيع أعتقد أنه من الحكمة أن نخبرهم على الفور أو قريباً أننا نضع في الاعتبار الاعتراف بهم أو نتفق معهم على شكل من أشكال الاعتراف. ومن الممكن أن يسمح لي أن أبدأ هنا بإعطائهم فكرة على أمكانية حصولهم على شكل من أشكال الاعتراف خلال أسبوع أو اثنين وذلك وفقاً للأحداث. أرحب بإرشاداتكم سريعاً حيث أن كل الأعمال التي أقوم بها معهم يسيطر عليها هذه القضية.

6- و يمكن أن أضيف أن رشيد عالي الكيلاني والذي يتحدثون عنه كرئيس محتمل أو كعضو في الإدارة تم إحضاره من سوريا منذ يومين. وبالطبع يمكن حدوث مظاهرة إذا قررت الإدارة أن ترحب به بشكل رسمي. لكن في الحقيقة هم يبقون زيارته سراً. علمت أنه عاد الآن إلى دمشق مع خيبة أمل حاملا معه عفواً عاماً لكل أتباعه السابقين.

7- قال لي أمس وزير المالية إنه عندما ذهب رئيس الوزراء وغيره من الوزراء بمن فيهم هو إلى سوريا اتفقوا على إنشاء خط أنابيب بترول إضافي من خلال سوريا. قال إنه من الضروري للعراق لتأمين وحماية إنتاج البترول للمتوسط.

تكرار المعلومات إلى أنقرة، طهران، pomef للحفظ لعمان وواشنطن والبحرين وبيروت.

ولا يكتفي البريطانيون بإعلان المواقف وحسن النوايا تجاه التفاعلات الإقليمية كما لا يقف الأمر عند حدود تهدئة الخواطر التركية والأردنية تجاه ما يجري في العراق، بل امتد ليشمل بقية الدول المرتبطة بالعراق على مستوى حلف بغداد فجاءت وثيقة من الخارجية البريطانية إلى البصرة بتاريخ 1958/7/30 للتأكيد على

إعادة ما تمخض عن اجتماع حلف بغداد في هذا الإطار، وإضافة عبارة تقول إنه من وجهة نظر أصدقاء حلف بغداد وبمشاركة الناتو والبريطانيين أن المناقشات السياسية حول توازن القوى تسير في صالح الاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة.

سري

من الخارجية إلى ستوكهولم

وزارة الخارجية ومكتب توزيع وايت هول السري

30-يوليو 1958 الساعة العاشرة وسبع دقائق

أولوية

سري

تلغرافك رقم 223 (الاعتراف بالنظام الجديد في العراق)

اتفاق عام تم التوصل له في اجتماع حلف بغداد في 28 يوليو أن الاعتراف المبكر سيكون مستحباً وذلك قبل نهاية هذا الأسبوع. وقررت حكومة جلالة الملكة الاعتراف بعد يوم من اعتراف أعضاء الحلف المحليين، للقاء برغبة الأخير (الحلف) في أن تكون له الأولوية.

2- و في شرح موقفنا للـ M.F.A. السويدي يمكنك أن تلفت الانتباه إلى:

أ. دورنا هو الاعتراف بالحكومة بمجرد اقتناعنا بأن الحكومة لديها سيطرة فعالة، وإمكانيات البقاء.

ب. أن وجهة نظر حلفاء حلف بغداد وبمشاركته الناتو أن المناقشات السياسية حول توازن القوى هي في صالح الاعتراف.

ج. إننا لن نتغاضى عن الأحداث الفظيعة من 14 يوليو، لكن أعضاء الحكومة الجديدة تفصل نفسها عن الاغتيالات ولديهم الرغبة في استمرار العلاقات السياسية والتجارية وغيرها من العلاقات على الأسس القديمة.

د. معلوماتنا الضئيلة تشير الى أن هؤلاء الرجال وطنيين (وليسوا شيوعيين) مع أنهم يحافظون على علاقات الصداقة مع ناصر، فلن تخضع

مصالح العراق لمصر.

هـ. على الرغم من أن الموقف الظاهري للحكومة يمكن أن يكون نتاج الخوف من احتلال الغرب، فنحن نعتقد أنه من مصلحتهم البقاء على صلة طيبة خصوصاً أن اقتصادها (بالتحديد البترول) والبنية العسكرية مجهز للغرب.

و. إذا جرت الأمور بشكل طيب فالنظام الحالي قد يكون مشكلة أكبر لناصر من النظام القديم و يمكننا التعامل معهم وإذا سقطوا فمن سيخلفهم سيقع ضحية الاعتماد على ناصر والشيوعيين.

ح. وبعلاقتنا مع الملك حسين سنحاول جعل موضوع الاتحاد العربى في الخلفية وعلى الأردن أن يقرر بشأنه.

وفي اليوم التالي من تهدئة الأوضاع الإقليمية حول العراق بعد دراسة عميقة وحسابات دقيقة لتبعات ذلك، جاءت برقية من الخارجية البريطانية إلى السفارة في بغداد بتاريخ 31/ 7/ 1958 تؤكد من خلالها إعلان الاعتراف البريطاني الرسمي بالنظام العراقي الجديد.

سري

من الخارجية إلى بغداد

وزارة الخارجية ومكتب التوزيع السري وايت هول

غير مرقم

58-7-31

طارئ

سري

موجة إلى بغداد تلغراف غير مرقم من 31-7-58

تكرار المعلومات إلى واشنطن (فوري)

عمّان (فوري)

بيروت (فوري)

بـي . أوه. إم. أي. إف (فـوري)

أحـب أن أعلن اعترافنـا بالنظام العراقـي الجديد وذلك في تمام السـاعة الحاديـة عشـرة صباحـاً بالتوقيـت الصيفـي البريطانـي يوم الجمعـة الأول من أغسـطس لذلـك عليـك تسـليم مذكـرة عـن أي نص قد أرسـلت لك بواسـطة واشـنطن.

فـي أي وقـت قبـل هـذه السـاعة غـداً. إذا لم أسـمع منك خـلاف ذلك، سـأفترض أنـك تمكنـت مـن فعـل ذلـك.

2 - نقترح نشـر نص مذكرتك

3- الرجـاء عرفنـي باسـتلام هـذا التلغـراف كتلغـراف طـارئ.

ولـم تتوقف الحركة الدبلوماسـية البريطانية عند ذلك فحسـب بل تابعت مسـاعيها الحميدة لمنع أي تدخل محتمل من قبل الجوار يسـمح بإفلات الخيـوط من أيديها، وهـذا ما تؤكده وثيقة أرسـلت من السـفارة في عمان إلـى الخارجية في لنـدن بتاريخ 1958/7/31 لتحمـل خبر إبلاغ حسـين (الملك) وسـمير الرفاعي (رئيس وزراء ووزير خارجيـة) بالموقف البريطاني، موضحة أن سـمير يصر على خطـأ الاعتقـاد البريطانـي بـأن قـادة النظـام الجديـد ليسـوا عملاء لناصـر أو الشـيوعيين... وكذلـك حسـين... وأن الملـك قـد ينتقد موقـف بريطانيـا بالاعتـراف على خلفيـة الثـأر، والفهـم البـدوي للتراخـي فـي حـال القبـول.

سـري

مـن عمـان إلـى وزارة الخارجيـة

المكتـب السـري للخارجيـة والتوزيـع السـري لوايـت هـول

السـيد جونسـون

رقـم 1115

31-7-58 الساعة 10.33

فوري

سري

موجه إلى وزارة الخارجية تلغراف رقم 1115 في 31 يوليو

تكرار المعلومات إلى واشنطن، أنقرة، كراتشي، بيروت، القدس، طهران، تل أبيب الناتو.

وتحفظ لي: كل مكاتب الناتو

بغداد، طرابلس، تونس، منيلا، البحرين، الخرطوم، بانكوك، سنغفورة، ويلنجتون، سنبيرا

تلغرافك رقم 2398: العراق

1- تحدثت اليوم كما تم توجيهي، الأول مع رئيس الوزراء ثم مع الملك حسين. تولى سمير الرفاعي الاتصالات بشكل جيد. لقد رأى قوة المناقشات حول الاعتراف وهو يعتقد أننا أخطأنا في الاعتقاد بأن النظام الجديد ليسوا عملاء لناصر والشيوعيين، لكنه لم يعترض عندما قلت إنه حتى لو تم إثبات أنه كان على صواب فمحاولة التعايش مع الجمهورية العراقية يستحق العمل عليها وذلك لمصلحة الجميع بما فيهم الأردن.

2- أما بالنسبة للاتحاد العربي فقال سمير أنا لا أرى فائدة في استمرار ماسيدو كروايه ليس أكثر أو أقل بعد اعتراف أصدقاء الأردن بالجمهورية العراقية سوف يستشير مع الملك حسين في هذا الموضوع.

3- كما كان متوقعاً تلقى الملك الأخبار بشكل غير جيد. هو أيضاً مقتنع أننا أخطأنا في افتراضنا عن النظام العراقي الجديد. وإذا صارت الأمور بشكل غير جيد وجدنا أنفسنا مضطرين للقيام بفعل للدفاع عن مصالحنا في العراق فسيكون من الصعب على الأردن مساعدتنا بعد قرارنا بالاعتراف. كما قال الملك إن الإخبار عن قرارنا سيكون له تأثير محبط على مؤيديه وأنه قد يجبر على إظهار استنكاره. ضغط عليه حتى لا يفعل ذلك، لكني غير متأكد من نجاحي في فعل ذلك.

4- بينما يرون المشكلة بشكل واقعي فالملك حسين لديه أفكار عربية قديمة عن علاقات الأخذ بالثأر وأنه بلا شك يشعر أن مؤيديه من البدو

سينظرون إلى الموقف كأنه ضعف من قبله إذا قبل القيام بأي فعل يبدو كأنه وعد بإفلات قتلة الأسرة الملكية العراقية من العقوبة. أرجو أن نضع ذلك في الاعتبار إذا قام الملك بنقد قرارنا علنياً.

5- القائم بالأعمال الأمريكي لديه تعليمات متشابهه لتعليمات البريطاني. الوزير الألماني فعل ذلك أيضاً.

على وزارة الخارجية أولوية إرسال التلغراف إلى واشنطون، أنقرة، كراتشي، بيروت، طهران.

وحفظها لمكاتب الناتو، بني غازي، تونس، خرطوم، مانيلا، بانكوك، بحرين وسنغافورة.

بعيداً عن انعكاسات الدور الأردني والتركي في العراق نجد دوراً آخر أكثر فاعلية من سابقيه، اللذين كانا يدوران في فلك الغرب ليقعا بالتالي تحت النفوذ البريطاني، نتحدث هنا عن الورقة المصرية التي إن لم يكن لها الدور الحاسم في تنفيذ الانقلاب، فقد كان دورها في استقراره يستحق الإشارة، إلى حد أقلق الدول البعيدة عن العراق بل والتي بالكاد يمكن اعتبارها متاخمة لحدود الوطن العربي على خارطة أفريقيا السوداء.

نقصد هنا وثيقة فرنسية جاءت بتاريخ 18تموز/يوليو 58 من أديس أبابا لتقول إن الإمبراطور هيلا سيلاسي يشعر بقلق من امتداد سيطرة ناصر وتأثير الوضع على السعودية واليمن اللذين سيخضعان إلى الاستعمارين الروسي والمصري، وإن تدهور الوضع في لبنان والعراق سيجر كل الشرق الأوسط وشرق أفريقيا في فلك مصر.

برقية واردة

«أديس أبابا»، 18 يوليـة 1958

إلى الشـؤون الخارجية

لقـد قابلـت الإمبراطـور صباح اليـوم، فوجدت أن أحـداث «العراق» قد أثـرت فيـه كثيـراً إلا أنهـا لـم تدهشـه.

لقـد استعاد الإمبراطـور فكـرة مألوفـة عنـده، فلاحـظ أن التاريـخ يعيد نفسـه، وسـره أن يـدرك الأمريكيون أخيـراً ضرورة توجيـه ضربـة تعويقية إلى المشـروعات الإمبرياليـة للعقيـد «ناصـر»، أو «هتلر» الجديد. وأبدى استياءه مـرة أخـرى مـن أن الحالـة الصحية للسـيد «إيـدن» سـاهمت في فشـل عملية «السـويس»، التـي دلت التطـورات الأخيرة على أنهـا كانـت مبـررة تمامـاً.

إن العاهل، الذي أسرّ لي عدة مرات بتخوفه من امتداد التوسـع المصري إلـى الجنـوب، يأمـل في أن يعـارض قوميـو «القاهـرة» المخربين بـ«تحالف مقـدس» من الملوك، إلا أن الانقلاب العراقي الأخيـر يوجه ضربة قاصمة إلى هـذا المخطط العظيم. ولا يخفي الإمبراطور أن «السـعودية»، التي افتتح معها تقاربـاً يـراه مبشـراً، سـتعرض لضغـوط قويـة جـداً.

لكنـه مهمـوم بالأخـص بالتهديـد المحتمـل مـن «اليمـن» إذا اسـتعمره المصريـون والـروس، وكذلـك بمصيـر «السـودان» الـذي يبـدو لـه أن مصير «إثيوبيـا» مرتبـط بـه. إنـه مقتنـع بأن أي تفاقـم في موقـف «لبنـان» و«العراق» من شـأنه إسقاط الشرق الأوسـط كله، والشـرق الأفريقي أيضاً دون شك، في الفلـك المصـري.

ومـع ذلك فإن التدخـل الأمريكي يبدو وقد رد إليه بعض الثقة في إمكانية استقرار الأوضاع.

لقـد راجعنـا الوضـع الحالـي للمحادثـات الفرنسـية الإثيوبية، فشـددت على أنه سـيكون من المفيد أن نصدر بيانـاً مشـتركاً يسـجل الاتفـاق الكبير فيما بيننـا على المبـادئ.

لـم يبـد صاحـب الجلالة «هيـلا سيلاسـي» اعتراضاً على هـذا الاقتراح، لكنـه أصـر على أن يكون الاتفـاق على «جيبوتي» والاسـم غيـر واضح مجرد

خطـوة أولـى، تؤدي إلى تعاون أكبـر بيـن البلديـن فـي المجـال السياسـي.
واختتـم الإمبراطور بالتعبير عن سـعادته بأن «فرنسـا»، فـي لحظة عصيبة بصفـة خاصـة، لجـأت من جديد إلـى الجنـرال «ديغول»، الـذي يرغب في أن يحظـى بفرصـة رؤيته من جديـد، والذي كلفني بـأن أنقل إليه أخلـص تمنياته.

ضمـن هـذا الإطـار أيضـاً يأتـي مـا تـورده وثيقـة من السـفارة البريطانيـة فـي بغـداد إلـى الخارجية في لنـدن بتاريـخ 1958/9/20 حـول وصـول فيلق مـن الطائرات المصريـة إلى الحبّانية، وتسـاءل البريطانيـون فـي الوثيقـة حينهـا هل هي هديـة مؤقتة أم دائمـة؟؟

بعـد تشـكل مجلس الـوزراء يـوم 14 تموز/ يوليو برئاسـة عبد الكريـم قاسـم الذي تولى وزارة الدفاع، وعبد السـلام عـارف نائباً لرئيـس الـوزراء ووزيـر الداخليـة.
ويقـول الدكتور محمد حمدي صالـح الجعفري في الصفحتين 208-209 مـن كتاب لـه يحمل عنوان: (نـوري السـعيد وبريطانيا/ خـلاف أم وفـاق) إن "الحكومـة العراقيـة الجديدة قررت تشـكيل وفد برئاسـة نائب رئيس الوزراء العقيد عبد السـلام عـارف لمقابلة عبـد الناصـر وطلـب المعونـة والمسـاندة لمواجهـة التهديـدات الخارجيـة.

اعتبـر انهيـار النظـام الملكـي فـي بغداد، فـي البدايـة، انتصاراً للجمهوريـة العربيـة المتحدة وجمال عبـد الناصر، الذي عمل على مسـاندة هذا الانقلاب فأمر المشـير عبـد الحكيم عامر فـي القاهرة

بإرسال بعثة عسكرية مصرية لدعم العراق، وكلف عامر بدوره البكباشي عبد المجيد فريد بالسفر فوراً إلى بغداد. فور وصول عبد المجيد إلى بغداد أبلغ قادة ثورة 14 تموز/ يوليو الدعم الكامل واستعداد القوات المسلحة والقوات الجوية العربية للوقوف بجوار القوات المسلحة العراقية إضافة إلى تقديم كل الدعم الإعلامي والمادي الذي يطلبه قادة الثورة العراقية.

ثم يتابع الدكتور محمد حمدي في كتابه أن الجمهورية العربية المتحدة أرسلت باخرة محملة بالأسلحة، كما وصلت إلى قاعدة الحبّانية كتيبة مدفعية سورية مضادة للطائرات، ثم أُرسل سرب من طائرات الميج التابع للجمهورية العربية المتحدة تعزيزاً لجحافل القوات هناك.

بعد إعلان الاعتراف بالحكومة الجديدة، وحث عبد الناصر الاتحاد السوفياتي على تقديم الدعم والمساندة والاعتراف بالحكومة الجديدة.

وكان جمال عبد الناصر يخشى من تحرك القوات البريطانية المرابطة في قاعدة الحبّانية فدعا خروتشيف إلى توجيه إنذار للغرب شبيه بما سبق العدوان الثلاثي عام 1956 للتحذير من أي تحركات غربية ضد العراق أو سوريا.

يبدو أن البريطانيين كانوا يتساءلون حول هذا النوع من التواجد العسكري، وما إذا كان هدية مؤقتة أم طويلة الأمد كما جاء في الوثيقة السابقة. ليس هناك معلومات دقيقة ومحددة

عن قوات جوية مصرية كبيرة أرسلت للإقامة في العراق فترات طويلة، إلا ما جاء على لسان الرئيس المصري حسني مبارك في صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية يوم الأربعاء 19-1-2005 حين قال: أنا عشت في العراق في مطار الحبّانية أربعين يوماً كنت حفظتهم كويّس في الأربعين يوم.

يذكر أن عدداً من القطعات العسكرية والأسراب الجوية المصرية والفلسطينية قد استقبلت في العراق في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف، للقيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من الأراضي العراقية من ضمنها عملية إيلات. وكان من بين الشخصيات المصرية المعروفة التي عملت في العراق في أواخر الستينيات الرئيس حسني مبارك الذي كان من بين آمري أسراب الطائرات الموجودين في قاعدة الحبّانية في الفلوجة وكذلك رجل المخابرات المصري رفعت الجمال الملقب برأفت الهجان.

تشير الأدبيات السياسية العراقية إلى أن الدور المصري قد رافق التجارب الانقلابية في العراق منذ بداياتها الأولى. ففي عام 1956 وسيراً على خطى الانقلاب الناصري في القاهرة، تشكلت اللجنة العليا للضباط الأحرار في العراق، ووضعت هذه اللجنة العسكرية برنامجاً لها يقوم على أهداف إنهاء الملكية وإعلان الجمهورية والخروج من التبعية البريطانية وتشكيل حكومة تتمسك بالديمقراطية وغيرها من أهداف نص عليها البيان الأول المشابه جداً للبيان الصادر عن المصرية.

والأمر لا يقتصر على مجرد تشابه في التسميات أو البيانات

المعلنة، بل في نشاطات بدأت منذ السنوات الأولى لنجاح الانقلاب الناصري في مصر، إذ تقول الدكتورة عصمت السعيد في كتابها (نور السعيد رجل الدولة والإنسان)،« إن الحكومة المصرية قد شكلت كوادر سياسية في أوساط أساتذة المعاهد الذين يتم إرسالهم إلى الدول العربية وجعلوا من المشاعر القومية سحراً ينفذون به إلى عقول ونفوس الشباب حتى أدرك المسؤولون العراقيون خطورة ذلك فقام وزير التربية والتعليم في عهد نور السعيد بإخراج العديد منهم وإرسالهم إلى الألوية النائية من العراق». (ص212)

ويقول الدكتور محمد حمدي صالح الجعفري في كتاب (نور السعيد وبريطانيا/ خلاف أم وفاق) «شكل النصر الذي حققه عبد الناصر ضد بريطانيا بداية لأفول النجم البريطاني في المنطقة برمتها، ما جعل نوري السعيد وحكومته في موقف ضعيف، أما الشعب العراقي الذي كان يفاخر بعبد الناصر طيلة أيام العدوان الثلاثي ويلوم حكومته لتواطؤها مع دول العدوان، ولا ينسى تقديم الإذاعة العراقية لبرامج تقلل من شأن عبد الناصر، وعدم وقوف العراق إلى جانب مصر في محنتها لتفقد بذلك آخر رصيد شعبي لها». (ص184)

وكان سوء العلاقات بين القاهرة وبغداد قد بلغ أشده منذ العدوان الثلاثي على مصر، إلى درجة أنه تحول إلى موضوع اهتمام سفراء الدول الغربية ودبلوماسييها. هذا ما تؤكده وثيقة

صدرت عن سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في العاصمة العراقية وموجهة إلى وزارة الخارجية في بون في 2- كانون الثاني / يناير من عام 1957. تتحدث الرسالة عن الأعمال الدعائية المناهضة التي تقوم بها كل من الحكومة المصرية والسورية والأردنية ضد الحكومة العراقية مما دفع حكومة بغداد لرفع احتجاجات عبر سفاراتها في البلدان الثلاثة إلى الحكومات المسؤولة عن تلك الهجمة الدعائية.

وأعربت الحكومة العراقية في مذكرة بعثت بها إلى السفارة المصرية في بغداد عن أسفها بشأن ما تضمنه خطاب نوري السعيد في الـ 16 من كانون الأول / ديسمبر 1956 بشأن حجب الحقائق عن الرأي العام لاسيما حقيقة أن العراق وقف إلى جانب مصر خلال الهجوم على قناة السويس وأعلن كأول بلد مساندته لكامل حقوق مصر وقدم هبة مالية بمبلغ 200 ألف دينار عراقي لضحايا تلك الاعتداءات.

كما تفيد الرسالة بأن المبعوث العراقي في دمشق نفى صحة بيان صادر عن المدعي العام العسكري السوري يتهم العراق بالمشاركة في تهريب أسلحة إلى سوريا بهدف تنفيذ انقلاب حكومي فيها. وتقدم الرسالة مقتطفات من البيان وهي بالانجليزية كما رفعت الحكومة العراقية احتجاجاً قوياً إلى السفارة السورية في بغداد ضد التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية السوري في الأسبوع الماضي أمام البرلمان السوري والتي أفادت أن طائرات أجنبية استخدمت مطارات عسكرية عراقية لشن غارات جوية على مدن مصرية.

بغـداد، 2 ينايـر 1957 سـفارة ألمانيا الاتحادية
بغـداد
الموضـوع: النشـاط الدعائي ضد العراق

أدت الأعمـال الدعائيـة المناهضة التـي كانت تقوم بها كل مـن الحكومة المصريـة والسـورية والأردنية ضـد الحكومـة العراقية إلى أن ترفـع الحكومة العراقيـة احتجاجات إلى حكومات البلدان الثلاثـة المذكورة عن تلك الهجمة الدعائيـة.

ولقـد عبرت الحكومة العراقية في مذكرة بعثت بها إلى السـفارة المصرية عن أسـفها بصـدد ما قاله نورى السـعيد في خطابه في 16 من ديسـمبر 1956 والـذى حجـب الحقائـق وخصوصـاً حقيقـة أن العـراق قـد وقف إلـى جانب مصـر خـلال الهجوم علـى قناة السـويس وأعلـن كأول بلد مسـاندته الشـاملة لحقـوق مصـر، كما أنه أعطى هبـة مالية بمبلغ 200 ألف دينـار عراقي لضحايا الاعتـداءات. إلـى جانـب أنـه كان العامـل الأساسـي أثنـاء مؤتمـرات القوى الإسـلامية الأربعـة فـي اتفاقيـة بغـداد فـي طهـران وبغداد فـي مسـاندة مصر. وعندما سـاءت العلاقـات بين البلدين قام السـفير المصري بترك بغداد يوم 30 مـن ديسـمبر 1956 ورحـل إلـى القاهـرة.

فـي دمشـق قـام المبعـوث العراقي بنفـي صحة بيـان صادر عـن المدعى العـام العسـكري السـوري واتهـم العراق بالمشـاركة فـي تهريب أسـلحة إلى سـوريا بهـدف تنفيـذ انقـلاب حكومـي فيهـا. وقـد جـاء فـي هـذا البيـان:

وفى بيان موجه إلى السـفارة السـورية رفعت الحكومة العراقية احتجاجاً حـاداً ضـد التصريحـات التي أدلى بهـا وزير الخارجية السـوري في الأسـبوع الماضـي أمـام البرلمان السـوري والتي أفـادت أن طائرات أجنبية اسـتخدمت مطارات عراقية عسـكرية لشـن غارات جوية على مـدن مصرية. ولقد وضعت العراق شـروطاً لإرسـال جيوشـاً إلى الأردن، كما أنه كان له رأياً معادياً لتأميم قنـاة السـويس وأخيراً بأنه أتخـذ خطة مشـابهة لخطة مندريس لحـل محنة قناة السـويس فـي الوطـن العربـي.

إلـى جانب هـذا فإنه يشـار إلى رئيس الوزراء السـوري قـد طلب مجيء نائـب السـفير العراقـي فـي 1 مـن نوفمبر 1956 إليـه. وفي مذكرة لـه أصر على

أنـه يتجـه إلـى الحكومة العراقيـة من أجل إرسـال وحدات مشـاة إضافية على القـوات الحربية الجوية التي قد بعثت من قبل. إضافة إلى ذلك توبخ الحكومة العراقيـة البـلاغ الرسـمي الذي أصدرته في 5 أغسـطس 1956 والـذي اعترفت فيـه بحـق مصر فـي تأميم قنـاة السـويس وكانت هـي أول حكومة عربيـة تقدم الحمايـة لمصـر. وتقـول المذكـرة الشـفهية فـي النهايـة:

رفـع المبعوث العراقي في الأردن احتجاجاً حاداً ضـد البيان الموجه من رئيـس الـوزراء الأردنـي فـي 5ديسـمبر 1956 بالنيابـة.

كما تكشـف الأرشـيفات الألمانيـة وجهـاً آخـراً مـن الـدور الإقليمـي فـي الانقـلاب العراقـي، ومـا شـهدته العاصمـة العراقية مـن تفاعـلات وأحـداث، يتجسـد فـي الجانـب المتعلـق بمـا لعبته السـلطات الملكيـة العراقيـة وحكومة نوري السـعيد فـي بغداد من دور فاعـل في إثـارة الاضطرابـات في دول الجـوار وخصوصاً في سـوريا، حيث سـعى الهاشـميون دوماً إلى مد سـلطاتهم إلى هناك، وعمل نوري السـعيد على بناء ما اتفق على تسميته بمشروع الاتحاد العربي بين العراق والأردن ليشـمل كذلك سـوريا والكويت.

تشـير رسـالة مـن السـفارة الألمانية في بغـداد بتاريخ 25 آب/ أغسـطس 1958 مكونـة مـن صفحتين ونصـف موضوعهـا: محاكمة اسـتئنائية ضد الجنرال داغستاني، تشـير إلى أن المحكمة الاستئنائية تنظر منـذ 16 من آب/ أغسـطس في مصيـر العناصر القياديـة للنظام السـابق في العـراق وأن المحكمة بدأت في الاسـتماع إلى الشـهود ضـد الجنـرال غـازي الداغسـتاني. الوثيقـة تسـرد الأعضـاء الذيـن يكونـون المحكمـة وغالبيتهـم متحـدرة مـن الجيـش. وقـد اتهـم

الداغستاني حسب الوثيقة بالتخطيط لانقلاب في سوريا بين عامي 1956-57 وذلك بمساندة شخصيات بارزة في مقدمتهم الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد.

المخطط كان مصمماً على الشكل التالي: أن تهدد إسرائيل الأردن وتدفع بوحداتها إلى الحدود السورية. تزويد قبائل سورية بالأسلحة والذخيرة والمال للتسبب في مواجهات مع الجيش السوري. وخلال تطور العملية يشن الجيش السوري هجوماً على القوات العراقية التي تدعم القبائل. وعلى هذا الأساس يتم الإيحاء بأن الجيش العراقي تحرك لضرورة دفاعية. كما تتدخل تركيا عسكرياً لصالح العراق.

تقول الوثيقة إن تصريحات الشهود أكدت أن الجيش العراقي كان يخطط للإطاحة بالنظام السوري. وتشير في إحدى الفقرات إلى أن أحد الشهود أوضح أن السفارة الأمريكية في بغداد كانت مشاركة مع الداغستاني في تنظيم خلايا مقاومة. وتذكر الوثيقة أيضاً أن رئيس الأركان الأردني السابق الجنرال علي أبو نوار أدلى بتصريحات شاملة ضد الداغستاني مفادها أن المخطط كان يهدف أيضاً إلى الزج بالأردن في هذه المغامرة لأن الأمير عبد الإله كان يطمح إلى بسط نفوذه على العرش الأردني.

رسالة من السفارة الألمانية في بغداد بتاريخ 25 آب 1958 مكونة من صفحتين ونصف ومختومة بإمضاء يد غير مقروء. موضوعها: محاكمة استثنائية ضد الجنرال داغستاني.

الجنرال داغستاني كان إبان انقلاب 14 تموز قائداً للفرقة العراقية

الثالثة وكان قبلها لفترة نائباً لرئيس الأركان. ويتهم مع شخصيات قيادية في النظام السابق لاسيما مع ولي العهد عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد بالتخطيط في عام 57/1956 لانقلاب ضد سوريا. وأفادت تصريحات ممثل الادعاء العام أن المخطط جاء على النحو التالي:

توجب على إسرائيل تهديد الأردن ونشر وحداتها العسكرية على الحدود السورية. كما وجب تزويد قبائل سورية بأسلحة وذخيرة وأموال والتسبب في مواجهات مع الجيش السوري. وخلال تسلسل العملية وجب على الجيش السوري شن هجوم على القوات العراقية التي كانت تدعم القبائل. وعلى هذا النحو يتم افتعال موقف دفاع عن النفس من قبل الجيش العراقي. ووجب أن تتدخل تركيا عسكرياً لصالح العراق ومن خلال اعترافات شهود الادعاء الـ 35 تقريباً والتي تمت إلى حد الآن في مداولات مفتوحة أمام المحكمة بينهم وزير شؤون البلاط السابق عبد الله بكر والرئيس السابق لمجلس النواب خليل قنة والوزيران الدكتور جمالي وبشايان ورئيس الأركان السابق رفيق عارف وأيضاً من خلال تقارير خطية لداغستاني تستخدم ضده يتضح أن انقلاباً داخل سوريا كان مدبراً بمساعدة الجيش العراقي والذي كان يهدف على ما يبدو في نهاية الأمر إلى تنصيب عبد الإله على العرش السوري. واقتصر دور داغستاني في العملية كلها على تزويد قبائل البدو التي تمتلك مراعي بالقرب من الحدود العراقية السورية بأسلحة وتقديم رشاوى لسياسيين سوريين بمبالغ مالية عالية لإقناعهم بالمشاركة في المؤامرة. ويبدو أن داغستاني دفع تلك الأموال عبر الملحق العسكري العراقي في بيروت.

الجنرال داغستاني نفى إلى حد الآن مشاركته في كافة العمليات وأعلن مثل غالبية الشهود الآخرين أن التحرك برمته كان مدبراً من قبل ولي العهد عبد الإله ونوري السعيد شخصياً. الأمر الذي يثقل كاهل داغستاني هو العثور على تقارير مكتوبة بخط يده تعكس تورطه. لكنه أوضح إلى حد الآن أن تلك التقارير إملاءات من نوري.

وخلال جلسات الاستجواب اتضح أيضاً أن داغستاني عمل منذ حوالي 1951 على تنظيم خلايا مقاومة وزودها بالأسلحة والمال يتمثل دورها في

شن حرب عصابات في حال احتلال البلاد. ولتنظيم هذه الخلايا استعان داغستاني بضباط تم فصلهم. شاهد يؤكد أيضاً أن السفارة الأمريكية هنا شاركت في تنظيم خلايا المقاومة...

رئيس الأركان الأردني السابق الجنرال علي أبو نوار الذي وصل إلى هنا قبل 3 أيام كشف في الـ 23 من آب خلال شهادة شاملة عن اتهامات جديدة ضد داغستاني. فحسب تصريحات أبو نوار كان المخطط يشمل إقحام الأردن في عملية سوريا. عبد الإله كان يتطلع إلى الاستيلاء على العرش الأردني بعد تصفية ضباط أردنيين معارضين. ... ورغم أن الجانب الإدعائي يظهر من حين لآخر خلال المحاكمة بقوة إلّا أن السجل المبدئي للوقائع بتدبير مؤامرة ضد سوريا يكتسب احتمالاً قوياً.

ويقول الباحث السوري هاشم عثمان في الصفحات(223-225) من كتابه (المحاكمات السياسية في سوريا، الصادر عن دار الريس في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2004)، أنه «وسط أحداث العدوان الثلاثي الآثم على مصر عام 1956 وضعت السلطات العسكرية السورية يدها على شحنات كبيرة من الأسلحة الحربية الخطيرة أثناء محاولة نقلها من بلد عربي مجاور فوضعت اليد عليها وباشرت بالتحقيق ومطاردة الجناة، فكشف التحقيق الأولي عن الجهة التي تعامل معها الجناة».

وينقل هاشم عثمان عن الرواية الرسمية في دمشق قولها «إن العقيد صالح مهدي السامرائي، الملحق العسكري العراقي في بيروت كان مكلفاً بمتابعة الانقلاب فوضعت بيده الأموال اللازمة لتحقيقه، ولما وجدت الحكومة العراقية عدم قدرته على ذلك بمفرده أرسلت اللواء غازي الداغستاني معاون رئيس أركان الجيش العراقي لمتابعة تفاصيل الخطة، فجرى الاتفاق على

تشكيل لجنة عسكرية تضم محمد صفا وغسان جديد ومحمد معروف لمتابعة الأمور قبل الانقلاب وبعده، ولجنة مدنية يرأسها الدكتور منير العجلاني سميت باللجنة السياسية كلفت بوضع ميثاق يتحول إلى دستور يعمل الجميع على تنفيذه».

ومتابعة لأهمية الدور الإقليمي الهام الذي لعبته بغداد في التفاعلات والأحداث التي شهدتها دول المنطقة إبان الانقلاب في العراق، تشير وثيقة ألمانية أخرى هي رسالة من صفحة واحدة مرفقة بتقرير مكون من 4 صفحات يقدم تقييماً لتسلسل عملية تنفيذ الانقلاب الذي وقع في آب/ أغسطس في العراق ويكشف عن بعض من أبرز أسبابه. تحمل رسالة سفارة ألمانيا الاتحادية في بغداد تاريخ 5 أيلول/ سبتمبر 1958 وهي تتابع موضوع سابقتها فتقول: خلال مداولات المحكمة ضد الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكري العراقي أحمد ميري تمت قراءة فاتورة موقعة من قبل السيد بومنت Mr. R. Beaumont المستشار السابق لشؤون المشرق في السفارة البريطانية في بغداد. تكشف الفاتورة أن السيد بومنت تلقى من المتهم أحمد مرعي مبلغاً مالياً بقيمة 20 ألف دينار عراقي حولت عبر البريد البريطاني من بغداد إلى بيروت. هذا المبلغ المالي وجب تسليمه إلى الملحق العسكري العراقي الذي يسلمه من جانبه إلى الرئيس (اللبناني كميل شمعون). ويؤكد تصريح لخلف السيد بومنت أن الفاتورة حقيقية. وينظر الرأي العام العراقي إلى هذه القضية كدليل جديد على الدور «الإمبريالي» للبريطانيين في عراق ما

قبل الثورة.

يقول محرر الوثيقة في إحدى الفقرات بأن التدخل البريطاني الأمريكي في لبنان والأردن يهدف إلى بسط الاستقرار في البلدين وتوجيه تحذيرات إلى كل من ناصر وللسوفيات. كما يوضح المحرر أن مصدره العراقي يستبعد أن يتدخل السوفيات في لبنان والأردن لأنهما لا ينتميان إلى منطقتهم الحيوية.

الفقرة الأخيرة في التقرير تقول بأن السفارة البريطانية في بغداد لها مؤشرات تدل على أن بعض الأوساط التركية وكذلك بعض العسكريين يحبذون تدخلاً بريطانياً أمريكياً في العراق بمشاركة تركية. ويذكر أن السفير البريطاني أوضح للأتراك أن بريطانيا ليس لها أي اهتمام بهذه المخططات.

رسالة من صفحة واحدة مرفوقة بتقرير مكون من 4 صفحات يقدم تقييماً لتسلسل عملية تنفيذ الانقلاب الذي وقع في آب في العراق ويكشف عن أبرز أسبابه. الرسالة من السفارة الألمانية في بغداد بتاريخ 5 أيلول 1958 موقعة بإمضاء يد غير مقروء:

«خلال مداولات المحكمة ضد الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية العراقي أحمد مرعي تمت قراءة فاتورة موقعة من قبل السيد بومنت Mr. R. Beaumont المستشار السابق لشؤون المشرق في السفارة البريطانية ببغداد. الفاتورة تكشف أن السيد بومنت تلقى من المتهم أحمد مرعي مبلغاً مالياً بقيمة 20 ألف دينار عراقي حولت عبر البريد البريطاني من بغداد إلى بيروت. ويبدو أن هذا المبلغ تم تسليمه في بيروت إلى الملحق العسكري العراقي الذي سلمه بدوره للرئيس شمعون. وتؤكد تصريحات لخلف بومنت أن الفاتورة حقيقية. وينظر الرأي العام العراقي إلى هذه القضية كبرهان جديد على الدور «الإمبريالي» للانجليز في العراق قبل

الثـورة.»

التقريـر المكـون مـن 4 صفحـات المرفـق بهـذه الرسـالة يقـدم لمحلـة عـن تسلسـل تنفيـذ الانقـلاب وأسـبابه. محرر هـذا التقريـر يقول بأن أسـباب الانقلاب وتسلسـل مراحله تبين أنه لم ينفذ لأسـباب سياسـية والهدف منه هو إنهـاء نظـام الحكـم الملكـي.

« طبقـاً لأسـباب التمـرد وتسلسـله فإن الأمـر لا يتعلق بانقلاب لأسـباب سياسـية. نظـام الحكم الملكـي يكون بذلك قـد انتهى. زعيم العائلة الهاشـمية مـا يـزال على قيـد الحياة وهـو الأمير زيد الـذي كان سـفيراً عراقياً فـي لندن. لكن ليسـت له ولأي مـن أقارب العائلة الملكية أية حظوظ للتربع على كرسـي العرش. وهذا ينطبق بوجه الخصوص على الملك حسـين الذي حتى لو فرض نفسـه على كرسـي الملك بقوة السـلاح لـن يفلت من القتل. محاوري يخشـى أن يكـون نـزول قوات وحشـدها حول العـراق يهدف إلى التدخـل في العراق والقضـاء على الحكومة الحالية. سـؤالي حول ما إذا قـررت الحكومة العراقية الجديدة ربما لهذا السـبب اسـتئناف علاقات دبلوماسـية مع روسيا ـ العلاقات تـم إلغاؤهـا بطلب عراقي بدايـة 1955 لأنه كما صرح لي كاتـب الدولة غيلاني مرة أن السـفارة الروسـية لم تكن سـوى مركز للدعاية الشـيوعية وللتجسـس ـ للحصـول علـى دعم لـم يلقى جوابـاً من محاوري الـذي عبر مقابـل ذلك عن قلقـه تجـاه ذلـك القـرار.

إضافـة إلـى ذلك تـم التعبيـر عن بعـض التخوفات مـن أن تلجـأ بريطانيا إلـى حجز الودائع المالية العراقيـة لديها التي تتراوح قيمتهـا النقدية الإجمالية بيـن 125 و130 مليون جنيه إسـترليني وتدفع بالعراق إلى أزمـة مالية صعبة. أما مدخـرات الذهـب والعملـة الصعبـة الموجودة في العـراق فهي ليسـت مهمة.

محـاوري الذي يرحب بالتحول السياسـي الراهـن لا يأمل في أن يحصل تقـارب وثيـق مـع الجمهوريـة العربيـة. إنـه ينظر إلـى هـذا النوع مـن التوحد كخطـر كبيـر على بلاده لأن مصـر غير مهتمـة بالتنمية في العراق بـل تريد فقط أموالـه لتوظيفهـا فـي أغراضهـا الخاصة بها. وبذلك سـيتحول العـراق مجدداً إلـى منطقـة قاحلة. لكـن يبقى من الضـروري التوصل إلى علاقـات أفضل مع مصر. أشـرت هنـا إلى أن رئيس الـوزراء السـابق علي جودات حـاول تحقيق

ذلـك فـي صيـف 1957 وعرض علـى ناصـر زيارتـه إلّا أن هذا العـرض قوبل بالرفـض مـن قبـل ناصـر...

حكومـة نـوري السـيد كانـت تتمتـع بمسـاندة ٪10 مـن مجموع الشـعب والإطاحة بها كانت حتمية عاجلاً أم آجلاً والمؤسف فقط هو أن يتم ذلك بهذا الشكل وفي هذا التوقيت. التدخل الأمريكي البريطاني في الأردن ولبنان كان يهدف إلى بسـط الاسـتقرار في هذيـن البلدين وتفادي أي تدخـل من الخارج أو مؤامـرة داخليـة محبوكـة انطلاقـاً من الخـارج. العمليـة برمتها هـي تحذير لناصـر لكـي لا يحـاول إنشـاء أمبراطوريـة عـن طريق القـوة وللسـوفيات كي يوقفـوا أنشـطتهم المعاديـة. جميع الأخبـار المتاحة هنا تقـول إن العملية أدت إلى نشـر الاسـتقرار في لبنان والأردن وهو لا يعتقد بأن السـوفيات سيتدخلون فـي هذيـن البلديـن لأنهمـا لا ينتميـان إلـى مناطقهـم الحيويـة الهامـة.

السـيد سـتيوارت وصف موقـف تركيا الـذي يتبناه السـيد بينليـر بأنه جد خطيـر لأنـه يفتح الباب أمام سلسـلة من الشـائعات تغذي فقط اللآلـة الدعائية للسـوفيات. السـفارة البريطانيـة لديها عدة مؤشـرات على أن بعض الأوسـاط التركية ـ حول زورلو وكذلك لدى بعض العسكريين ـ تنظر بايجابية إلى تدخل بريطانـي أمريكـي في العراق مع إثارة مشـاركة تركيا. غيـر أن الحكومة التركية ليـس لديهـا أي دافـع لتفتـرض أن بريطانيا سـتدعم هـذا النوع مـن العمليات، وهـذا ما تـم توضيحـه بـدون لبـس للأتـراك مـن قبـل السـفير البريطانـي».

يقـول الكاتـب العراقـي فاضـل الجلبـي فـي مقالـة نشـرتها (صحيفـة الحيـاة فـي 1-6-2005) «إن وقائـع انقـلاب تموز/ يوليو العـام 1958، وما بعده أشـارت بوضـوح تام إلى إصرار السياسـيين العراقييـن علـى فـرض آرائهـم علـى الآخريـن، ولـو باللجـوء إلى العنـف، أو سـفك الدماء. بعد أيـام من نجاح الانقلاب نشـأ صراع علـى السـلطة بيـن عبـد الكريم قاسـم وعبد السـلام عـارف، ورفع البعثيون شـعار الوحدة الفورية مع مصر، وهو شـعار سياسي يمكن

طرحه بالسبل السلمية، ولكن حزب البعث الذي كان طرفاً صغيراً في الجبهة الوطنية عام 1957 اتجه إلى العنف لفرض هذا الرأي السياسي، عبر محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم سنة 1959. وكان صدام حسين من بين منفذيها.

كما كان الشيوعيون، من جانبهم، يرددون شعار الاتحاد الفيدرالي، وليس الوحدة الفورية. ولطخوا أيديهم بسفك الدماء واللجوء إلى لغة العنف في محاورة الآخر، مما أفسد الأهداف المعلنة لما عرف بثورة 14 تموز/ يوليو. أعرب القوميون، من ناحية أخرى، عن رأيهم في الوحدة مع مصر عبر محاولة انقلاب فاشلة للإطاحة بعبد الكريم قاسم قام بها رشيد عالي الكيلاني في 8 كانون الثاني/ يناير من عام 1959، تبعها ما سمي بحركة الشوّاف في الموصل في 8آذار/ مارس من نفس العام».

وكان لهذه الوقائع جذورها وانعكاساتها الإقليمية التي تحدثت عنها الوثائق الألمانية بإسهاب، ففي رسالة صدرت عن سفارة ألمانيا الاتحادية في بغداد بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 1958 موجهة إلى وزارة الخارجية في بون. موضوعها: مؤامرة 8 من كانون الأول/ ديسمبر 1958 المزعومة في العراق. يقول محرر الرسالة بأن الإذاعة والتلفزة تبثان تعليقات تشير إلى تورط قوى أجنبية دون تحديد ملموس لهذه الشبهات. كما أظهرت التلفزة صوراً لبعض الأسلحة التي تحمل علامات صنع أمريكي إلّا أن عددها هزيل. وقد ألقي القبض على رشيد عالي الكيلاني وعلى عدد من أعضاء عائلته. وتضيف أن رشيد عالي كان يعيش في

ظروف تشبه النفي في شمال البلاد. وأن محرر الرسالة قام بزيارته بعد وصوله إلى بغداد ولم تعد له اتصالات مع السفارة.

وتضيف الرسالة بأن اعتقال الكيلاني المعروف بنضاله من أجل التحاق العراق بالجمهورية العربية المتحدة بناء على نموذج الوحدة بين مصر وسوريا يهدف إلى النيل من العناصر التي تؤيد مخطط الانضمام.

ويقول محرر الرسالة بأن السرية التامة المحاطة بمحاكمة المتآمرين المزعومين لها سببان: الأول هزال الأدلة ضد المتهمين وثانياً حماية الواقفين الحقيقيين وراء المؤامرة. وتكشف هذه المعطيات ولاسيما اعتقال رشيد عالي أن المؤامرة جاءت ممن يسمون بالعناصر المؤيدة لناصر. ويذكر هنا بأن الملحق العسكري المصري في بغداد متورط في القضية.

رسالة تقييمية لكل ما ينشر ويذاع في بغداد عبر وسائل الإعلام حول المؤامرة المزعومة في الـ 8 من ديسمبر 1958. الرسالة من سفارة ألمانيا الاتحادية في بغداد بتاريخ 18 ديسمبر 1958 موجهة إلى وزارة الخارجية في بون. موضوعها: المؤامرة المزعومة في العراق.

«كما سبق الإبلاغ عنه تم الإعلان هنا في الـ 8 من الشهر الجاري عبر الإذاعة عن الكشف عن مؤامرة. تعليقات مفعمة أشارت إلى قوى أجنبية قد تكون واقفة وراء هذه المؤامرة دون تحديد هذه الشبهات. كما ذكر أن المحاكمة ضد المتآمرين ستتم أمام محكمة الشعب وأظهرت التلفزة في مساء الـ 8 من ديسمبر بعض الأسلحة التي تحمل علامات صنع أمريكي. إلا أن مجموعة الأسلحة كانت هزيلة إلى حد أنها لا تثير أي اعتبار. ومنذ تلك اللحظة توقف سيل الأخبار الرسمية حول المؤامرة وحجمها والمشاركين

والأسباب.»...

«ألقي القبض على رشيد عالي الكيلاني وعدد من أفراد عائلته لاسيما حفيد كان يشغل هنا منصب نائب مدير البنك الفرنسي بالإضافة إلى عدد من الشيوخ المعروفين الذين تم أطلاق سراح بعضهم. رشيد عالي الذي استقبل لدى عودته في آب باحتفالات شرفية كبيرة تم تهميشه بسرعة من قبل الحكومة وظل يعيش في الشهور الأخيرة في نوع من المنفى في شمال البلاد. قمت بزيارة رشيد عالي بعد وصوله إلى بغداد، وكنت قد كتبت تقريراً حول تلك الزيارة ولم تعد لديه اتصالات أخرى مع السفارة. لكن كان معروفا أن الكيلاني من المناضلين من أجل وحدة سريعة وكاملة للعراق مع الجمهورية العربية المتحدة وكان يقوم هنا بنشاط واسع. إلقاء القبض عليه يستهدف القضاء على العناصر التي كانت تعمل من أجل التحاق العراق بالجمهورية العربية المتحدة على النموذج السوري. ويتم الحديث حالياً عن نية طرد رشيد عالي لمدة خمس سنوات خارج البلاد، أما ابن أخته فقد حكم عليه كما ذكر سلفاً بالإعدام. تنفيذ الحكم أكدته لي شخصية يمكن الارتكان إليها غير أن ذلك تم نفيه مجدداً من طرف آخر.

إلى ذلك يؤدي اعتقال عدد من الشيوخ إلى فرضية أن الحكومة تريد في الوقت نفسه تخويف ما يسمى بالعناصر الإقطاعية الذين هم غاضبون من النظام الجديد لاسيما من إصلاح الأراضي. ويبدو أن بعض الضباط كانوا من بين المعتقلين لكن ليس من ذوي الرتب العالية. كما أنه لا توجد إلى حد الآن أدلة على أن الأمر مرتبط بأنصار العقيد عارف الذي اعتقل في الـ 4 من نوفمبر، عارف لم يكن ولا يتمتع إلى حد الآن حسب كل ما أسمعه بأي دعم يذكر داخل الجيش.

وحقيقة أن المحاكمات المستمرة ضد ما يسمون بالمتآمرين ـ ويتعلق الأمر ربما بـ 30 شخصاً أو أكثر ـ تحاط بسرية تامة من قبل الحكومة يمكن تفسيرها بسببين، من ناحية بهزال الحجج التي تم تبيانها إلى حد اليوم ومن ناحية أخرى بالرغبة في حماية الواقفين الحقيقيين وراء المؤامرة. هذه المعطيات ولاسيما اعتقال رشيد عالي قد تؤشر على أن المؤامرة برمتها انطلقت في جزئها الكبير ممن يسمون العناصر الناصرية. وكما تم الإعلان

عنه سابقاً يبدو أن الملحق العسكري المصري هنا متورط في القضية».

رشيد عالي الكيلاني، رئيس وزراء، ووزير مخضرم في العهد الملكي، حيث شغل العديد من المناصب الوزارية ولعب دوراً كبيراً في إسقاط العديد من الوزارات، والإتيان بغيرها. قاد عام 1941 انقلاباً ضد حكومة ياسين الهاشمي بمعاونة قادة الجيش، العقداء الأربعة صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان و فهمي سعيد وشكل وزارة برئاسته، وعلى أثر ذلك هرب الوصي عبد الإله إلى القاعدة البريطانية في الشعيبة، لكن القوات البريطانية احتلت بغداد وأعادت الوصي عبد الإله إلى العرش من جديد، وهرب الكيلاني إلى خارج العراق، حيث تمكن من الوصول إلى ألمانيا، وبقي فيها إلى ما قبل سقوط برلين حيث هرب إلى سويسرا ومنها إلى السعودية، وأخيراً استقر به المقام في مصر.

وعندما قامت ثورة 14 تموز/ يوليو عام 1958، أصدرت حكومة الثورة قراراً بالعفو عنه، حيث كان قد حكم عليه بالإعدام، واعتبرت حركة أيار/ مايو 1941 حركة وطنية، وأعيد الاعتبار إلى قادتها. وعليه فقد عاد رشيد عالي الكيلاني إلى العراق في الأول من أيلول 1958، بعد غياب دام 17 سنة مكرماً معززاً كأحد أبطال حركة مايس 1941، وقبل عودته قابل الرئيس عبد الناصر، وصرح بعد المقابلة، أنه يشعر بوجوب إقامة الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة.

قام عبد السلام عارف بزيارته في بيته، كما أستقبله عبد الكريم قاسم في مقره، بوزارة الدفاع مرحباً به، بوصفه قائداً لحركة أيار/ مايو 1941، لكن الكيلاني سرعان ما أخذ يشبع رغبته بالحكم، ولم يمضِ على عودته سوى أيام قلائل حتى أصبح داره ملتقى لأصدقائه وأعوانه من القوميين، وكان في مقدمتهم أبن أخيه مبدر الكيلاني، والمحامي عبد الرحيم الراوي، وعبد الرضا سكر، وتُجمع المراجع العراقية أنه كان على صلة وثيقة بسفارة الجمهورية العربية المتحدة.

فُوجئ الشعب العراقي في 8 كانون الثاني/ يناير 1959 بإذاعة بيان من دار الإذاعة جاء فيه: أنه تمّ اكتشاف مؤامرة خطيرة كان مقرراً لها أن تنفذ ليلة 8/ 9 تهدد الأمن الداخلي، هذه المؤامرة هي من تدبير بعض العناصر الفاسدة أُعدت بمساعدة الأجنبي من خارج البلاد، وإن الأدلة، والأموال، والأسلحة التي كانت ستستخدم لتنفيذ هذه المؤامرة قد تم وضع اليد عليها، كما أن الضالعين، والمدبرين لها قد أُحيلوا إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة محكمة الشعب لمحاكمتهم بتهمة الخيانة والتآمر على الوطن.

كما قام تلفزيون بغداد بعرض جانب من الأسلحة، والأموال التي تم ضبطها مع المتآمرين. لم يوضح البيان بادئ الأمر طبيعة المؤامرة، ولا أسماء القائمين بها، ولا الدولة التي كانت وراءها غير أن الراديو ذكر في اليوم التالي، أن الرجعية التي تضررت

مصالحها بسبب قانون الإصلاح الزراعي، والشعارات القومية، كانت وراء المحاولة الانقلابية.

وبعد أسابيع من صدور البيان، أُعلن أن رشيد عالي الكيلاني كان على رأس المحاولة التي ضمت عدداً من الضباط المحسوبين على الجناح القومي، وكان من بينهم ابن أخيه مبدر الكيلاني بالإضافة إلى عدد من شيوخ العشائر، وعدد من الضباط، كان من بينهم طاهر يحيى مدير الشرطة العام وعبد اللطيف الدراجي معاون رئيس أركان الجيش، ورفعت الحاج سري رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية وغيرهم من الضباط. كما تبين للمحكمة أن رشيد عالي الكيلاني كان على اتصال وثيق بسفارة الجمهورية العربية المتحدة، وبشكل خاص مع رجال المخابرات، الملحقين العسكريين عبد المجيد فريد وطلعت مرعي ومحمد كبول.

كان مقرراً تأليف مجلس لقيادة الثورة مؤلفاً من 15 عضواً، وتقرر أيضاً فور نجاح الانقلاب تأليف وزارة جديدة، وإعلان انضمام العراق للجمهورية العربية المتحدة، كما هيأ الانقلابيون الأسلحة المهربة من العربية المتحدة ـ القطر السوري ـ لكي توزع على مناصريهم حال بدء الحركة، كما أُعدت الطائرات العسكرية في سوريا لإسقاط التجهيزات العسكرية في أي منطقة من العراق يكون الانقلابيون بحاجة إليها. وقيل إن الكيلاني تلقى الأموال من السفارة المصرية لتوزيعها على شيوخ العشائر، عن طريق المصرف الوطني للتجارة والصناعة.

مثُل رشيد عالي الكيلاني، ومبدر الكيلاني، وعبد الرحيم

الراوي أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة ـ محكمة الشعب ـ حيث جرت محاكمتهم ليلة 10/9 كانون الأول/ ديسمبر، وصدر الحكم على مبدر الكيلاني، وعبد الرحيم الراوي، بالإعدام، ولم يثبت الاتهام ضد رشيد عالي الكيلاني، وتمت تبرئته من تهمة الاشتراك في المؤامرة، غير أن المحكمة استدعته مرة أخرى يوم 15 كانون الأول/ ديسمبر بتهمة جديدة، هي تحريض دولة أجنبية على القيام بأعمال عدوانية ضد العراق.

بعد أن تقدم كل من مبدر الكيلاني، وعبد الرحيم الراوي برسالة إلى رئيس المحكمة طالبين الحضور إلى المحكمة لتقديم إفادة جديدة عن دور رشيد عالي الكيلاني في محاولة الانقلاب، فاستدعتهما للتحقيق مرة أخرى، حيث تحدثا أمام الهيئة التحقيقية بالتفصيل عن دور رشيد عالي الكيلاني، وهكذا أصبح الاثنان شاهدا إثبات في قضية جديدة. وفي 17 كانون الأول/ ديسمبر صدر الحكم ضد رشيد عالي الكيلاني بالإعدام شنقاً.

وعن مخاوف نظام عبد الكريم قاسم من القوميين والمساعي الوحدوية للمحسوبين عليهم جاءت رسالة ألمانية أخرى على شكل تقرير من السفارة الألمانية في بغداد بتاريخ 25 تشرين الثاني / نوفمبر 1958 مكون من صفحة واحدة لا يحمل توقيعاً ولم تكتب عليه الجهة المرسل إليها.

الفكرة البارزة لهذا التقرير تتمثل في ما يلي: في مساء الـ 4 من تشرين الثاني / نوفمبر أصدر قاسم بياناً أعلن فيه أن السفير العراقي السابق في بون عبد السلام عارف عاد إلى العراق دون

توكيل أو رخصة. ونظراً لمحاولته إلحاق الضرر بالأمن العام فتم اعتقاله اليوم. «لقد علم أن عارف كان على اتصال مع دوائر إمبريالية ويحتمل مع الولايات المتحدة عبر السفارة التركية في بغداد. وثائق المؤامرة التي دبرها عارف ورفاقه ستنشر قريباً. عارف ورفاقه استخدموا بوجه خاص شعارات حزب البعث التي كانت تطالب بوحدة فورية مع الجمهورية العربية المتحدة. وبعد الكشف عن أهداف هذه المجموعة وبعد المظاهرات الحاشدة التي تمت في بغداد ومناطق أخرى في البلاد في الـ 5 من تشرين الثاني / نوفمبر والأيام التالية حصل انشقاق داخل البعث أدى إلى بروز جناح يميني وآخر يساري لجأ إلى دعم قاسم.

تقرير من بغداد بتاريخ 25 نوفمبر 1958 مكون من صفحة واحدة لا يحمل توقيعاً ولم تكتب عليه الجهة المرسل إليها.

«مساء الـ 4 من نوفمبر صدر بيان عن قاسم ورد فيه أن «الكولونيل السابق عارف السفير العراقي في بون قد وصل إلى العراق دون توكيل أو رخصة. ونظراً للاهتمام العام وتكرار محاولته الإخلال بالنظام تم اعتقاله اليوم. سيقدم اليوم أمام المحكمة بسبب تهديد أمن البلاد. كل شخص يجب أن يعلم بأن مصلحة الشعب وأمن الجمهورية العراقية تعلو على المصالح الفردية» لقد انكشف أن عارف له اتصالات مع أوساط إمبريالية ربما مع الولايات المتحدة عبر السفارة التركية في بغداد، وينتظر قريباً نشر وثائق مؤامرة عارف وأنصاره. عارف ومجموعته استخدموا لأهدافهم شعارات حزب البعث الداعية إلى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة. بعد الكشف عن أهداف هذه المجموعة وبعد المظاهرات الجماهيرية التي حصلت في بغداد وجميع مناطق البلاد في الـ 5 من نوفمبر والأيام التالية وقع انقسام داخل البعث إلى جناح يميني وآخر يساري تحول إلى مساندة قاسم.

البعث الذي كان دوماً في موقع هجومي تم دفعه إلى موقف دفاعي. جماهير الشعب التفت بوضوح حول قاسم وطالبت بعقاب صارم للمتآمرين.

وبعد أقل من شهر على تلك الوثيقة جاء تقرير ألماني آخر مكون من 3 صفحات ويحمل في آخره توقيعاً باليد غير مقروء. التقرير حرر في بغداد بتاريخ 12 كانون الأول/ ديسمبر 1958 وهو يقول بأن الوضع السياسي الداخلي يواجه اضطرابات جديدة إذ تم كشف النقاب في الـ 5 من كانون الأول/ ديسمبر عن مؤامرة أعلن عنها بصفة رسمية في بيان صادر عن رئيس الوزراء في الـ 8 من الشهر نفسه والتي كانت ستنفذ في الـ 9 و الـ 10 من كانون الأول/ ديسمبر.

المدبرون لهذه المؤامرة هم في المقام الأول الولايات المتحدة مع إشراك كافة الدول المجاورة للعراق. والصحافة العراقية تربط بين الزيارة المعلن عنها لنائب وزير الخارجية الأمريكي رونتري إلى بغداد، والمؤامرة. أما هدف المؤامرة فتمثل بوجه خاص في تنظيم اضطرابات في كركوك بمساعدة الفرقة الثانية المرابطة هناك. ولتأمين الحدود كان مبرمجاً أن تتدخل كل من تركيا وإيران فوراً. وحتى الجمهورية العربية المتحدة مشاركة هي الأخرى في المؤامرة الجديدة. ومن بين المنظمين الأساسيين داخل العراق هناك مستشار سفارة الجمهورية العربية المتحدة (عزام) وهو سوري ومن عائلة خالد عزام إضافة إلى قنصل الجمهورية العربية المتحدة (خليل) وهو أيضاً سوري يتولى أنشطة ربط العلاقات مع الدول الاشتراكية في بغداد. ويتم التكتم عن مشاركة الجمهورية العربية المتحدة في هذه المؤامرة،

والمؤكد هو أن جميع الأسلحة المصادرة تأتي من الجمهورية العربية المتحدة وتم نقلها عبر الحدود السورية العراقية وهي من صنع بريطاني أمريكي. كما عثر لدى شخصين معتقلين في الـ 8 من كانون الأول/ ديسمبر على رسائل من المكتب الثاني للجيش السوري.

يشير التقرير في فقرته الثالثة إلى العناصر العراقية المشاركة في المؤامرة تحت غطاء الشعارات القومية والوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة من أجل القضاء على حكومة قاسم. بل وهناك وزيران اثنان مشاركان في المؤامرة لم يذكر أسميهما. يقول التقرير إن الخطر الكامن وراء هذه المؤامرة الخامسة والأخطر يتجلى في تورط أجزاء من الجيش في الإعداد لها. وإلى جانب الاعتقالات تمت مصادرة أسلحة ووثائق وأموال مصدرها البنك الفرنسي في بغداد.

تقرير مكوّن من 3 صفحات ويحمل في آخره توقيعاً باليد غير مقروء. التقرير حرر في بغداد بتاريخ 12 ديسمبر 1958.

«يواجه الوضع السياسي الداخلي قلاقل متجددة. في الـ 5 من ديسمبر تم الكشف عن مؤامرة أعلن عنها رسمياً في الـ 8 من ديسمبر في بيان صادر عن رئيس الوزراء والتي كانت ستنفذ في الـ9 والـ10 من ديسمبر.

منفذو ومنظمو هذه المؤامرة كانوا في المقام الأول الولايات المتحدة مع إشراك جميع الدول المجاورة للعراق. الصحافة العراقية أثارت الزيارة المعلن عنها لنائب وزير الخارجية الأمريكي Rowntree إلى بغداد في ارتباط مع هذه المؤامرة. هدف المؤامرة تمثل في تنظيم تمرد لاسيما في كركوك بمساعدة الوحدة الثانية المتمركزة هناك. و«لتأمين الحدود» وجب على تركيا وإيران أن تتدخلا بسرعة. وحتى الجمهورية العربية المتحدة

متورطة في هذه المؤامرة الجديدة. بين المنظمين الفاعلين داخل العراق هناك سفير الجمهورية العربية المتحدة عزام وهو سوري وأحد أقارب خالد عزام إضافة إلى قنصل الجمهورية العربية المتحدة خليل وهو أيضاً سوري كانت له أنشطة بارزة في ربط اتصالات مع الدول الاشتراكية في بغداد. مشاركة الجمهورية العربية المتحدة في هذه المؤامرة تحاط بالسرية ولا ينشر عنها شيء. الأمر المؤكد هو أن جميع الأسلحة المصادرة تأتي من الجمهورية العربية المتحدة عبر الحدود السورية العراقية والتي هي من صنع أنجلو أمريكي. وعثر لدى شخصين تم اعتقالهما في الـ 8 من ديسمبر على مخطوطات للمكتب الثاني للجيش السوري.

ومن الجانب العراقي شارك في المؤامرة ممثلون عن الجناح اليميني للأحزاب المدنية الذين تحالفوا مع القوى الرجعية داخل البلاد وأعداء حكومة قاسم في الخارج والذين عملوا تحت غطاء الشعارات القومية مثل الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة على تنحية حكومة قاسم. ويبدو أن وزيرين متورطين في المؤامرة إلّا أن أسماءهما لا تعرف مثل أسماء الذين اعتقلوا بسبب هذه المؤامرة. رسمياً تم الإعلان عن حقيقة وجود مؤامرة.

خطر هذه المؤامرة الخامسة إلى حد الآن والأكثر جدّية يكمن في أن أطرافاً من الجيش شاركت في الإعداد لها. المدير العام لقوى الشرطة أقيل من منصبه بالإضافة إلى قائد الشرطة في محافظة بغداد. العناصر القيادية تم اعتقالها كما أن اعتقالات إضافية ماضية على قدم وساق. وصودرت أسلحة ووثائق وأموال مصدرها البنك الفرنسي في بغداد. السلوك المتردد لقاسم في مواجهة الرجعية والمتآمرين المكشوفين إلى حد الآن يؤثر سلباً على الاستقرار الداخلي. قاسم يحاول بناء «ديمقراطية للجميع» إلى أن أظهرت له هذه المؤامرات المخاطر المرتبطة ببقاء الجمهورية. فهو يتردد مثلاً في تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة ضد الخونة لنظام نوري السعيد فهو ما يزال يعتبر عارف «صديقاً» ويؤجل المحاكمة المرتقبة. الوزارات والجيش لم يشهدوا أي عمليات تطهير ملموسة. فالمدير العام للقسم السياسي في وزارة الخارجية كان بمقدوره وصف نوري السعيد في تقرير نشر في صحيفة «البلاد «ك» إصلاحي في العراق»...

علاقات السياسة الخارجية مع الدول الرأسمالية لم تسجل أي تغيرات. وفد عراقي أبرم اتفاقية تجارية في الهند تشتري بموجبها الهند 85.000 طن من التمور. وزارة التنمية أصدرت بياناً قالت فيه إن سلسلة من الشركات من بلدان رأسمالية لم تعد تقوم خلافاً للاتفاقيات بمهامها.»

الملفت في جميع الوثائق الألمانية بالتحديد هو أن أياً منها لا يأتي على ذكر أي من المعلومات التي تأكدت لاحقاً عن طبيعة وعمق العلاقة التي أثبتت الوقائع التاريخية صحة وجودها بين عبد السلام عارف والجمهورية العربية المتحدة، كما أن أياً منها لا يتناول ما اعترف به العديد من زملاء عارف ومعاصريه من توافق بلغ حد التنسيق والتعاون بين البعثيين بقيادة عارف والأجهزة الأمريكية في المنطقة.

هذا ما أورده حازم صاغية في الطبعة الثانية من كتابه: (بعث العراق/ سلطة صدّام قياماً وحطاماً) الصادر عن دار الساقي بيروت، حيث تحدث عن «دعم المخابرات الأمريكية المهجوسة يومها بمحاربة الشيوعية. واعتراف علي صالح السعدي في مذكراته بأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (السي أي إيه)، زودت البعثيين قوائم بأسماء الشيوعيين لتصفيتهم».

ويستمر تعقب الوثائق الألمانية التي ترصد الانعكاسات الدور الإقليمي في الأحداث والمحاولات الانقلابية في العراق، وقد جاء التقرير من بغداد بتاريخ 16 اذار / مارس 1959 مكون من 4 صفحات عنوانه: تفاصيل حول التمرد في الموصل. يقول

التقرير إن من بين الحقائق التي أظهرها التمرد ما يلي:

1- صلابة القوى التقدمية التي كانت قادرة على القضاء على المؤامرة الرجعية الإمبريالية

2- ضعف الرجعية

3- ضعف الحكومة العراقية

4- ضرورة تنفيذ الطلبات التي ترفعها القوى التقدمية

5- عدم صدقية بعض وحدات الجيش لاسيما بعض الضباط القياديين

6- مشاركة الجمهورية العربية المتحدة

7- مشاركة ضباط أتراك وإيرانيين وأمريكيين

يذكر التقرير بأن وفوداً كثيرة انتقلت إلى بغداد لإطلاع السلطات هناك على ما يجري في الموصل وهذه التحذيرات لم تؤخذ على محمل الجد مما عزز شوكة أعداء الجمهورية. وتقول مصادر موثوق بها أنه تم إخبار السلطات المسؤولة وقاسم في الـ 23 من فبراير بأن ناصر يستعد لتنفيذ انقلاب يطيح بحكومة قاسم. ويشمل المخطط التسبب في اضطرابات داخل كبريات المدن العراقية لاسيما في الموصل.

وقد بدأت المؤامرة حسب التقرير باتصالات منتظمة بين شخصيات رسمية سورية وعراقية وأخرى بين أعضاء في المكتب الثاني السوري وقائد المنطقة الشمالية للجيش العراقي. ... بعد عدة تفاصيل يشير التقرير إلى أنه في ليلة الـ 5 من آذار/ مارس زادت حركة تهريب الأسلحة عبر الحدود السورية. وسلسلة من الأسلحة المتوفرة لدى المتآمرين مصنوعة في بور سعيد وغالبية الرشاشات من نوع Vickers.

يصف التقرير فيما بعد تسلسل أحداث التمرد والقضاء عليه من قبل الجيش العراقي. وفي الفقرة الأخيرة يشير التقرير إلى أن ناصر كان متورطاً

في المؤامرة إلى جانب ضباط أتراك وإيرانيين وأمريكيين مما جعل غضب الجماهير ينصب على المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة.

في شباط/ فبراير من عام 1959 حلت القطيعة بين أحزاب التحالف الجمهوري الحاكم فاستقال الوزراء القوميون والمحافظون، ومن بينهم فؤاد الركابي. لتبدأ بعد ذلك سنة عرفت بعام محنة البعثيين في العراق. فقد شعروا بفقدان المرجعية الفكرية والسياسية في دمشق بعد أن جرى حل الحزب في سوريا، وتردت علاقات رفاقهم السوريين بالقيادة الناصرية، ليتوج ذلك كله بتمرد الضابط القومي عبد الوهاب الشوّاف في الموصل في آذار/ مارس أدت إلى مذبحة نالت من البعثيين عميقاً.

وزاد من إضعافه على الساحة الشعبية العملية التي نظمتها قيادته لاغتيال قاسم، ففي 7 تشرين الأول/ أكتوبر، حاولت مجموعة كان في عدادها بعثي في الثانية والعشرين من عمره اسمه صدام حسين التكريتي اغتيال الزعيم قاسم، ولكن المحاولة باءت بالفشل، فقتل من بينهم عبد الوهاب الغريري وأصيب البعض الآخر وفر الباقون إلى سوريا ومصر.

تعكس الوثائق الفرنسية تلك الحقبة بما تراه فيها من أبعاد تؤثر كما تتأثر بها على حد سواء، وهذا ما نقرأه في وثيقة تحمل تاريخ ١٥ تموز/ يوليو 1958 من السفارة في واشنطن تحمل توقيع السيد فاند.. وهي تقول: زملائي في إيران وتركيا يتابعون بأهمية تطور الوضع في الشرق الأوسط. والسيد أردلان.. الذي كان وزيراً للخارجية في طهران يؤكد أنه أعطى بنفسه قبل أسابيع معلومات

لسفارة الولايات المتحدة عن المؤامرة التي يتم التحضير لها في بغداد مع لائحة بأسماء الجنرالات المستعدين لتولي السلطة.

كما أبدى انزعاجه لأن الولايات المتحدة لم تبد أي اهتمام بمعلوماته. وتشير الرسالة إلى أن السيد أرغوبلو.. التركي الجنسية يأسف بأنه إذ لم تقدم الولايات المتحدة على تدخل عسكري فإن الشرق الأوسط سيقع برمته تحت سلطة الرئيس جمال عبد الناصر. كما تتحدث الوثيقة عن صلات قائمة بين جنرالات أتراك وعراقيين. كما تشير إلى الوضع في لبنان وكيف طلب الرئيس كميل شمعون من تركيا التدخل في حال لم تتدخل القوى الغربية ولم تف بالتزاماتها. ثم تختتم بالحديث عن اجتماع حلف بغداد في أنقرة لاتخاذ موقف موحد تجاه المتمردين العراقيين (الانقلابيين).

برقية واردة من واشنطن
إلى الشؤون الخارجية
1958-7-15

إن زميليّ الإيراني والتركي يتابعان ببالغ القلق تطور الأحداث في الشرق الأوسط.

السيد «أردلان» ، الذي كان قبل أسابيع قليلة وزيراً للشؤون الخارجية في «طهران»، يذكر أنه قام بنفسه منذ شهور بإعطاء السفير الأمريكي في «طهران» تفاصيل دقيقة عن المؤامرة الجاري تدبيرها في «بغداد»، إضافة إلى قائمة بالعقداء المستعدين لتولي السلطة. وهو يشكو من أن أحداً لم يبال بتحذيراته في «واشنطن».

من جهة أخرى، حظيت عصر 14 يوليو بمقابلة طويلة مع السفير التركي،

وفيها أبدى السيد «أرغوبلو» استياءه من تردد السياسة الأمريكية، في نظره، حيث أن الشرق الأوسط مرشح للسقوط بالكامل في القبضة الناصرية، في غياب عمل عسكري فوري. إن الموقف بالغ السوء، لا في «العراق» وحده، بل أيضاً في «الأردن» و«الكويت» و«السعودية»، ولا يمكن أن يوصف بالامتياز في بلده هو «تركيا»، فـ «تركيا» تعاني من أزمة اقتصادية طاحنة، بينما لا تفعل «الولايات المتحدة» سوى القليل لمساعدة حليفتها الشرقية الرئيسية. قبل أسابيع قليلة تم اعتقال 20 ضابطاً تركيا، وظهرت أدلة على اتصالهم بالعقداء السوريين والمصريين، واستعدادهم لتولى السلطة هم أيضاً.

الموقف اللبناني يشغل بال الأتراك بصفة خاصة، وقد توجه الرئيس «شمعون» قبل حوالى 15 يوماً إلى الرئيس «جلال بيار»، يسأله إن كان بوسعه التعويل على التدخل العسكري التركي، إذا ترددت القوى الغربية في الوفاء بالتزاماتها. وقد أرسلت الحكومة التركية لتوها الرد مع مبعوث إلى «بيروت». إن «تركيا» تمنح «لبنان» كل تأييدها، لكنها لا ترى في نفسها الأهلية للتدخل، في حالة امتناع «الولايات المتحدة».

أما عن الوضع الداخلي اللبناني فمن الصعب الحكم عليه بتفاؤل. يقول السيد «أرغوبلو» إن الرئيس «شمعون»، بعد أن اقتنع أخيراً باختيار الجنرال «شهاب» خليفة له، نصح الأخير بتعيين رئيس وزراء مسلم يتمتع بقبول الغرب، وذكر بين أسماء أخرى اسم السيد «أحمد الداعوق»، السفير اللبناني السابق في «باريس». فرد الجنرال «شهاب» بأنه سيضع على رأس الحكومة إما السيد «رشيد كرامي» أو السيد «صائب سلام»، أي زعيمي التمرد والحزب الناصري. في تلك الظروف سيكون مصير «لبنان» تحت قيادة قائد الجيش الحالي معرضاً للخطر، وهو ما يقلق «أنقرة» كثيراً.

ثم جاءت الوثيقة الفرنسية التالية في هذا المحتوى في اليوم التالي مباشرة، أي بتاريخ 16 تموز / يوليو من عام 1958 من العاصمة الإيرانية، وهي تؤكد أن طهران أصبحت بين

أمبراطوريتين حمراوين. زعماء العراق الجدد موالين للشيوعية. أحداث بغداد ستقضي على لبنان. وتحامل إيران على بريطانيا والولايات المتحدة اللتين لم تقوما بأي شيء لتدارك ذلك. وسفير إيران في واشنطن كان أطلع قبل أشهر سفير الولايات المتحدة في طهران على المؤامرة التي تحاك في بغداد وأن السفير التركي كان يرى أنه في حال عدم تدخل عسكري مباشر فإن الشرق بأكمله سيقع تحت سيطرة ناصر. الوضع في بيروت يقلق تركيا، الرئيس شمعون انضم إلى موقف شهاب لكنه اختار رشيد كرامي مما يقلق تركيا.

برقية صادرة
الشؤون الخارجية، مكتب أفريقيا والشرق الأوسط
«باريس»، 16 يولية، 1958
إلى السفارة الفرنسية، «بيروت»
وتنسخ إلى «أنقرة» و«طهران»
أتشرف بأن أبلغكم فيما يلي فحوى برقية وردت من «واشنطن» بتاريخ 15 يولية.

لقد قام السفير الإيراني في «واشنطن» بإبلاغ السيد «ألفان» بأنه نقل منذ عدة أشهر إلى السفير الأمريكي في «طهران» معلومات عن المخطط الذي كان يتم تدبيره في «بغداد».

ومن جانبه قال السفير التركي إن الشرق الأوسط، في غياب عمل عسكري، يبدو مهيأً للسقوط السريع في قبضة «ناصر». إن الموقف في «بيروت» يشغل «تركيا»، فهذا البلد يمد «لبنان» بالتأييد، وهو مستعد للتدخل إلى جانب «الولايات المتحدة». يرى السيد «أرغوبلو» أن السيد «شمعون» يؤيد الجنرال «شحادة (؟) ـ الخط غير واضح بالمرة، وأرجو التصحيح من مصادركم الأخرى» خليفة له، كما أنه ينصحه بتنصيب السيد

«أحمد الداعوق (؟)» رئيساً للوزراء، بينما كان من شأن الجنرال أن يجيب بأنه يفضل «رشيد كرامي» أو «صائب سلام». وتلك الميول تقلق «أنقرة».

أضاف السيد «أرغوبلو» أن هناك اتجاهاً في «تركيا» يهدف إلى توسيع حلف «بغداد» بحيث يضم «الولايات المتحدة» و«فرنسا» و«إسرائيل». وقد أبرز السيد «أرغوبلو» الخطر الناصري، مشدداً على «جحافل» المدرسين والفنيين التي أرسلتها «القاهرة» إلى «ليبيا» و«السودان» بالأخص. كما تتعرض «تونس» لنفس التغلغل، وإن بدرجة أقل. لن تتمكن «تركيا» طويلاً من مقاومة حصار يتخذ كل يوم أبعاداً أكثر درامية.

لا شك أن الاتحاد السوفياتي أصبح على مقربة كبيرة من دائرة الحكم العراقي بعد انقلاب 14 تموز/ يوليو من عام 1958، خصوصاً بعد إقامة التحالف الشديد والواضح بين الزعيم عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي هناك، وبالتالي فقد كان معنياً كذلك بمراقبة مصادر الخطورة التي يتعرض لها نظام الحكم الجديد في بغداد، وهكذا نلاحظ أن وكالة تاس الحكومية الرسمية أخذت تنقل وقائع وأحداثاً تهدد بتنامي التهديد الإقليمي الذي يواجه حكومة قاسم في تلك الفترة.

وهكذا نجد بين تقارير الوكالة الحكومية السوفياتية:

رسالة في العاشر من آذار مارس من عام 1959 تتحدث عن مظاهرات عراقية حاشدة تجمعت أمام مبنى السفارة المصرية في العراق مطالبة بطرد موظفيها وعدم التدخل في الشؤون العراقية عبر تصريحات معادية للقادة العراقيين. مشيرة بذلك إلى التدخل المصري المباشر في الشؤون الداخلية العراقية.

ثم تبعت الوكالة الإعلامية السوفياتية الرسمية تاس ذلك بتغطية شاملة لما يعلنه راديو بغداد في 16-3-1959 عن أن إذاعة دمشق قد أعلنت عن محاولة الانقلاب العسكري التي استهدفت قلب النظام القائم في العراق قبل أن تعلم به الحكومة العراقية نفسها. وكأنها تؤكد بهذا على التدخل السوري المباشر في الشؤون الداخلية لبغداد.

وفي اليوم ذاته 16-3-1959 أصدرت وكالة تاس السوفياتية الحكومية تقريراً رسمياً آخر يقول، حسب الأنباء السورية، إن غرفة عمليات التمرد العراقي تقع في منطقة (سرسنك) في الجبال المحاذية للموصل حيث من عادة الملك فيصل أن يستجم. وهي تدعو في البيان الشباب العراقي أن يظل مؤمناً بالقومية العربية والمقدرة على حمل السلاح ومساعدة الثورة هناك.

حسب الأنباء السورية غرفة عمليات التمرد العراقي في منطقة (سرسنك ؟؟؟) في الجبال المحاذية للموصل حيث الملك فيصل كان يستجم.
في البيان طلب من الشباب العراقي أن يظل مؤمناً بالقومية العربية والمقدرة على حمل السلاح ومساعدة الثورة 16-3-59.

وإن كانت هذه الايحاءات بمجموعها غير كافية فقد تبعتها بنشر تصريحات أدلى بها الزعيم الشيوعي الشهير آنذاك خالد بكداش في 23-3-1959 يؤكد من خلالها أن ما حصل في العراق كان بدعم أطراف من الجمهورية العربية المتحدة و بعض المتورطين العراقيين والإمبريالية وأن هدف ذلك شن حملة شعواء ضد الشيوعيين.

الأنباء السورية تؤكد قصف الطائرات لقوافل اللاجئين إلى الحدود السورية من الموصل 2-3-59.

- خالد بكداش يصرح ما حصل في العراق كان بدعم أطراف في العربية المتحدة وبعض المتورطين العراقيين والإمبريالية وأن هدف ذلك شن حملة شعواء ضد الشيوعيين 23-3-59

وأخيراً تدق الوثائق السوفياتية اسفينها في نعش التدخل والنفوذ الإقليمي في شؤون العراق حين تعلن في تقرير لها يحمل تاريخ 6-4-1959 أن الراديو السري للمتمردين والذي أطلق عليه لقب «صوت العراق الحر» يبث من محاذاة مدينة دير الزور السورية وقد قرأ مجموعة من البيانات التي تحدث فيها عن اشتعال معارك مزعومة بين قوات رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم والمتمردين العسكريين هناك.

الراديو السرّي للمتمردين والذي أطلق على نفسه اسم «صوت العراق الحر» والذي يبث من محاذاة مدينة دير الزور السورية قرأ مجموعة بيانات تحدث فيها أنه بين قوات رئيس الوزراء قاسم والمتمردين العسكريين تدور معارك 6-594-.

وهكذا تشير الوثائق بوضوح إلى حجم الدور الإقليمي الذي لا يمكن تجاهله فيما شهده العراق من أحداث وانقلابات دامية، كما تشير أيضاً بما لا لبس فيه إلى الدور العراقي النشط والفاعل جداً فيما شهدته المنطقة برمتها من أحداث وانقلابات وخصوصاً

على مستوى سوريا التي لا شك تستدعي منا تناولها بإسهاب في الجزء التالي من هذا الفصل.

يقول الباحث والسياسي المخضرم وليد المعلم في كتابه (سورية (1918- 1958)، الطبعة الأولى، دمشق، 1985، صفحة 117- 133)، «إن اللواء محمد سامي حلمي الحناوي كان على صلة مع العراق، ولما قام بالانقلاب في 14-8-1949 أي بعد أشهر فقط من انقلاب حسني الزعيم، دعا إلى وضع دستور جديد، وأعلن أنه لن يتدخل. وهنا طالب العراق بضم سورية إليها. وبعد يومين على الانقلاب سلّم سامي الحناوي السلطة رسمياً إلى هاشم الأتاسي الرئيس الأسبق الذي أذاع فوراً تشكيل الوزارة، ثم أعلن الحناوي أن مهمته الوطنية المقدسة قد انتهت، وأنه سيعود إلى الجيش، ولكنه عاد مجدداً بعد النكسات التي أصابت جهود زعامة حزب الشعب لإقرار الصيغ الدستورية الكفيلة بإعلان الاتحاد مع العراق.

اتفق أقطاب الحزب مع اللواء (سامي الحناوي) على قيام الجيش باعتباره الورقة الأخيرة المتاحة في أيديهم، بالتحرك لتحقيق هذا الهدف، وبتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 1949 وجه اللواء سامي الحناوي دعوة إلى خمسة من كبار الضباط للاجتماع به لمناقشة موضوع الاتحاد السوري ـ العراقي، فشعر هؤلاء بأن حضورهم يعني وضعهم تحت سلطة قائد الجيش فيفرض عليهم ما يريد، فاتخذوا التدابير اللازمة لاعتقاله، وبالفعل اعتقل الحناوي وأسعد طلس وآخرون من أنصارهما».

اشترك أديب الشيشكلي مع حسني الزعيم في الانقلاب الأول في (30 آذار/ 1949)، لكنهما اختلفا فصرفه الزعيم من الخدمة، كما اشترك مع الحناوي في الانقلاب الثاني في (14 آب/ أغسطس 1949) والذي عينه قائداً للواء الأول برتبة عقيد، لكن الشيشكلي لم يحقق في الانقلابين طموحه الشخصي، ارتبط الشيشكلي بصلات قرية مع العقيد أمين أبو عساف والنقيب فضل الله أبو منصور اللذين ساهما في اعتقال سامي الحناوي، ومهدا الطريق لأديب الشيشكلي المسيطر على مجلس العقداء، لمنازعة رئيس الدولة هاشم الأتاسي على السلطة، حيث أصدر الشيشكلي في صباح (19 كانون الأول/ ديسمبر 1949) بلاغاً بتوقيعه، أكد فيه إقصاء سامي الحناوي وأسعد طلس عن القيادة، لتآمرهم على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري.

عُرف عهد الانقلاب الثالث بعهد الحكم المزدوج (أديب الشيشكلي وهاشم الأتاسي)، ولما كان الشيشكلي عضواً في مجلس العقداء ومسيطراً عليه فقد حل هذا المجلس وألّف بديلاً عنه مجلساً أسماه المجلس العسكري الأعلى.

وهكذا دخلت البلاد في عهد الانقلاب الرابع. ففي ليل 31 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951 تمت خطوة الشيشكلي الحاسمة في الطريق إلى الحكم إذ اعتقل رئيس الوزراء معروف الدواليبي وزج به وبمعظم أعضاء وزارته في السجن، واعتقل رئيس مجلس النواب وبعض النواب، فما كان من رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي إلا أن قدم استقالته.

يقول الدكتور معروف الدواليبي في مذكراته: «كشف العراقيون اتصال أديب الشيشكلي ببعض الضباط العراقيين الذين كانوا ملحقين عسكريين في سورية، وتفاهم معهم على إحداث انقلاب في العراق وضمه إلى سورية، على أن يجعل الضابط الذي يقوم بالانقلاب نائباً لرئيس الجمهورية. وصادف أن الضابط الذي اتصل به الشيشكلي كان من أنصار القصر الملكي في العراق. فبلّغ الخبر إلى القصر وكتمه عن غيره.

طلب القصر الملكي العراقي إلى الضابط الذي اتصل به الشيشكلي أن يقبض المبلغ المتفق عليه مع الزعامة السورية، ثم أجرى البلاط اتصالاً بهاشم الأتاسي واتفق معه على أن يحدث تمرداً أو ثورة في جبل الدروز عن طريق منصور بن سلطان باشا الأطرش ضد الشيشكلي، برئاسة الحكومة السورية غير المستقيلة، وقالوا لهاشم الأتاسي: أرسل لنا مندوباً بالنيابة عنك وسنقبل به.

أرسل الأتاسي إليهم صبري العسلي ليتفاوضوا معه على تفاصيل بدء الثورة في جبل الدروز. في هذه الأثناء كان أديب الشيشكلي يفاوض الوزارة التي لم تستقل بعد انقلابه، ثم أطلق سراح أعضائها بعد التأكد من الترتيبات الجارية لإعلان ما عرف بثورة الدروز بين العراق ومنصور بن سلطان باشا الأطرش.

أطلقت في سوريا دعوة للاستفتاء على الدستور الذي وضعه أديب الشيشكلي. وكان المؤتمر الأول في حمص حيث اتخذ قرار

برفض الدستور الذي اقترحه أديب الشيشكلي. وفي آخر المؤتمر جاء رسول من العراق يدعو المؤتمرين للتعاون مع بغداد ضد الشيشكلي، بحجة أن فرنسا اتصلت به ليحدث انقلاباً في العراق بالاتفاق مع انجلترا وأميركا فقرَّر العراقيون إزالته».

ويقول خير الدين الزركلي في الصفحات 286،285 من الجزء الأول من كتابه (الأعلام) الصادر عن ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عام 1980 «ولما شعر الشيشكلي بأن زمام الأمور أفلت من يده، كلف أحد أعوانه بالاتصال مع الحكومة اللبنانية لقبوله كلاجئ سياسي ثم اتخذ ترتيبات مغادرته لسورية وسطر كتاب استقالته وسلمه الى الزعيم شوكت شقير، وتوجه إلى بيروت في 25 شباط/ فبراير 1954 ناجياً بنفسه إلى المملكة العربية السعودية.

انتخب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية العربية السورية في 1943/8/17، وهو أول زعيم وطني تولى رئاسة الجمهورية السورية وبقي على رأسها حتى انقلاب حسني الزعيم عام 1949 حيث انتقل القوتلي إلى مصر، واستقر في الإسكندرية، حتى تغيرت الأوضاع في سورية بعد رحيل الشيشكلي وتنامي الحركة القومية العربية المؤيدة لمصر، فعاد إلى دمشق وانتخب رئيساً للجمهورية عام 1955 للمرة الثالثة.

في عام 1958 قصد القاهرة على رأس وفد من سورية، فاتفق مع رئيس الجمهورية هناك الرئيس جمال عبد الناصر على توحيد

القطريـن وتسـميتهما (الجمهوريـة العربيـة المتحـدة)، وتنازل عن منصبـه لصالـح الوحدة، وانتخب عبد الناصر رئيسـاً لها، وقد أُطلق عليـه لذلـك لقـب المواطـن العربـي الأول. تنقل بعد قيـام الوحدة بين سـوريا ومصر وأوروبـا، وعندما وقع انقلاب الانفصال في 28 أيلول/ سـبتمبر 1961 كان فـي جنيـف، فعـاد إلى دمشـق بطلب من حكومـة الانفصـال، وبقي في دمشـق حتى انقـلاب 8 آذار/ مارس 1963 حيـث غادرها إلى جنيف مجدداً وبعد عـام انتقل إلى بيروت واسـتقر فيهـا حتـى وافتـه المنيـة متأثـراً بمرضـه.

يقول باتريك سـيل في كتابه (الصراع على الشـرق الأوسـط). إنه إبّان الوحدة السـورية المصرية كان صـلاح جديد برتبة رائد في سـرب للطيـران الليلـي، وقـد نقل هذا السـرب أواخـر عام 1959م إلـى مصر. وكان قد أصاب جديد وأربعة من رفاقه شـعور بالصدمة والسـخط ضـد عفلـق والبيطـار، مؤسسـي حـزب البعـث، اللذيـن اتخـذا قرار حـل الحزب سـنة 1958م، وقرر جديد ورفاقـه (محمد عمران ـ حافظ الأسـد ـ عبد الكريـم الجندي ثلاثة علويون وواحد إسـماعيلي ويقـال إن أحمـد الميـر كان مـن مؤسسـي اللجنـة) أن يقيمـوا تنظيماً سـرياً أطلقوا عليه اسـم (اللجنة العسـكرية)، وكانت أهدافهـم الظاهرة هي: إعادة بناء حزبهم المشـتت، ووصول حزب البعـث إلى السـلطة، ومـن ثـم النظـر فـي أمـر الوحـدة العربيـة.

بعـد الانفصـال (28 أيلول/ سـبتمبر 1961) أودع صلاح جديد وزمـلاؤه السـجن في مصـر، ثم أطلق سـراحهم فـي عمليـة مبادلة

مع مجموعة من الضباط المصريين المحتجزين في سورية، وصرفتهم القيادة العليا الجديدة ومجموعة من الضباط البعثيين من الجيش، فراح جديد ورفاقه يعملون بشكل جدي على توسيع التنظيم السري الذي بدأوه في القاهرة، وجرت اتصالات بينهم وبين عفلق مؤسس حزب البعث، إذ حصلوا منه على تعهد بدعمهم للقيام بانقلاب على حكومة الانفصال.

ساهم صلاح جديد بصفته واحداً من ضباط اللجنة العسكرية في انقلاب 8 آذار/ مارس 1963م، واستطاع ورفاقه البعثيون الوصول إلى الحكم، والقضاء على كل مقاومة منظمة لحكمهم.

ورقي جديد إلى رتبة لواء في الجيش، وفي عام 1964م استقال منه وانضم إلى الجناح المدني، وأطلق عليه اسم الرفيق صلاح جديد، وفي مؤتمر حزب البعث في نيسان 1964م انتخب أميناً مساعداً للحزب، وكانت هذه أول مرة يصعد فيها بعثيون عسكريون إلى القيادة.

كان الرفيق جديد يمثل اليسار الماركسي المتطرف في قيادة الحزب، ويطلق الشعارات اليسارية المتطرفة، وقد مهد لصدور قرار التأميم عام 1965م، واستطاع أن يقلب معركة الحزب بين الجناحين العسكري والمدني، ولكن تحت شعار الصراع بين اليسار واليمين، وبذلك استطاع كسب المعركة لمصلحته، وبدأ يفرض إرادته على الحكم ضمن شرعية حزب البعث ونظامه الداخلي، وكان ينادي بالاشتراكية العلمية والحزب القائد والجيش العقائدي.

لقد أقصي أمين الحافظ، الذي سمي رئيساً لمجلس الرئاسة والأمين العام للقيادة القطرية والقائد العام للجيش ورئيس الوزراء، بعد أن انحاز هذا إلى عفلق وتخلى عن اللجنة العسكرية، في لعبة الصراع على السلطة، وهي خطوة وضعته فوراً على طريق المجابهة مع صلاح جديد، الذي كان سيد القرار في الشؤون السورية منذ أواخر صيف 1965م، حيث استطاع أن يبني لنفسه قاعدة شخصية هامة، عندما قام بمراقبة الجهاز الحكومي من خلال صديقه (يوسف زعيّن) الذي عينه رئيساً للوزراء، وكذلك التنقلات والترفيعات العسكرية بواسطة وزير الدفاع حمد عبيد، وأخيراً من خلال رفيقه في اللجنة العسكرية حافظ الأسد وجهازه الحزبي في القوات المسلحة. كان جديد مطمئناً إلى ولاء هذه القوات. وهكذا كان جديد يحكم الجيش باسم الحزب ويتسلط على الحزب باسم الجيش.

بتاريخ 23 شباط/ فبراير 1966م قام صلاح جديد ورفاقه بالانقلاب على أمين الحافظ، فأمسك جديد بالسلطة وبات الجميع في الحزب والجيش والجهاز الحاكم من جماعته، علماً بأنه ظل محتفظاً بمنصبه الحزبي (الأمين العام القطري المساعد)، أما الواجهة الجديدة فكان رئيس الدولة نور الدين الأتاسي».

ضياع الجولان في حرب 5 حزيران/ يونيو 1967م، وكانت أصابع الاتهام تشير إلى وزير الدفاع حافظ الأسد عضو اللجنة العسكرية، مما أثار في نفسه شعوراً ملحاً مادام سيتلقى اللوم

فليكـن لـه صنع القرارات، فعقد العزم على أن يصبح سـيد سـوريا.

جـاء المؤتمر القطري الرابـع في أيلول/ سـبتمبر 1968م ليعلن علـى المـلأ ازدواجيـة السـلطة وصـراع القائديـن رفيقـي الأمـس: صلاح جديد وحافظ الأسـد، الذي لـم يتباطأ في اتخاذ الإجراءات المناسـبة ضـد أنصـار جديـد، ممـا جعل صـلاح جديـد يصبح في موقـف دفاعـي.

وجـاءت الخطـوة القاتلـة مـع انفجـار الحـرب الأهليـة فـي الأردن، وبقي التدخل العسـكري البري للقوات السورية، المدعوم من صلاح جديد، مكشـوفاً بلا غطاء جوي، مما أوقعه تحت سـطوة النيـران الأردنيـة. فدعـى صلاح جديـد إلـى مؤتمر طـارئ للقيادة القومية في 30 تشـرين الأول/ أكتوبر لمحاسـبة حافظ الأسـد وزير الدفـاع، ومـا إن انتهى المؤتمر الذي أكد خط صـلاح جديد ونهجه حتـى عاجلـه الأسـد فـي 16 تشـرين الثاني/ نوفمبـر 1970 بانقلاب (الحركـة التصحيحيـة) واعتقل خصومه، فأرسـل جديد إلى سـجن المـزّة وظـل محتجـزاً فيـه إلـى أن توفـي فـي 1993/8/19م.

تعكـس الوثائـق الفرنسـية تلـك الانقلابـات في سـوريا بحذر شـديد مما يشـوبها من تفاعـلات إقليمية قد تشـكل خطراً آخر على مصالحهـا في دمشـق، خصوصاً وأن فرنسـا كانت قـد أجبرت على الخروج من هناك بعد الحرب العالمية الثانية مباشـرة، وقد وجدت نفسـها مهددة بإحلال النفوذ البريطاني مكانها بعد ما شـهدته فرنسـا مـن ازدواجية في السـلطة خـلال الحرب الأخيرة أضعفـت مكانتها فـي البلـدان التـي كانـت تسـتعمرها عمومـاً.

وهكـذا كانت باريـس تنظر بحرص بالغ مـن نفوذ دول الجوار التـي تقـع تحت النفـوذ البريطانـي، ولديهـا طمع معلن بالاستيلاء على سـوريا تحت شـعارات مختلفـة كإعادة العرش الهاشـمي إلى دمشـق، التـي قادها نـوري السـعيد وعبـد الإله فـي بغـداد الواقعة تحـت نفـوذ بريطانيا حينهـا، أو نداءات وحدة الصـف القومي التي كانـت تنادي بهـا القاهرة وربمـا الرياض خـلال النصف الأول من عقـد الخمسـينيات.

يتحدث السـيد سير سـفير فرنسـا في سـوريا عبر وثيقة تحمل تاريـخ 27 أغسـطس 1949 وتتحـدث عـن وقائـع الرابـع عشـر منـه بكثيـر من تفاصيل الإنقلاب على حسـني الزعيم ومحسـن البرازي وكيـف تـم اقتيـاد الأول من منزلـه وإعدامه. ثـم يضيـف تعليقاً منه في ختامها شـعوره بأن حفنة من العسـكريين قد شعروا بالمذلة لأن الزعيم قد اسـتبعدهم ولم يسـتفيدوا مـن الحالة الجديدة. ويبدو أن نفحـة إقليمية سـاعدت على تأجيج الحقد. يبـدو أن الإنقلابيين لا يؤيـدون حكمـاً مدنيـاً. حالـة الغمـوض مـاتـزال قائمـة.

«دمشـق»، 27 أغسـطس 1949
«سـير»، السـفير الفرنسـي في «دمشـق»
إلى سـعادة وزير الشـؤون الخارجية
مؤامرة 14 أغسـطس:

رغـم أن أبعـاد مؤامـرة 14 أغسـطس لـم تتكشـف بالكامـل بعـد، تلـك المؤامـرة التـي ذاعـت في عـدد كبير من النسـخ، ضاعـف منه الخيال الشـرقي الخصيـب، فـإن بعض الوقائع قـد تأكدت الآن بحيث تسـتحق الإشـارة إليها.

منفذ المؤامرة هو النقيب طيار «عصام مرود»، ابن شقيق «علي»، منفذ محاولة اغتيال الجنرال «غورو» عام 1920، وابن «محمد» الضابط السابق في الجيش العراقي، قبل انضمامه إلى الجيش السوري، كما نجد أيضاً بعض المحيطين بـ «فوزي القاوقجي»، الذي انسحب إلى «لبنان» بعد انقلاب «حسني الزعيم»، الذي لم يكن يحبه، ولم يكف منذ ذلك الحين عن شن حملة شعواء عليه، فلا يدهشنا إذن أن نجد إلى جانب النقيب «مرود» النقيب «الرفاعي»، رئيس أركان «فوزي القاوقجي» خلال الحملة الفلسطينية، المحب للألمان مثله، المتزوج من ألمانية مثله، والمظلي السابق لسلاح «الفيرمارش» الألماني في «روسيا» و«تونس».

كان مع «القاوقجي» في «فلسطين» أيضاً العقيد «أديب الشيشكلي» والنائب «أكرم حوراني»، وكلاهما حموي من حماة؟؟؟ وعضو في الحزب الشعبي السوري، وكلاهما تعاون مع «حسني الزعيم» في أعقاب 30 مارس. وقد علمت من مصادر موثوقة أن «أكرم حوراني» تواجد في مقر القيادة ليلة الاغتيال، وأن «أديب الشيشكلي» ، الذي تورط في شجار عنيف مع «حسني الزعيم» عقب إعدام «أنطون سعادة»، كان معروفاً بالتدبير منذ أسابيع لخلع رئيس الجمهورية، الذي نقله إلى حامية «حلب» بعد أن سحب منه إدارة الشرطة، وكان يفكر في نفيه من «سوريا».

هؤلاء هم مدبرو المؤامرة.

لقد قرر النقيب «مرود»، مع ضابطين آخرين، قتل «حسني الزعيم» في ليلة الخميس إلى الجمعة 12 أغسطس، بينما كان رئيس الجمهورية يعود إلى «دمشق» من حفل الصليب الأحمر الذي ترأسه في «بلودان». لقد ترصد المتآمرون الموكب الرئاسي على الهضبة الصحراوية الطويلة الواقعة بين «الهامة» و«دمشق»، لكن رئيس الجمهورية غادر «بلودان» في الثالثة صباحاً، فخافوا أن يفاجئهم الصباح، وتركوا مواقعهم قبل مرور السيارات.

بعد تلك المحاولة الفاشلة، قرر المتآمرون ضم العقيد «الحناوي» إلى المؤامرة، لحماية أنفسهم بسلطته، والحصول على المدرعات. وكان على «علم الدين القواص» و«أبو عساف» و«حسين الحكيم»، والثلاثة من أعضاء الحزب الشعبي، أن يتبعوه على الفور، أما وجود العقيد «بهيج الكلاس»،

الحمـوي وعضـو الحزب الشـعبي، فمـا كان ليُحـس إلا في اللحظـة الأخيرة. ولعـل القائـد «إبراهيم الحسـيني»، الذي قام يـوم 30 مارس باعتقال «شـكري القوتلـي» و«خالـد العظـم»، والـذي كان يتولـى مـع المكتـب الثانـي قيـادة الشـرطة العسـكرية، قد قبل الاشـتراك في المؤامرة بشـرط الامتناع عن إعدام «الزعيـم»، لأن الكل يبدو وكأنه تورط في تلك المؤامـرة المظلمة: «البرازي» لعـزل الزعيـم، و«الزعيـم» ربمـا للتخلـص مـن «البـرازي» بوسـاطة «إبراهيم الحسـيني»، و«الـكلاس» وغيـره ضد «البـرازي» من حيـث المبدأ السياسـي، وضـد «الزعيـم» مـن حيـث الحقد الشـخصي، كمـا يـدو أن اللواء «عبـد الله عطفـة» فكـر هـو الآخـر فـي خيانتـه الصغيـرة، إذا صدقنـا تصريحـات الأمير المثيـر للاحتقار «عادل أرسـلان»، الذي كان نائب رئيـس المجلس الذي قاده «حسـني الزعيـم» لمـدة شـهور ثلاثـة.

كيـف كان لــ «الحناوي» و«القواص» ألا يسـخطا علـى «الزعيم»، الذي لـم يرقهمـا للرتبة الأعلى إلا بشـكل صوري، يوم 18 أبريل؟ من هنا اسـتهدف أول مرسـومين يصـدران عـن الحكومـة الجديـدة رفـع هـذا الظلـم البيـن.

أمـا العقيدان «سـكيلو» الأميـن العام للـوزارة، و«أنور محمـود»، رئيس القيـادة العامـة، فقـد ظـلا بعيديـن عـن كل تلـك الترتيبـات.

المدنيـون:

مـع «أكـرم حورانـي» تواجـد فـي القيـادة العامـة ليلـة المؤامـرة «فيضي الأتاسـي»، ابن شـقيق «هاشـم الأتاسـي»، وأول رئيس للمجلس الذي وضعه «الزعيـم» فـي أعقـاب 30 مارس. لقـد راق لمجلـة «الريفو دو ليبـان» أن تعيد نشـر الصـورة التـي يظهـر فيهـا «الزعيم» نـازلاً من «السـراي»، وخلفـه الأمير «عادل أرسـلان» و«فيضي الأتاسـي»: لقد أدت به زلة لسـان إلـى حبس قصير فـي يونيـة، أما ابن عمه «فيصل الأتاسـي» فقد كان ويظل مديـر المكتب الأول للقيـادة العامـة، ومـا كان ليُسـتبعد مـن المؤامـرة.

كان النائب السـابق «سـامي كبـارة» ، الحاصل علـى دبلومـة «مونبلييه»، والمتعاطـف مـع «SPIO» أحـد الأحـزاب السـورية علـى الأرجـح، لكني لم أتعرف عليه وأرجو التصحيح من مصادركم الأخرى، والذي اعتنق الماسـونية خلال إقامته في «فرنسـا» ، قد جرب رضا «الزعيم» وسـخطه.

مـن «الفالوجا» حيـث كان يصطاف، وحيث عُقد مؤتمر الحزب الشـعبي فـي نوفمبر 1948، قـام «كبارة» بتأليـب المعارضة التي برز من وسـطها «منير عجلانـي»، الـذي اسـتبعد مـن تشـكيل الـوزارة بسـبب تواطئـه المتكـرر مـع «شـكري القوتلـي» و«جميل مـردم». ولعلنا نذكر أن الشـقاق بيـن الحكوميين والمعارضيـن نشـأ بعد واحد مـن خطاباتـه فـي البرلمـان كوزيـر ممـارس.

رياح الخـارج:

فـوق كل هـذه الأهـواء والميول الشـخصية، كانت تهب دون شـك رياح الدعايـة الانجليزية العراقية، التي علم بهـا «الزعيم» و«البرازي» قبل اغتيالهما ببضعـة أيـام، والتـي تنم عـن مسـاهمة أجنبية فـي المؤامرة. لم يخـف العملاء الموالـون لــ«العـراق» و«انجلتـرا» ميولهـم،

الوقائـع:

مـا نعلمـه اليـوم مـن الوقائـع يمكـن تلخيصـه كمـا يلـي:

فـي ليلـة 13 إلـى 14 أغسـطس توجهـت 3 مدرعـات إلـى منزل «حسـني الزعيـم»، فلم تلـق الفصيلة الشركسـية التي كانت ترافـق المتآمرين أي مقاومة مـن حرسـه الشركسـي، ومع ذلـك فقد سـمعت طلقـات ناريـة متفرقـة ودفعة رشـاش، فهـل دافع «الزعيم» عن نفسـه؟ وهل جرح؟ لم يزل هذان السـؤالان دون إجابـة، ومهمـا يكـن مـن أمر فقـد اقتيد فـي إحـدى المدرعات إلـى مقر القيـادة، ومنه إلـى طريق «المزة»، ثم أوقف على الطريق قبل المقبرة الفرنسـية بقليـل، وهنـا ذبح على عجل، في وقـت واحد مع «محسـن البرازي»، ويدعى النقيـب «مـرود» لنفسـه شـرف هـذا الفعـل، أو خسـته.

فـي نفـس الوقـت كانت عربة مدرعـة تقتاد إلـى منزل «محسـن البرازي» مجموعـة الرجـال التـي كان عليهـا أخـذه، هـو وابنـه، ثـم اقتيـدا إلـى القيادة العامـة فلاحظـا قتالاً ناشـباً فيها، وتعرفـا هناك على «أكـرم حوراني» و«فيضي الأتاسـي». وبعـد أخذهمـا فوراً إلى طريـق «المزة»، في الموضـع الذي يوجد فيـه «الزعيـم»، وضـع «البـرازي» تحت أضواء السـيارات الأماميـة، وذبح في وقـت واحـد مـع المشـير.

بقـي القائـد «إبراهيم الحسـيني» فـي ضاحيـة «عين الكـرخ»، ودافع عن نفسـه بالمسـدس دفاعاً مسـتميتاً، بينمـا اعتقل «ناظر الفـ...؟ غير واضح» في

شارع «بغداد»، غير بعيد عن هناك.

باختصار إذن، تكفل سخط بعض العسكريين على قائدهم، الذي نسيهم بعد أن صعد إلى ذروة السلطة، وبعض الساسة الذين جرح كرامتهم التخلص منهم، بعد أن ظنوا أن بوسعهم الإفادة من النظام الجديد، وبعض الرياح الأجنبية التي أذكت الضغائن، تكفلت بتنفيذ مؤامرة تركت الجيش مفرقاً وبلا قائد، لكنه واع بقوته العمياء، التي تبث القلق في نفوس السلطة المدنية، ولم تجلب للبلاد إلا الريبة والتوجس.

ولكن الأحداث جاءت لتؤكد عكس ما كتبه سعادة السفير الفرنسي في دمشق، حيث أظهرت أن سامي الحناوي قد أعاد تسليم السلطة إلى الحكومة المدنية التي كان الحكم بيدها قبل انقلاب حسني الزعيم الذي تبين أيضاً أنه جاء بدعم من الفرنسيين لتنفيذ بعض أهدافها ومصالحها المحددة التي تحدث عنها الدكتور معروف الدواليبي والتي سنأتي على ذكرها في الفصل الأخير من هذا البحث.

من جهة أخرى تتأخر الوثائق الفرنسية نفسها بالتوضيح فبعد أيام جاءت رسالة أخرى تشير إلى مصادر القلق الفرنسية عبر وثيقة تحمل تاريخ الـ 21 من آب/ أغسطس من 1949 من بغداد هذه المرة لتقول إنه مساء الانقلاب في سوريا أعرب القائم بالأعمال الأميركي بمبادرة شخصية إلى وزارة الخارجية عن اهتمامه بعلاقات حسن الجوار في الشرق الأوسط. موضحاً أن إنجاز وحدة سوريا الكبرى يجب أن يتم بقبول متبادل - حسب بغداد - وخاصة إذا تم ضبط الأمن في سوريا...

وارد

«بغداد»، 21 أغسطس، 1949

في مساء الانقلاب قام القائم بأعمال «الولايات المتحدة»، بمبادرة منه، بالتعبير أمام وزير الشؤون الخارجية عن اهتمام حكومته العميق بألا تتأثر علاقات حسن الجوار التي ترغب في رؤيتها سائدة في المشرق بأي مبادرة أحادية الجانب يتخذها «العراق» أو «الأردن» ، فرد الدكتور «جمالي» بأن فكرة الاتحاد مع «سوريا»، ولو كانت عزيزة على الشعب العراقي، إلا أنه لا سبيل لتحقيقها بغير الاتفاق المتبادل، خاصة إذا استتب النظام في «سوريا».

أما القائم بالأعمال البريطاني، الذي أبلغه زميلي الأمريكي بفحوى هذا الحوار بعد ذلك، فقد أبلغه بأنه نصح الوزير، في أعقاب الأحداث، بالتروّي والاعتدال.

وقد تلقى القائم بالأعمال الأمريكي في اليوم التالي لهذه الحوارات برقية من الخارجية الأمريكية تحظر عليه تنبيه حكومة «بغداد»، إذا تولد لديه انطباع بأن «العراق» يدبر شيئاً، فاكتفى بتأكيد ما قاله من قبل أمام الوزير.

وقد عرّف زميلي الأمريكي، الذي يشاركني الانطباع المشترك، الموقف العراقي، بتعبير بالغ الدقة هو «ضغط خفيف على الدواسات».

ينسخ إلى «القاهرة» و«بيروت» و«دمشق» و«عمان».

"دنيزو"

لا بد من الإشارة هنا إلى أن القلق الأمريكي من مساعي محمد سامي الحناوي إلى توحيد سوريا مع العراق لم تكن أقل شأناً من المخاوف الفرنسية حينها، فمن المعروف أن الولايات المتحدة بدأت تعمل منذ تلك الفترة على إجلاء النفوذ البريطاني من المنطقة وإحلال وجودها الفعلي على حساب الميراث البريطاني القديم، ومن المعلوم أن العراق الهاشمي حينها بزعامة

نوري السعيد في تلك الفترة كان لا يزال تحت نفوذ وسيطرة التاج البريطاني وقواته العسكرية هناك.

وهكذا نقرأ مذكرة أميركية وقعت في لندن في ١ شباط / فبراير 1950

لتؤكد أنه لا يزال هناك محاولات عراقية بالتدخل بالشؤون السورية وبالتالي فإن الهدف الرئيسي منها يكمن في دعم النفوذ البريطاني في المنطقة.

إلى وزارة الخارجية في واشنطن

السفاره في لندن

1- فبراير 1950

تم عمل توصية على تلغرافك رقم 456 في 26 يناير. تقيم الإدارة حول الوضع السوري قائم على تقارير من البعثات الموجودة في بغداد ودمشق.

أنه توجد نشاطات ضد المجموعة الحاكمة حالياً ولا توجد دلائل على أن انقلاباً رابعاً قريب الحدوث، لا يمكن أن نسقط من الحساب حدوث قلاقل أخرى في سوريا.

الإدارة لم تتمكن من التأكد من تفاصيل المصادر الأخرى ليس لديها أي دلائل موثوق بها حول التدخل المباشر للحكومة العراقية. ومع ذلك توجد تقارير أخرى تنص على مشاركة العراق في نشاطات sub rosa انظر لتلغراف دمشق رقم 35 في 17 يناير وتلغراف 37 في 18 يناير والتي سترسل لك بشكل منفصل بالهواء.

وما كانت تعقيدات النفوذ الإقليمي لتقتصر على تطلعات نوري السعيد والأسرة الهاشمية في عمان وبغداد فحسب، بل امتدت لتشمل جلالة الملك فاروق في القاهرة، وقد عثر في هذا الإطار على وثيقة فرنسية تحمل تاريخ 31 كانون الثاني / يناير

1950 تستند إلى حوار جرى مع جميل مردم بك (رئيس وزراء سوري سابق) يتم فيها التأكيد على معارضة مصر للوحدة بين سورية والعراق، معللاً ذلك بسوء الأوضاع السائدة في سوريا وعدم شرعية وتمثيل هاشم الأتاسي الذي تخف سلطته يوماً بعد يوم. وتختتم الوثيقة بالقول إن الكولونيلات (العقداء) الثلاثة الذين نفذوا الانقلاب الأخير يتحملون مسؤوليات ليست من اختصاصهم.

31 يناير 1950
من السيد «شارل لوسيه» القائم بالأعمال
إلى سعادة وزير الشؤون الخارجية
مقابلة مع «جميل بك مردم»

في خطابي بتاريخ 18 نوفمبر الماضي قمت بإطلاع الوزارة على زيارتي للسيد «جميل بك مردم»، رئيس الوزراء السوري السابق، بناءً على طلبه.

ومنذ أيام قليلة طلب السيد «جميل مردم» مقابلتي مرة أخرى، وخطا عتبة هذه السفارة للمرة الأولى.

لقد كان رئيس الوزراء السوري السابق يرغب في الاطلاع على تطور الأحداث في «سوريا» منذ لقائنا الأخير، فهو يرى أن الأوضاع في بلاده تتدهور يوماً بعد يوم، وتميل في اتجاه الفوضى على نحو متسارع، فالبلد ممزق في الوقت الحاضر بين عدد من القوى، لا تشعر إحداها تجاه الأخرى بغير الريبة، ولم يعد من الممكن لرئيس الجمهورية «هشام الأتاسي» القيام بأي عمل مجد، حيث تتضاءل سلطته يوماً بعد يوم. أما الحكومة فهي لا تمثل البلاد ولا حتى الجمعية الوطنية، وأخيراً فإن العقداء الثلاثة منفذي الانقلاب الأخير يتولون سلطات لا يصح أن يتولاها العسكريون.

إن عقدة هذا الوضع غير الطبيعي لا يمكن أن تنحل إلا بعودة الشرعية الدستورية، وإعادة «شكري القوتلي» إلى منصبه السابق.

لقد قام السيد «جميل بك مردم»، في روح من المصالحة، وبالاتفاق مع الرئيس السابق «القوتلي»، بتقديم اقتراح إلى السفير السوري في «باريس» «عدنان بك الأتاسي»، خلال زيارة الأخير إلى «القاهرة» منذ شهرين، يتضمن حلاً وسطاً من شأنه الحفاظ على مظهر الشرعية الدستورية. ويقضي الاقتراح بإعادة العمل بالدستور السابق، وفي المقابل يستقيل السيد «القوتلي» من منصب الرئيس، ويعترف بالسيد «هشام الأتاسي» خليفة له، إلا أن «دمشق» رفضت هذا الحل الوسط، الذي قبله «عدنان الأتاسي». وعلى هذا الأساس لم يعد ممكناً تصور حل سوى عودة الوضع بكل بساطة إلى ما كان عليه قبل انقلاب «حسني الزعيم».

في سياق لقاء له بـ «النحاس باشا»، اقتنع «جميل بك مردم» بأن الحكومة المصرية الجديدة لا تقل عداءً عن سابقاتها لمشروع الاندماج السوري العراقي، إلا أن عاملاً جديداً قد ظهر، فـ «النحاس باشا» يرى أن عودة «شكري القوتلي» إلى «سوريا» صارت ضرورية، وقد بدأ يعمل على تأييدها، وقد وافق «القوتلي» بعد أن نبهه «جميل مردم» من حيث المبدأ، إلّا أنه ينتظر من تطور الشعور العام في «سوريا» أن يسمح بعودته دون خطر عليه.

في تلك الظروف تبدو العودة إلى الحالة السابقة قريبة، لكن معرفة الظروف المواتية لها لم تزل متعذرة. ويعتقد «جميل مردم» شخصياً أن المجلس الدستوري السوري المنعقد حالياً سيصل قريباً إلى طريق مسدود، وسيتحتم وقتها، بمعونة انتفاضة الشارع لو لزم الأمر، إقناع الرئيس «القوتلي» بتسهيل الأمور قليلاً.

فور الانتهاء من تلك العملية، ستعلن الحكومة الجديدة ارتباطها بالنظام الجمهوري، ورفضها للوحدة مع «العراق»، بأشد اللهجات حسماً. ويرى «جميل مردم»، وفق ما أسر له به أحد الدبلوماسيين البريطانيين حديثاً، أن الإنجليز لم يعودوا يعارضون هذا الحل، بل إنهم يرون أن عودة «القوتلي» هي الحل الأكثر عملية. سيكون من المؤسف أن نترك للإنجليز وحدهم الإفادة من هذه العملية.

فيما يخص العلاقة مع «فرنسا»، يرى «جميل مردم» أن من مصلحة

بلاده أن تحافظ على هذه العلاقة ودية ووثيقة بقدر الإمكان، لكن من اللازم طبعاً تجنب التفاخر وإثارة اللغط. لقد بالغ العقيد «الزعيم» في مظاهر الود الخارجي، ومن الممكن الإبقاء على ودية العلاقة دون الإسراف في الإشارة إلى هذا. وقد ذكرني «جميل مردم» بأنه، قبل استقالته في فبراير الماضي لأسباب صحية، كان قد سوى مع السيد «فري؟» كافة القضايا التي كانت تفصل «سوريا» عن «فرنسا»، وأعد الأذهان لاستقبال اتفاقية التمويل، واستقدم الأساتذة الفرنسيين إلى «دمشق»، وأعاد فتح مدارسنا. إن الأمر يتعلق الآن بالمضي قدماً في نفس الطريق. إن رئيس الوزراء السوري السابق لا يطلب من «فرنسا» أية مساعدة ذات طابع مادي، ويتنصل ممن يلمحون، باسمه، إلى الحصول على دعم مادي ولو كان غير مباشر. إنه يطلب ببساطة التأكد من دعمنا المعنوي، ويرغب في أن يكون ... فشلت في العثور على الصفحة الأخيرة.

ويستمر سيل الوثائق الفرنسية التي تلخص مخاوف باريس من النفوذ الإقليمي، مع أنه لم يكن على أشده في تلك الفترة بالمقارنة مع سنوات النهضة القومية بعد. وفي 16 فبراير / شباط 1950 جاء من دمشق تقرير يحمل وجهات نظر جميل مردم بك وتقييمه لقدرات حكومة خالد العظم في استعادة سيطرتها على البلاد، وإجهاض محاولة النواب الاعتراض على محاكمة الحناوي و4من ضباطه.

وتضيف الوثيقة في جانب آخر منها أن حكومة الأتاسي والعظم تفعل كسابقاتها (حكومتي القوتلي والزعيم) في تلقي الدعم من السعودية ومصر مادياً واقتصادياً وعسكرياً... ويقول

كاتب الوثيقة إن جميل مردم بك يبيض صفحته تجاه فرنسا بالقول إنه حل المشكلات التي كانت عالقة بين البلدين أثناء تواجده في الحكم. وتختتم الوثيقة بالقول إن نحاس باشا مستعد لإعادة تأهيل شكري القوتلي.

البعثة الفرنسية في «سوريا»

«دمشق»، 16 فبراير، 1950

من القائم بالأعمال الفرنسي في «دمشق»

إلى صاحب السعادة وزير الشؤون الخارجية

آراء السيد «جميل بك مردم»:

لقد رغب القائم بأعمالنا في «القاهرة» في منحي نسخة من كتابه بتاريخ 31يناير، عن حواراته التي أجراها مؤخراً مع السيد «جميل مردم».

وقد وجدت أن آراء رئيس مجلس الوزراء السوري السابق تستدعي التعليق من جانبي.

يرى السيد «جميل مردم» أن الموقف في «سوريا» يزداد تدهوراً بشكل يومي، وأن الحل الوحيد لتلك الأزمة هو العودة إلى الشرعية الدستورية، وإعادة السيد «شكري القوتلي» إلى منصبه.

ومن المؤكد أن السلطات الثلاث القائمة فعلياً في «سوريا» حالياً: المجلس الدستوري المنتخب شرعياً، والحكومة المعينة، وقيادة الجيش التي تعلو هاتين السلطتين، تجد نفسها في حالة توازن قلق، الواحدة تجاه الأخرى، فالمجلس بأغلبيته الساحقة ينكر على العقداء حق التدخل في الشؤون العامة، وينكر ثقته على حكومة لم يخترها، إلّا أنها تتمتع أكثر فأكثر بمساندة الجيش. إذا لم يستسلم أحد الأطراف، سيتبع من هذا استعراض مستمر للقوة، يتطلب من كل طرف من الأطراف المعنية منتهى اليقظة.

كما أن أعمال وضع الدستور تتقدم بدورها ببطء شديد، ولن يحصل البلد على استقرار إلّا بعد تمتعه من جديد بجهاز حكومي معين بصفة طبيعية.

رغم كل هذا فإن حكومة السيد «خالد العظم» تؤكد كل يوم سيطرتها على الموقف، ويبدو أن محاولات بعض النواب التحرك ضد إدانة اللواء «الحناوي» وأربعة من ضباطه قد باءت بالفشل، و«سوريا» الخاضعة لحكم «الأتاسي» و«العظم»، مثلما كانت في ظل «الزعيم»، تلتفت من جديد إلى «السعودية» و«مصر» للحصول على الدعم الاقتصادي والمالي، إن لم يكن العسكري.

في يوم 25 يونية، إبان الاستفتاء الذي نظمه «حسني الزعيم»، وفي الانتخابات العامة التي جرت في جو ملحوظ من الحرية ، برهن الشعب السوري على رغبته في تجديد الأطقم السياسية، ومعارضته، بالإغفال المتعمد، لعودة «شكري القوتلي».

فالصحافة في الأغلب متحفظة، إن لم تكن معادية، حيال هذا المشروع، ورجال الأعمال الذين أحاطوا من قبل برئيس الجمهورية، لا تبدو عليهم الحرارة في الدفاع عن عودته.

أما في الجيش فإن عناصر الأقلية، الدروز والشركس والعلويين، إلخ، التي قمعها «القوتلي» بقسوة بعد جلاء القوات الفرنسية، تعارض عودته بكل عنف.

إن الجهود المبذولة لضمان عودة الحكومة السابقة وإعادة تنصيب السيد «شكري القوتلي» تبدو الآن عبثية، ولا يبدو هذا الاحتمال في عيني أكثر من ورقة أخيرة، لن يتسنى اللعب بها إلا إذا قدم الطاقم الحالي أمارات على التعب، أو استعصم المجلس بموقف سلبي، سيجر عليه الضياع في النهاية.

بعد هذا أبرز السيد «جميل مردم» مشاعره الودية حيال بلدنا، وتباهى بأنه كان قد نجح فعلياً في حل كافة المسائل العالقة بين «فرنسا» و«سوريا»، حين طرد من السلطة في الأول من ديسمبر 1948، في الفتنة الدموية.

وهنا سمحت لنفسي بأن أشير إلى أن السيد «خالد العظم» هو الذي عقد الاتفاقية النقدية الفرنسية السورية، الموقعة يوم 2 فبراير 1949 في «دمشق»، بينما كان السيد «جميل مردم» رئيساً للحكومة قبل ذلك التاريخ بعام، حين سعى السيد «شكري القوتلي» إلى ضمان إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية، فعارض الاتفاق مع «فرنسا» في وقت واحد مع «لبنان».

أما «الإخوة المريميون ـ Les Frères Maristes»، الذين كان السيد «شكري القوتلي» يغذي ضدهم تعصباً لا سبيل لمقاومته، فلم يتمكنوا من إعادة افتتاح جامعتهم في «حلب» إلا في نوفمبر 1949، ولم يتمكن عمداء الكليات إلا بعد رحيل السيد «جميل مردم»، بل بعد اغتيال «حسني الزعيم»، من الاستعانة بوساطة البعثة في استقدام الأساتذة لتدريس القانون والطب والعلوم.

على نفس النحو تم بتاريخ 2 فبراير 1949 إرسال ثمانية ضباط سوريين للتدريب في «فرنسا»، مما خلق تياراً مستمراً، لم ينقطع على الرغم من تقلبات السياسة السورية، التيار الذي تضخم الآن بطلبات لتدريب ضباط الشرطة، والضباط المعلمين، وضباط متخصصين في الطوبوغرافيا، وفي طب الطيران العسكري.

وأخيراً فقد صرح السيد «جميل مردم» في لقائه بالسيد «لوسيه» بأن «النحاس باشا» يميل الآن إلى تأييد عودة السيد «شكري القوتلي». ومن المؤكد أن العديد من الذكريات السياسية تربط الرجال الثلاثة بعضهم ببعض، سأذكر منها فقط أن عودة السيدين «مردم» و«القوتلي» إلى السلطة في «سوريا» عام 1948 تمت بفضل تدخل نشيط من «النحاس باشا».

ومع ذلك فأنا أشك في أن يستطيع رئيس الوزراء المصري في الوقت الراهن، الوقت الذي تتفاوض فيه وزارة الاقتصاد السورية على معاهدة تجارية مع «مصر»، لعلها تشمل بعض الصفقات العسكرية، أشك في أن يستطيع تقديم التزام بهذه الصراحة.

سيكون من الشائق أن يتمكن السيد «لوسيه»، الذي لا يمكنني إيفاءه حقه من الشكر على حصافة الردود التي أدلى بها لرئيس الوزراء السوري السابق، من الاستعلام لدى «النحاس باشا» عن هذا الموقف.

وفي 21 شباط/ فبراير 1950 تأتي وثيقة من شارل لوسيه في القاهرة إلى الوزير شومان في باريس لتناقش الأوضاع الداخلية في سوريا. ويتم فيها الإعراب بوضوح شديد عن القلق المتعاظم من

دور الجيش في سوريا بعد الإنقلاب التالي (إنقلاب الشيشكلي) هو أسوأ حالاً من حسني الزعيم. كما تشير إلى القلق من محاولة إعلان الإسلام دين الدولة. والخوف من رؤية هؤلاء الضباط السوريين يتجهون نحو العراق. وتخوف المستشار المصري حسن كامل من معروف الدواليبي الذي يعتبره خطراً فعلياً.

السفارة الفرنسية في القاهرة
«القاهرة» في 21 فبراير، 1950
من «شارل لوسيه» القائم بالأعمال
إلى صاحب السعادة السيد «روبير شومان» وزير الشؤون الخارجية، «باريس»

الموقف الداخلي السوري:

منذ أيام التقيت بـ «حسين كامل» السكرتير السابق للسفارة المصرية في «باريس»، الذي كلفه الملك بصفة شخصية بمهمة استعلام في «سوريا»، البلد الذي يعرفه جيداً بما أنه كان القائم بالأعمال فيه لمدة طويلة.

وقد أطلعني هذا الدبلوماسي المصري على انطباعاته بكثير من الصراحة، وقال إنه يفعل هذا بدون تحوط يذكر، بما أن الموقفين الفرنسي والمصري يكادا يتطابقان في المسألة السورية، وبما أن الحكومتين تسعيان إلى هدف واحد.

إن الموقف الداخلي في رأيه أصبح بالغ التهديد، فالجيش صار الآن مكروها من الشعب كله تقريباً، والعقيد «الشيشكلي» يتصرف بطريقة تعيد إلى الأذهان أسوأ أيام «الزعيم». والعقداء السوريون لم يمتنعوا عن العودة إلى ثكناتهم فحسب، بل إنهم يبسطون سلطانهم على كل شيء، دون امتلاك أدنى قدر من مواهب الإدارة أو مواهب رجال الدولة، واحتمال الثورة قائم من لحظة إلى أخرى.

لقد عرض «حسن كامل» وجهة نظره في مؤتمر الدبلوماسيين المصريين في البلدان العربية الذي عقد لتوه في «القاهرة». وهو يرى أن على «مصر»،

بمساندة من «السعودية»، أن تدعو العقداء السوريين دون إبطاء إلى التخلي عن إدارة الشؤون العامة والاقتصار على وظائفهم العسكرية. ولا يرى ما يدعو للخوف من لجوء أولئك العقداء إلى الجانب العراقي بدافع الكيد.

ومع ذلك فهو يعترف بأن الموقف سيظل مشوباً بالاضطراب بعد استبعاد العسكريين، فلا يوجد سياسي يحظى في الوقت الحاضر بثقة الشعب السوري. لقد فقد «خالد بك العظم» مصداقيته، كما أنه عار من مواهب رئيس الحكومة، أما «أكرم حوراني» فهو متآمر خان كافة الأحزاب، وهو حالياً ألعوبة في يد العقداء، و«رشدي الكخيا» ينحاز علنا إلى «العراق»، أما عن رجال السياسة السوريين من النظام السابق اللاجئين حالياً في «مصر» فإن مصداقيتهم محدودة في «سوريا» الآن. وهو يعتبر «جميل مردم» شخصاً شديد الخطورة، وبدون نفوذ يذكر في «دمشق». ويظل «شكري القوتلي» أفضل اختيار متاح، إلا أن إعادته إلى منصبه لن تتم دون صعوبات، كما أن رئيس الجمهورية السابق لا يبدي ميلاً كبيراً إلى العودة في الظروف الحالية، وسوف يرفض، من جهة أخرى، أن يتعهد بالعفو عن العقيد «الشيشكلي»، المصرّ من جهته على إبعاد الرجل الذي يعتبره عدواً شخصياً عن «سوريا».

في هذا التشوّش الشامل تظهر أشد الأفكار تناقضاً، ويرى الدبلوماسي المصري أن مشروع جعل الإسلام ديانة رسمية لـ «سوريا» هو مشروع في غاية الخطورة. من الصحيح أن ذلك الموقف يلقى القبول في «مصر»، لكن على الرغم من هذا الموقف النظري، لم ير المرء للحكومات المصرية رئيساً متديناً، كما لم يصل للسلطة أحد رجال «الأزهر»، ويكاد يكون «طه حسين» هو الاستثناء الوحيد، لكن الكل يعرف أن عقلية وزير المعارف المصري الحالي من أكثر العقليات علمانية.

على العكس من هذا، وبالنظر إلى الاتجاهات الحالية للمسلمين السوريين، فإن إعلان الإسلام ديانة رسمية سيكون من شأنه تسليم السلطة إلى أكثر العلماء تشدداً، مما يؤدي إلى اضطهاد الأقليات التي سترتمي في أحضان من هب ودب، تركياً كان أم عراقياً. ويبدو أن «حسن كامل» يخشى بصفة خاصة من تأثير «معروف الدواليبي»، وزير الاقتصاد القومي السوري،

الـذي يـرى فيـه متعصبـاً خطيـراً، ولـه أسـبابه فـي هـذا.

بالنظـر إلى هـذا الموقف، يرى الدبلوماسـي المصـري أن إعلانات عدم التدخل في الشـؤون السـورية التي يسـرف فـي تقديمها رئيـس الوزراء ووزير الخارجيـة المصريـان لا يمكـن أن تتفـق تمامـاً مـع الحقيقـة، فالامتنـاع عـن التحـرك الفوري قد يـؤدي إلى اضطرابات لا تنقطع في «سـوريا»، وسـقوطها قبـل نهاية العام في أحابيل «العراق». لا بدّ في «دمشـق» مـن ممثل مصري من الطـراز الأول، قـادر علـى ضمان تسـيير الأمور فـي غيـاب السـلطة المحلية، والسـفير المصري الحالي في «سـوريا»، «أحمد بك حقي»، لـم يخلق بالتأكيد لتلـك المهمـة. ويبدو أن «حسـن كامـل»، الذي لا يفتقـر للـذكاء ولا للثقة في مواهبـه، يرى أنه الوحيد القادر على التصدي لها. لكن بما أن القواعد تعارض مثـل تلـك الترقية السـريعة (كما أكد لـه الملك منـذ قليل) فقد طالـب بإلحاح بالعـودة إلـى منصبه في «باريس» بدلاً من البقاء في «دمشـق» في منصب أدنى، كشـاهد عاجـز علـى تطـورات مزعجـة.

وأخيراً تأتي دراسـة مفصلة للوضع السياسـي في سوريا وأبعاد الإنقلاب الإقليمية عبر وثيقة كتبها جاك إميل من السـفارة الفرنسـية في دمشـق يـوم 11 كانون الأول/ ديسـمبر 1951 بمـا لا يترك مجالاً للشـك في المخاطـر الجديـة للتفاعـلات الإقليمية التـي تؤثر على سـوريا وما شـهدته من انقلابـات في تلـك الفتـرة مـن تاريخهـا.

السـفارة الفرنسـية في «العراق»

«بغداد»، 11 ديسـمبر 1951

مـن السـفير الفرنسـي فـي «العـراق»

إلـى وزيـر الخارجيـة الفرنسـي

رد الفعـل العراقـي علـى الأحـداث السـورية :

لـم تقل ردود أفعال الصحافة العراقية على الأحداث السـورية في حدتها

عـن ردود أفعال الحكومة نفسـها. ومن الصعـب أن نحدّد إلى أي مدى تأثرت تلك الأخيرة بالرأي العام، أو حرضته بنفسـها، حتى تبدو وكأنها تستجيب له، فمثـل تلـك الإجـراءات شـائعة فـي «بغـداد».

لقد وضع حزب الأمة الاشـتراكي، بزعامة «صالح جابر»، نفسـه مباشـرة علـى رأس قائمـة المنددين بالانقـلاب السـوري، ولعلنـا نذكـر أن رئيـس المجلس السـابق، في أعقاب اغتيـال الملك «عبد الله»، وبعد أن رافق «نورى السـعيد» إلـى «عمـان»، نادى بالوحـدة بين «الأردن» و«العـراق»، ثم عاد إلى «بغـداد» مقتنعـاً بـأن أغلبية الـرأي العام الأردني تؤيـد الفكـرة الوحدوية، إلّا أن تحقيق المشـروع فسـد بسـبب المناورات الشـخصية، وكان أكثر المراقبين يتفقـون وقتهـا علـى أن «صالح جابر» يتصـرف بالاتفاق مع «نوري باشـا». ثم أتـى مـا تـم بخصـوص «سـوريا» ليؤكـد الاعتقاد بـأن الرجليـن كانا يقتسـمان الأدوار، إن لـم يكن صراحة فضمناً، فيتمسـك أحدهمـا بالتحفظ الذي تفرضه عليـه مهـام منصبـه، ويتقـدم الثاني في صـورة الزعيـم التنويـري. إن الاقتراح الـذي تقـدم بـه «صالـح جابـر» إلـى الحكومـة العراقيـة يطالب، باسـم حزب الأمـة الاشـتراكي بالذات، «باتخـاذ الإجراءات اللازمـة للحفاظ علـى الحياة الدسـتورية السـورية، وحماية حرياتهـا العامة، وإعادة النظام والسـلام إليها»، بـل إن بعض الصحف، التـي تتلقى الوحي من رئيس المجلس السـابق، ذهبت إلـى حـد المطالبة بتدخل مسـلح فـي «سـوريا»، إلا أن الحكومة كمـا رأينا لم تذهـب إلى هذا المدى. في نفس الوقت نشـرت «الحوادث»، التـي يعتقد أنها تعبر عـن آراء «نـورى السـعيد»، افتتاحيـة تقول: «إن الشـعب العراقـي يجمع علـى أن الحـل الأفضـل لحركـة العقيـد «الشيشـكلي» الأخيـرة هـو التدخـل المسـلح، لوضـع حـد للفوضـى وعـدم الاسـتقرار الذيـن فرضهمـا الجيـش السـوري، و«العراق» هـو البلد العربي الوحيـد الذي يمكنه النجاح في تسـوية هـذه المسـألة، وعلـى تدخلـه أن يكـون سـريعاً وحاسـماً».

ومـع ذلك فلا يبدو «نورى السـعيد» حتى الآن مضطـراً لخوض مخاطرة بهـذه الجسـامة، إلا أن المعارضة اليسـارية واليمينيـة انضمت إلى حزب الأمة الاشـتراكي في شـجبه، إضافـة إلى أغلبيـة الحكومة. إن حزب «الاسـتقلال»، بسـبب مـن مذهبـه الحيـادي دون شـك، عـلاوة علـى الحـزب الديمقراطـي،

ينسب انقلاب العقيد «الشيشكلي» إلى مؤامرات القوى الغربية، التي تعتقد أنها بهذا تسهل تنفيذ مخططها الدفاعي، وتجر «سوريا» إلى معسكرها، وتعلن «لواء الاستقلال» بتاريخ 6 ديسمبر: «أن العقيد ألقى بقناعه، وأظهر نفسه أداة في يد الإمبريالية». على الطرف الآخر من الطيف السياسي، تعبر «صدى الأهالي» عن نفس الرأي، إلا أن هؤلاء وأولئك أقل تشدداً في المطالبة بالتدخل العسكري من حزب الأمة الاشتراكي، فقد اكتفت «لواء الاستقلال» (4 ديسمبر) بالمطالبة بأن تقوم الحكومة العراقية فوراً بإبلاغ بقية الحكومات العربية بأنها لن تعترف بالوضع الذي خلقه الانقلاب في «سوريا»، واقترحت اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية، بهدف تبنى موقف موحد من «العدوان الذي وقعت ضحيته السلطة التشريعية السورية». وهو ما ردت عليه «الشعب»، الصحيفة المسائية، يوم 7 ديسمبر، معلنة أن هذه الدعوة للانعقاد لن تفيد بشيء، حيث أن «العالم كله يعرف أن الدول العربية تعجز عن الاتفاق على شيء».

أما الطروح التي يتبناها «مزاحم البچاچي» و«طه الهاشمي»، زعيما الجبهة القومية الموحدة، فهي تختلف قليلاً عن طروح بقية المعارضة، ولا شك أنها تهدف في المقام الأول إلى إحراج «نوري باشا»، عن طريق وضعه في تناقض مع نفسه، إلا أنها لا تفتقر مع ذلك للاتساق، فـ «مزاحم البچاچي» يذكر أن «نوري السعيد» حين ذهب يقابل «حسني الزعيم» في «دمشق»، قام بتشجيع كافة محرضي الانقلاب المنتظر، وإذا كانت الحكومة العراقية قد اعترفت بـ «الزعيم»، فلماذا ترفض اليوم قبول انقلاب «الشيشكلي»؟ إن الحكومة السورية الشرعية الوحيدة هي حكومة «شكري القوتلي»، ومن هنا فالمفروض أن يلغى كل ما حدث في «دمشق» منذ رحيل رئيس الجمهورية الأسبق.

وعلى الرغم من هذا التحريض، لا يبدو أن انقلاب العقيد «الشيشكلي» قد أثر كثيراً في الرأي العام المحلي، فقد تعود هذا الأخير تعسف الحكومات حتى لم يعد يأبه بحادث داخلي الطابع، لن يغير الكثير في ملامح الحياة السورية العادية، وهو يعرف الدوافع الشخصية التي تحرك التحالفات والتعارضات هنا، بحيث لا يهتم حين يرى «نورى السعيد» و«صالح جابر»

و«مزاحم البچاچي» و«طه الهاشمي» ينحازون جميعاً ضد قائد الجيش السوري. إن كل هذا يمر من جوار اهتماماته الحقيقية، أو من فوقها أو تحتها، أما الضجة التي أثارتها الأزمة الإنجليزية المصرية فهي تنبئ، بالعكس، عن قدرة حقيقية على تعبئة الشارع والجماهير.

ثم أن الموقف الذي اتخذته العواصم العربية من الانقلاب السوري يسبب هنا حرجاً بالغاً، فـ«العراق» المعزول بفعل الموقف الذي اتخذه على عجل، بأمل أن يجر وراءه بقية أعضاء الجامعة العربية، وهو الأمل الذي خاب مرة أخرى، يجد نفسه الآن أمام طريق مسدود. إن «الأردن»، الذي يحكمه هاشمي، كان أول من أعلن عن اعتباره الانقلاب مسألة سورية داخلية، ليس له أن يتدخل فيها، كما عبر «عزام باشا» علناً عن نفس الرأي، ومن المستبعد أن يكون القرار المصري أو السعودي أكثر تأييداً للموقف العراقي، فنحن لا نرى كيف يمكن لـ «بغداد» أن تعود أدراجها دون أن تفقد ماء وجهها. صحيح أن السيد «شهبندر» لم يزل في «دمشق»، ولم يغادر «خليل مردم» «بغداد»، لكن في هذا البلد الذي يكتسب الأشخاص فيه أهمية تفوق أهمية المبادىء، يندر أن يلتزم الشخص بالموقف الذي تبناه، كما نفعل في العالم الغربي. ولعل «نوري باشا» يتعلق بالأمل في إخفاق سريع للعقيد «الشيشكلي»، يعفيه من الحرج ويبرر قراره بأثر رجعي.

وعن الانقلاب البعثي الذي قام به الرئيس عبد السلام عارف في العراق بدعم مصري واضح جاء تقرير فرنسي من تونس يحمل تاريخ 12-2-1963 ليتحدث عن القلق السائد حيال آثار انقلاب الجنرال عبد السلام عارف العراقي على كل من اليمن والمغرب.

برقية واردة

"تونس" العاصمة، في 12 فبراير 1963

إلى الشؤون الخارجية

إن تأخر «تونس» عن «الجزائر» و«المغرب» في الاعتراف بالنظام العراقي الجديد يتباين بشكل واضح مع مسارعتها إلى الاعتراف بالجمهورية اليمنية. والظاهر أن المخطط قد أثبت مع الوقت لقادة هذا البلد أن المثال الذي تضربه «الانقلابات العسكرية» في الشرق الأوسط، والتي طال حديث الرئيس «بورقيبة» عنها في خطابه الأخير، يمكن أن يكون معدياً.

ورغم أن الحكومة التونسية تظهر التحفظ في إصدار حكمها على التوجه السياسي للنظام العراقي الجديد نحو «مصر» (ولا شك في أن السيد «المنجي سليم» سيحدثني في هذا الموضوع بلغة مشابهة لحديثه عن «اليمن») إلا أن رد الفعل المبدئي للسيد «المنجي سليم»، حين وصف أحداث «بغداد» بأنها «مؤسفة»، يبدو انعكاساً أميناً لهذا الحكم.

لا شك في أن تلك الأحداث ستلقي بظلها على محادثات «الرباط» ولن تساهم في تصفية أجواء المؤتمر الثلاثي، بل لا يستبعد أن يتحجج «المنجي سليم» بها، على الصعيد الثنائي، لإبراز وجهة نظره للسيد «بلفريج»، القاضية بأن كل تعزيز لقوة الوضع الناصري في الشرق الأوسط يزيد التقارب التونسي المغربي ضرورة وإلحاحاً.

بدأ الاتحاد السوفياتي حضوره في المنطقة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، ولم يتوانَ عن مراقبة حقيقة ما يجري، ومع أنه كان يكرس اهتمامه بتواجد الدول الكبرى في الجوار إلا أنه لم يغفل مسألة النفوذ الإقليمي الفاعل في الأحداث الجارية هناك ليدرك حقيقة ما يجري ويتلمس الفجوات التي سمحت له باختراق الاحتكار الحصري للمنطقة من قبل الدول الاستعمارية السابقة.

وكان أول ما عكسته وكالة الأنباء السوفياتية الرسمية لحكومة الكرملين وقائع انقلاب الانفصاليين في دمشق وذلك في تقرير من دمشق يحمل تاريخ14-4-62يقول فيه أن ناظم قدسي وافق على منصب الرئاسة بعد الانقلاب، وأنه قام بعد تسلم الرئاسة مباشرة بإطلاق سراح شخصيات سياسية من السجون. ويشير إلى ما أوردته الأهرام من أن بعض أعضاء الانقلاب العسكري الذين قدموا إلى جنيف يصرحون بأن الملك حسين أعطاهم رشوة مليون جنيه حتى « يتخلوا عن » جمال عبد الناصر.

أما صحيفة برافدا الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفياتي الحاكم فقالت في الانقلاب الذي جاء بلؤي الأتاسي إلى السلطة في سوريا عام 1963 فقد كتبت من اسطنبول في 10 آذار مارس أن وزير خارجية تركيا يمنح اللجوء السياسي للوزير العظم الموجود في سفارتها في دمشق، مشيراً بذلك إلى جانب من الأدلة التي تؤكد الأبعاد الإقليمية ودورها في الانقلابات. وفي 11 آذار مارس من عام 1963 كتبت عن الوضع في سوريا أن الرئيس السوري ناظم قدسي و 6 من الوزراء إضافة إلى الجنرال زهر الدين ما زالوا تحت الإقامة الجبرية، وأن الاجتماع الأول للحكومة الجديدة تم برئاسة بيطار وبحث النهج السياسي للحكومة الجديدة.

ثم تبعت ذلك في 12 آذار مارس 63 من دمشق تقول أنه في هذه الأيام وبعد يوم على الانقلاب الصحفيون الأجانب يتجهون إلى الحدود مع لبنان لتشير بذلك إلى وجهة إقليمية أخرى عرفت بتأثيرها على الانقلابات في سوريا. وتتابع برافدا تقريرها بالقول: الطريق خطر مكتظ بالسيارات على امتداد المسافة البالغة 15 كيلومتراً. مساء فقط سمحوا للمصريين واللبنانيين بعد ذلك الأمريكان والإنكليز، ثم الجزء الأكبر الذي كان من ضمنهم مراسلا البرافدا وازفستيا. الشوارع خالية الجنود يحتشدون حول المباني الحكومية تحت حراسة مشددة ليخرج العظم وعائلته من السفارة التركية المغلقة ...

الانقلاب حصل بعد شهر عن انقلاب بغداد وهكذا أصبح البعث يحكم هنا وهناك. حملات اعتقال واسعة إلى سجن المزة. وكأنك ترى صدى الأحداث التراجيدية التي تمت في بغداد عبر ما يجري في دمشق.

الراديو يعلن الحرب على الشيوعيين. اعتقالات لزعماء شيوعيين. 10 مارس بالطائرة حل وفد حكومة بغداد. مفاوضات بين الجانبين. ركّزوا على العوامل المشتركة بينهما. وأكدا على توسيع العلاقات مع مصر. توحيد الجهود لدعم ثورة اليمن بكل الوسائل. وكذلك لخلق جزائر عربي. وحدة المصير بين مصر وسوريا والعراق واليمن والجزائر. وحدة عربية وضد الانضمام إلى الأحلاف.

كثيراً ما كانت وسائل الدعاية السوفياتية تعرب عن موقفها بشكل غير مباشر وذلك عبر الترويج لبيان حكومي ما وتولي مهمة نشره وإيصاله إلى الجهات الأربع وكأنه موقفها الخاص، وهذا ما اتبعته أحياناً للدفاع عن انقلاب ما أو لإدانة هذا الانقلاب والإعراب عن وقوفها إلى جانب السلطات الحاكمة كما فعلت وكالة تاس الحكومية السوفياتية في تقرير لها خلال فترة حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد يحمل تاريخ 4-2-1967 تتحدث فيه عن اكتشاف السلطات السورية مؤامرة انقلاب «كان يقودها بنفسه سرياً» الملك الأردني حسين، الذي أطلق موجه «ضد النظام الاشتراكي السوري» كما صرح رئيس الحكومة السوري.

ويشير التقرير إلى أن المسؤول السوري يؤكد في البيان أن المؤامرة أعدّت في الأردن ولبنان... وأنه قد تم اعتقال الخونة والعملاء وصودرت الأموال المرسلة إليهم لهذا الغرض.

والحال في سوريا الشرق لا يختلف من حيث المبدأ في الدور الإقليمي لدعم الانقلابات عن الجزائر في أقصى الغرب، حيث كانت الروح القومية في أوجها وكان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لا يتوانى في تقديم الدعم منذ ما قبل خروج الفرنسيين من

هناك، أما بعد الاستقلال فاستمر الدعم المصري لحكومة بن بلة الذي جمعته بالرئيس عبد الناصر علاقات شخصية مميزة أثارت قلق الفرنسيين ودفعتهم إلى مزيد من الترقب والحذر خصوصاً وأن تلك العلاقات بلغت من التقدم حد الدعم العسكري المباشر على مرأى من العين الفرنسية المراقبة.

هذا ما تؤكده وثيقة فرنسية من مصادر سرية في العاصمة الجزائرية تعكس قدرة عينها المراقبة وهي موقعة في 7 تشرين الثاني / نوفمبر من عام 1962 مصدرها الجزائر العاصمة وهي تتحدث عن وصول وتسليم بارجتين حربيتين من قبل سفير الجمهورية العربية المتحدة في العاصمة الجزائرية على شكل هدية إلى البحرية الجزائرية.

برقية واردة

«الجزائر» العاصمة، 7 نوفمبر، 1962

وصلت إلى ميناء «الجزائر» اثنتان من كاسحات الألغام التابعة لـ «الجمهورية العربية المتحدة»، من نوع «واي إم إس»، مصحوبة بفرقاطة من نوع «ريفر»، في الساعة 13:00 يوم 4، وتمت مراسم نقل ملكيتهما إلى «الجمهورية الجزائرية» في الساعة 10:00 يوم 6، ومن المقرر أن ترحل الفرقاطة يوم الجمعة 9.

فيما بعد طلب السيد «خضر» الكلمة، ممتدحاً العلاقات المصرية الجزائرية، فقال: «حين وصلنا إلى «مصر» استُقبلنا بالقول إن «الجزائر» تبدأ ها هنا، ونحن نقول اليوم إن «مصر» تمتد حتى هنا»، كما تذكر الأمين العام للمكتب السياسي الدور الذي لعبته البحرية الجزائرية في الماضي، مشدداً على تدخلها في «مصر» عام 1829.

وكان الرئيس «بن بلة» آخر المتحدثين، فأثنى على «مصر» والرئيس

«ناصر»، قائلاً: «وصل إلى «مصر» عام 1953 ثلاثة من الأخوة، هم «حسين آيت أحمد» و«محمد خيضر» و«مزيد مسعود» (الاسم الحركي لـ «بن بلة»)، وليس في جيوبهم أكثر من 2000 فرنك لإطلاق الثورة، كان النجاح فيها بتلك الوسائل الضئيلة معجزة. لكن المعجزة تحققت بفضل بلد واحد ورجل واحد: هذا البلد هو «مصر» وهذا الرجل هو «جمال عبد الناصر». ثم هتف «بن بلة» بقوة: يقال الآن إني «ناصر» آخر. فليعلم من يقول إني سعيد بهذا.

إن الوحدتين اللتين تشكلان جنين البحرية الجزائرية كانتا فيما مضى كاسحتي ألغام أمريكيتين، محدودتي القيمة العسكرية، وتقول الصحافة إنهما ستستخدمان كزوراق مرافقة. أما طاقمهما فسوف يكون جزائرياً بالكامل، تحت قيادة ضباط جزائريين تلقوا تدريبهم في «مصر».

دعم جمال عبد الناصر الثورة الجزائرية وكان يمدها بالأسلحة عبر الحدود التونسية، كما منح كل التسهيلات والإمكانات لرجال جبهة التحرير الوطني الذين أقاموا في القاهرة ومنها انطلقوا للتعريف بالثورة الجزائرية في العالم العربي والعالم الثالث وحين سئل بن بلة عن وفائه لجمال عبد الناصر فقال: أنا وفيّ لفكر جمال عبد الناصر لأنني أعتبره رجلاً عظيماً ساهم في دعم الثورة الجزائرية أكثر من أي شخص أخر في الوطن العربي.

تشير إحدى الوثائق الأمريكية الموقعة في 23 حزيران/ يونيو 1965 من الجزائر إلى مستوى الحرج المصري الشديد من الوضع الناجم عن انقلاب الرئيس هواري بومدين وذلك عبر تعقيبها على تأكيد محمد حسنين هيكل في افتتاحية الأهرام

المعتادة بأن الجمهورية العربية المتحدة كانت تدرك مدى وعمق الأزمة القائمة في الجزائر وتدرك أن إنقلاباً سيقع ولكنها تفاجأت بالتوقيت. ويكشف بأن بوتفليقة سلم المصريين رسالة مباشرة بعيد الانقلاب في بلاده.

تلغراف

من السفارة بالقاهرة

إلى: وزارة الخارجية: واشنطن

23 - يونيو - 65

الساعة التاسعة وثمن دقائق صباحاً

الصفحة الأولى بجريدة الأهرام العدد الرئيسي، بها مقالة طويلة كتبها حسنين هيكل ورئيس تحرير جريدة الأهرام حول زيارته الأخيرة للجزائر بصحبه المشير عامر ويؤكد هيكل أن القاهرة كانت تدرك منذ زمن المشكلة بين قوات الثورة الجزائرية و الحكومة الجزائرية و لذلك لم يكن الانقلاب مفاجأة سوى في التوقيت.

حيث أن القاهرة لم تكن تتصور أن يتم الانقلاب قبل المؤتمر الأفرو-آسيوي.

كشف هيكل أن بوتفليقة سلم السفير مرتجى سفير الجمهورية العربية المتحدة رسالة ليسلمها إلى رئيس الجمهورية المتحدة ناصر من مجلس ثورة الجزائر بعد الانقلاب.

وتحتوي الرسالة على ثلاث نقاط:

1- تفاصيل الانقلاب وأسبابه

2- مجلس الثورة واثقاً أن ناصر سوف يميز بين علاقته الشخصية ببن بلة وبين علاقة الجزائر والجمهورية العربية المتحدة.

3- الحاجة إلى استمرار وتقوية الروابط بين الجزائر والجمهورية العربية المتحدة

وتسهب وثيقة أخرى تحمل تاريخ 28-6-1965 في تحليل وضع العلاقة بين مصر والجزائر عبر تلغراف أرسل عقب انقلاب بومدين ويقول كاتب التلغراف بأن على مصر عدم الاعتماد كثيراً على علاقتها القديمة مع بومدين لأن الصحافة المصرية تركت انطباعاً سيئاً لدى الجزائريين بسبب المقالات التي نشرت عقب الانقلاب.

وفي إحدى صفحات الوثيقة نفسها يقول الكاتب بأن مصر قد أساءت التعامل في علاقاتها مع الجزائر بسبب اهتمامها بمصير بن بلة (الذي كان صديقاً شخصياً لناصر) كما يصف التلغراف المشاحنة التي وقعت بين بوتفليقة ووزير الخارجية المصري.

تلغراف قادم وزاره الخارجية الأمريكية

سري

من: الجزائر

تكرار المعلومات إلى عمان، بغداد، بيروت، القاهرة، جدة، الخرطوم، الكويت، الرباط، طرابلس، تونس، سناوان.

التاريخ 28-6-6

العلاقات المصرية الجزائرية كانت الموضوع البارز في المناقشات بين الوفود العربية في مؤتمر باندونج الثاني. استطاع بعضهم بصعوبة التكتم على ما يشعرون به تجاهه مثال إضافي لإساءة مصر في التعامل في علاقاتها بدولة عربية أخرى. بينما توجد عدة تقارير يمكن أن تسمع بها حول التبادل بين بومدين وعامر 'ابلغني السفير الجزائري جلال في واشنطن في حضور شخصيات جزائرية ذوي مراكز تمكنهم من معرفة معلومات، أنه بعد الجهود الجزائرية الأولى لإقناع عامر (وزير الخارجية المصري) بشكل مهذب أن التعامل مع عزل بن بلة ومستقبله هي شؤون جزائريه.

أصبح بومدين شديد الغضب وأخبر عامر أنه عليه أن يفهم أن الجزائر ليست منطقة نفوذ للجمهورية العربية المتحدة. ووفقاً لجلال، بومدين أضاف أن الجزائر ليست مثل اليمن أو سوريا أو العراق ويجب أن تعود لتخبره ذلك (يقصد ناصر).

ظهر سابقاً السفير المصري وعضو رفيع المستوى من أعضاء الوفد في العداء الذي أقيم لوزراء الخارجية أمس ورحلوا قبل أن يقدم الغداء ويبدو أنهم لم يتحدثوا مع الجزائرين أثناء تواجدهم هناك.

تعليق: التأثير المصري المعاكس هنا تأثر بي. احتجاجاتهم وتعليقات الصحف على التطورات في الجزائر وعلى الجمهورية العربية المتحدة القيام بمجهود لجعل الأمور في وضع أحسن. لقد تعلموا بطريقة صعبة إلّا يعتمدوا على علاقه السابقة للجمهورية العربية المتحدة وبومدين أو على نزعته العربية الإسلامية. إذا استمرت دول المغرب العربي في التعامل مع الأمور بشكل حكيم وبحذر فيجدون أن النظام الجزائري سيشعر بارتياح عند إمكانيات علاقات جيدة معهم على عكس المشاكل التي تحدث مع الجمهورية العربية المتحدة. سوف نقدر تخمين سفارة القاهرة لأسباب الضغط الثقيل للجمهورية العربية المتحدة على النظام الجزائري. هل قررت سلطة الجمهورية العربية المخاطرة بالمشاكل مع الجزائريين وعلى تحسين صورتها في عيون الدول العربية والأفريقية ورجحت عليها إلّا تظهر في صورة الذي تخلى عن رمز من رموز العالم الثالث مثل بن بلة؟

هل تصاعد موجات معادية لبومدين ومع بن بلة، أو تحكم السوفيات في الصحف الشيوعية، ورمز مثل كاسترو يعني ضمناً أي شيء لسلطات الجمهورية العربية؟ فالجمهورية العربية في الوقت الحالي عضو بارز من هذه المجموعة من المعلقين.

ولم يكن الشأن الجزائري مصدر قلق للناصرية في القاهرة التي تقع على الجهة الأخرى من حدود القارة الأفريقية بل كانت

مصدر اهتمام أولى للبلدان المجاورة لها مباشرة، وهذا ما تشير إليه وثيقة أمريكية أخرى تحمل تاريخ 19-6-1965 يتم الحديث فيها عن قيام الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة باطلاع القنصل الأميركي في تونس على خبر الانقلاب العسكري في الجزائر صبيحة التاسع عشر من يونيو/ حزيران 65 ويذكره بأنه تنبأ بأن أي خلل في توازن العلاقة بين بن بلة وبومدين سيؤدي إلى خلق نظام أصعب من النظام القائم.

الوثيقة2

19 - يونيو 1965

اتصل بي هذا الصباح بورقيبة ليحدثني عن انقلاب عسكري حدث في الجزائر، وأشار إلى تصريح كان قد ذكره للسكرتير في أبريل أن الوضع في الجزائر ليس سهلاً وأن هناك التوازن غير الثابت في القوى بين شعارات بن بلة والجيش الذي هو تحت سيطرة بومدين، وأن أي شيء يحدث لخلل هذا التوازن سيؤدي إلى خلق نظام يصعب التعايش معه.

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن عوامل إقليمية من طابع آخر عززت مكانة الجيش الجزائري ومنصب وزير الدفاع هواري بومدين قبيل انقلابه عام 1965 إثر النزاع الحدودي المسلح الذي نشأ بين الجزائر والمغرب حول السيادة على صحراء حاسي بيضا حيث تعرضت الجزائر لهجوم عسكري ردت عليه باجتياح مركزين للحدود المغربية في (حاسي بيضا) و(تينجوب)، ثم وسع الجزائريون هجومهم العسكري بدعم من وحدات أممية كوبية وتمويل عسكري سوفيتي على مركز (إيش) العسكري

الواقـع علـى بعـد 50 كلـم شـمال شـرق مدينـة (فيكيـك) بإقليـم وجـدة المغربـي حيـث اندلعت حرب الرمـال التي استمرت ثلاثة أيـام أوقـف فيهـا المغاربة علـى مسـافة 36 كلم من مدينـة تيندوف التـي تعتبر اليـوم القاعدة الرئيسـية لجبهـة البوليسـاريو!، فتدخلت الوسـاطات الدوليـة لتنهـي تلـك الحـرب مـن خـلال اجتماعـات باماكـو فـي (مالـي) اواخـر تشـرين الثاني/ أكتوبـر 1963.

وقـد انعكسـت تلك الأجـواء في وثيقـة أمريكية تحمـل تاريخ ١٧ تشـرين الثاني/ أكتوبـر 1963 مـن الجزائر تتحدث حول مشـكلة صحـراء حاسـي بيضا مع المغـرب، لتعكس أجـواء اجتماع مجلس النـواب فـي جلسـة طارئة لحـل أعمـال المجلس وإفسـاح المجال أمام النواب للمشـاركة في المعركة وذلـك كما قال رئيس المجلس الحـاج بن عـلاء أن يجد كل نائب مكانـه الطبيعي في الميدان الذي اختـاره العـدو.

وارتـدى معظـم النـواب ورئيسـهم للمناسـبة لبـاس الجنـود الكاكـي وأحذيـة عسـكرية. ونـوه الرئيـس بهـذا التغيير فـي الزي. ويشـير كاتـب الوثيقة إنه لا يجب الاسـتخفاف بهـذا التطور فإرادة التشـبه إلـى هذا الحـد بنمط كاسـترو يدل علـى طموح يسـعى إليه القـادة الجزائريـون.

قـد لا نسـتطيع إقفـال دور التدخـل الإقليمـي فيمـا شـهدته المنطقـة مـن انقلابـات دون التحـدث عـن هـذا الجانـب العصـي

من تاريخ اليمن السعيد الذي جعلته أحداث النصف الثاني من القرن الماضي بعيداً كل البعد عن صفته المجازية الملازمة، حين تحول إلى أشلاء من يمنين تتنازعهما ضغائن وحروب وانقلابات أطاحت بالشرعية وأخرى نالت من الانقلابيين في دوامة لم تكن دول الجوار المحاذية أو البعيدة إلا على تماس وعلاقة مباشرة بوقائعها.

أوضح «شابتاي شافيت» - رئيس المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب- في ندوة عقدها المعهد بعنوان «سبل التصدي لإرهاب الانتحاريين» في تل أبيب: إنه حين كان يرأس جهاز المخابرات الإسرائيلية «الموساد»، أصدر أوامره لضباط الجهاز بمعاونة قوات الإمام بدر الملكية حتى يستعيد حكمه الذي أطاح به الثوار عام 1962، وقد قام الموساد تنفيذًا لذلك بإمداد الملكيين بالأموال والسلاح، وأرسل عسكريين إسرائيليين لتدريب قوات الإمام.

وبرر شافيت ذلك بقوله: إن إسرائيل كانت تريد إضعاف الاقتصاد المصري وإرهاقه بهذه الحرب التي تورَّط فيها بوقوفه بجانب الثوار بجزء كبير من الجيش المصري يقارب ثلث عدد أفراده، وبأننا -والكلام لشافيت- كنا نريد أن نتعرَّف عن قرب على حقيقة القدرات العسكرية للجيش المصري المحارب في اليمن، وقد ساعدنا ذلك على إلحاق هزيمة مروعة به عام 1967.

وتابع رئيس جهاز الموساد السابق حديثه الذي نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم الاثنين 21-2-2000 بقوله: إن التدخل في الحرب الأهلية اليمنية كان جزءاً من نظرية إستراتيجية شاملة

لجهاز الموساد الذي يسعى إلى إثارة الانقسامات والنزاعات في صفوف العالم العربي، والبحث عن حلفاء له في المنطقة. كما أن التدخل الإسرائيلي في تلك الحرب مكّن الموساد من دسّ عملاء له ليحصلوا على معلومات حول قدرة الجيش المصري في تلك الفترة الحساسة التي سبقت حرب يونيو عام 1967.

في 26 سبتمبر/ أيلول 1962م حين أعلنت الجمهورية في اليمن ضد الحكم الملكي وكانت مصر أول دولة اعترفت بها وبعد ذلك بيومين وصلت أول طائرة عسكرية مصرية إلى اليمن، توالت بعدها الامدادات العسكرية بالتدفق على اليمن حتى بلغ عديد القوات المصرية هناك 70 ألف جندي متورطين في حرب بين الجمهوريين وأتباع الإمامة ممن تدعمهم العربية السعودية، واستمرت الحرب في اليمن خمس سنوات خسرت مصر خلالها 12 ألف عسكري حسب مصادر مصر التي أخذت تنسحب من اليمن عام 1967.

تعكس الوثائق الأمريكية بدايات الحرب اليمنية بعدد من الوثائق تتألف إحداها من تلغراف يحمل تاريخ 27 أيلول/ سبتمبر يذكر محادثة جرت بين أنور السادات (الذي كان آنذاك مستشاراً للرئيس المصري جمال عبد الناصر) والسفير الأميركي في القاهرة وفيها يحذر السادات الولايات المتحدة من مساعدة الأمير حسن لاستعادة الملكية في اليمن والانصياع لطلب سعودي بهذا الخصوص. وفي الصفحة الثانية من الوثيقة، يعتبر السفير الأميركي الجمهورية العربية المتحدة على علاقة وثيقة مع قادة انقلاب اليمن عام 1962 إذا لم تكن مسؤولة عنهم.

وزارة الخارجية الأمريكية

سري

من: القاهرة

إلى وزير الخارجية الأمريكي

رقم 510 سبتمبر 27

الساعة الثالثة مساءً

أولوية

وزارة العمل رقم 510 المعلومات إلى جدة 60 ولندن 33

في محادثة مع أنور السادات (الرئيس السابق للوحدة العربية، والمستشار السياسي للرئيس عبد الناصر) طلب مني إعادة تقيم للوضع في اليمن، بعد رد الفعل على المعلومات العامة وعدم إعلان رأيه بصراحة أعلن السادات أن رويتر أعلن هذا الصباح عن قيام الانقلاب في اليمن وتأسيس الجمهورية واغتيال الإمام محمد. ثم اقترح (استخدم كلمة نصيحة) أن تعيد الحكومة الأمريكية موقفها من الانقلاب. مقراً أنه الاعتقاد العام في اليمن ولدى قادة الانقلاب أن الحكومة الأمريكية تدعم وتؤيد الأمير حسن. وقال إن ذلك يعتبر خطأ قاتلاً حيث أن 90 ٪ من النخب الثقافية في اليمن يؤيدون الانقلاب وقيام الجمهورية.

وما كان يقلقه على وجه التحديد خشية سعود من تعرض مركزه إلى الخطر. وإنه يضغط على الحكومة الأمريكية لدعم النظام الملكي والأمير حسن وهذا على وجه الخصوص ممكناً حيث أن السفير الأمريكي في السعودية كان قد أقر هو الآخر باليمن. كما ذكر السادات أن عدداً من القادة المحتملين للنظام اليمني الجديد قد كانوا في مصر فحثهم (السادات) على الاتصال بي ليخبروني على خططتهم ووجهات نظرهم.

ورداً على ما قيل أعدت باختصار أن موقف الحكومة الأمريكية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية إلّا إذا حدث تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة، موضحاً ذلك من خلال المساعدات السابقة التي قدمتها الولايات المتحدة إلى دول مختلفة مثل إيران، الأردن، والجمهورية العربية المتحدة.

كما أكدت للسادات أنه لا توجد أي دلائل على أن الولايات المتحدة تؤيد أو تدعم حسن أو أي عناصر يمنية أخرى.

ثم أكد لي السادات أن النظام الجديد في اليمن ليس له علاقة بالشيوعية وسيكون نظاماً صديقاً للغرب، و أعرب عن أمنيته في أن يساعد الغرب اليمن عند الحاجة في حالة حدوث أي تطورات غير مستحبة.

تعليق AP قد أكد تقرير رويترز. افتراضات عادلة من خلال فحوى تعليقات السادات أن الجمهورية العربية على علاقة وثيقة مع قادة الانقلاب وربما يكونوا مسئولين عن هذا الانقلاب. والإشارة إلى سعود ومخاوفه من أن تنصاع الولايات المتحدة لضغوط سعود، كل هذا يطرح تساؤلاً هل هناك احتمالية حدوث انقلاب مماثل في السعودية من قبل الجمهورية العربية المتحدة.

تطلب السادات أن يتم إرسال وجهة نظره حول إعادة الموقف تجاه اليمن إلى وزاره الخارجية.

وكان الأمير حسن شقيق الإمام المخلوع والذي كان مندوب اليمن لدى واشنطن، يطالب بعرش اليمن ويدعو الولايات المتحدة لمساعدته في ذلك لدى وقوع الانقلاب، وفق ما ورد في وثيقة أمريكية تعود إلى تلك الفترة مع أنها لا تحمل تاريخاً واضحاً.

وفي وثيقة أمريكية أخرى جاءت على شكل تلغراف (١٦) غير مؤرخ يخبر فيه أحد الوزراء اليمنيين السيد شامي رئيس العلاقات الخارجية في القسم العربي في الخارجية البريطانية يخبره بأن الانقلاب الذي شهدته اليمن عام 1962 يعتبر دون أدنى شك مدعوماً من قبل الجمهورية العربية المتحدة. وفي جانب آخر من الوثيقة ذاتها (١٦) يتم الإشارة إلى استقبال حكومة عدن

لعـدد من أمراء العائلة اليمنية المالكة اسـتقبالاً رسـمياً بعيد انقلاب السـلال.

وزارة الخارجيـة
مـن:لنـدن
إلـى:وزيـرالخارجيـة
رقم: 1288 بتاريخ 27 سـبتمبر 1962 السـاعة الثانية مسـاءً
وزاره العمـل 1288 المعلومات لجدة 23 وأولوية لتعزّ 9 وأولوية لعدن 14.

اتصـل بنـا ولمسـلي (رئيـس العلاقات الخارجيـة في القسـم العربي) في وزارة الخارجيـة البريطانيـة، ليطلعنا عن زيارة السـيد شـامي أحد وزراء اليمن لـهمنـذدقائـق.

وأخبـره شـامي عن الحـدوث الفعلـي للانقلاب فـي اليمن كمـا جاء في التقرير. وأنه يشـعر أنه دون أدنى شـك أن الانقلاب الذي حدث في اليمن كان مسـتلهماً ومدعومـاً مـن قبـل الجمهوريـة العربيـة المتحـدة.

وقـال أنـه باكراً اليوم تحـدث تليفونياً مع الأمير حسـن في نيويورك الذي أعلمـه، يبـدو أن جلالتـه سـيقوم بفعل الـذي اقترحـه (الأمير حسـن) فقد قال لـه حسـن أنـه يخطـط الاتصـال بحكومـة الولايـات المتحـدة والسـفير كايال للحصـول علـى دعمهم ومباشـرة تصريـح حكومـة المملكة العربية السـعودية للذهـاب علـى الفور إلى السـعودية حيث قـد تعلو الأحداث مـن هناك لإعادة تسـوية الموقف في اليمن، الإقرار بأنه يمكـن أن يأخذ وقتاً طويلاً حتى ينجح. لكن خسـائر كبيـرة يمكن أن تحدث للتمرد مـن قبل القبائل الشـمالية الثائـرة.

واضعـاً ذلك في الاعتبار قرر حسـن القدوم مـن خلال لندن اليوم أو غداً ويرغـب في معرفـة وجهة نظـر حكومة جلالتها، ولمسـلي تذكـر تأييد حكومة جلالتهـا للنظـام الصديق والثابت في اليمن، لكن حـذرت حكومة جلالتها من

القيام بأي اقتراحات عامة لتأييد حسن مع احتمال أن خسائر فادحة يمكن أن تحدث في العالم العربي ومحتمل اليمن. فاتفق الشامي معي في الرأي وقال إنه من الأفضل إلا يعود حسن من خلال بريطانيا.

ثم سأل إن كانت حكومة جلالتها تؤيد سيطرة حكومة الجمهورية العربية المتحدة في اليمن. فأجاب ولمسلي أنه لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال مباشرة، لكن اليمنين على معرفة وثيقة برأي حكومة جلالتها.

قال الشامي إنه سيتحدث تليفونياً مع الأمير حسن لاحقاً اليوم، وسيخبره حينها عن انطباعه أن حكومة جلالتها ليست معادية لأي خطة.

رقم 17B

كما ذكر ولمسلي أنه قد تلقى تقريراً من عدن عن وصول سيف الإسلام عبد الرحمن و ابن أخيه (أو اخته) سيد يحي بن حسين إلى عدن قادمين من جدة، وذلك في طريقهم للعودة إلى اليمن.

وعند علمهم بالانقلاب الذي حدث في اليمن قررا البقاء لفترة في عدن.

من المفهوم أن عبد الرحمن يحاول الاتصال بحسن في نيويورك لتحدد خططه. وفي هذه الأثناء منحت حكومة عدن استقبالاً رسمياً والتبجيل لأصحاب المقام الرفيع اليمنيين.

أما الوثيقة الأمريكية الأخيرة (18) في هذا المجال، فهي تحمل تاريخ 27-9-1962 وهي عبارة عن تلغراف يؤكد أن التقارير المتوافرة لديه تشير إلى أن من قاموا بالثورة يعملون مع الجمهورية العربية المتحدة وقد طلب الأميركيون من حكومة الجمهورية العربية المتحدة ومن اليمنيين حماية المواطنين الأميركيين الموجودين هناك.

سـري
وزارة الخارجيـة
العمـل: السـفارة الأمريكيـة فـي جـدة
السـفارة الأمريكيـة فـي لنـدن
القنصليـة الأمريكيـة فـي أسـمرة
السـفارة الأمريكيـة فـي القاهـرة
المفوضيـة الأمريكيـة فـي تعـزّ
القنصليـة الأمريكيـة فـي عـدن
يـوم: 27-9-62
الآتـي تجميـع للتطـورات اليمنيـة

الـوزارة لـم يصلهـا أي تأكيـد أو أي اتصـال منـذ أن وصلهـا تقريـر عبـر اللاسـلكي عـن الإطاحـة بالملكيـة وتأسـيس الجمهوريـة.

التقاريـر تؤكـد وبوضـوح أن مـن قامـوا بالثـورة يعملون مـع الجمهورية العربيـة المتحدة. بناءً على اقتراحنا أرسـل سـفير الجمهوريـة العربية المتحدة السـيد كامـل تلغرافاً إلى حكومتـه لتوجيه أي تأثير قد يكـون لديهم على اليمن لحمايـة المواطنيـن الأمريكييـن الموجوديـن هنـاك. كامـل قـال إنـه يمكن أن يـزور موظفون رسـميون مـن الجمهورية العربيـة المتحدة المفوضيـة في تعزّ. المدمـرة الأمريكية بيري على وشـك الوصول إلى عـدن قادمة من البحرين في 30 سـبتمبر، يحـاول البنتاجـون التقـاط أي بـث مـن تعـزّ.

المسـئول اليمنـي زابـارا تحـدث تليفونيـاً مع الأمير حسـن مـن نيويروك ليخبـره عـن طلـب الحكومـة الأمريكيـة تعلن أنها ضـد التدخـل الخارجي في اليمـن، وتقديـم الاعتـراف بالأمير حسـن كحاكم جديـد لليمن. مـن الواضح أن حسـن يخطط للعودة إلى المنطقة ليتنافس على الحكم (السـيطرة). سـوف نظـل فـي استشـارة دائمة مع السـفارة البريطانيـة هنا. و لمعلوماتـك فقد ذهب حسـن لرؤيـة السـفير ستيفنسـون ومـن المتوقـع أن يقابل السـكرتير المسـاعد والـذي سيكشـف عـن موقـف الحكومـة الأمريكيـة، كما سـيتقابل حسـن مع اللـورد هـوم. نهايـة.

الوثائق البريطانية التي تتحدث عن الدور الإقليمي لدول الجوار في انقلابات اليمن هي متعددة ولكن القوانين البريطانية لم تسمح بالاطلاع عليها خصوصاً وأنه لم يمض على السواد الأعظم منها فترة الثلاثين عاماً التي ينص عليها القانون للسماح بفتح الوثائق والاطلاع عليها. ومع ذلك فقد تمكنا من الوصول إلى الوثائق الكفيلة بتسليط الضوء على هذا الجانب من تاريخ اليمن.

تأتي أولى وأبرز تلك الوثائق في ١٤ حزيران/يونيو من عام 1974 لتبين أنه بعد محاولة انقلاب قام بها أتباع جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية، مدعومين من العراق وكشف هذه المحاولة حصل خلاف حاد بين الإرياني وعبدالله الأحمر قام على أثره الثاني بالالتحاق بقبيلته، وطالب الإرياني بالاستقالة بعد أن ظهر ضعفه بالطريقة التي تعامل بها مع الانقلابيين.

ثم يتابع السفير البريطاني في الوثيقة نفسها شرحه لتلك الوقائع فيقول إن الإرياني صنعاء في 13 حزيران رغبة منه في تجنب غزو القبائل صنعاء، وعقد اجتماعاً إثر ذلك مع كل من أحمد نومان عضو المجلس الجمهوري السابق، ووزير الخارجية، اتفق فيه على أن يقوم ضابط رفيع المستوى في الجيش اليمني اسمه إبراهيم الحمدي، بالتدخل بوضع القوات بين صنعاء وبين القبائل في الشمال، بالإضافة إلى الطلب من الولايات المتحدة الضغط على السعوديين إيقاف دعمهم للأحمر.

وتضيف الوثيقة بالقول إنه خلال عصر ذلك اليوم قام الحمدي بإعادة تمركز القوات شمال صنعاء وخلال المساء تحرك الحمدي من موقع تنفيذ أوامر رئيس الوزراء إلى موقف انقلابي وأخذ السلطة، حيث أعلن حالة الطوارئ ولكنه أبقى مجلس الوزراء على رأس عمله، وكان وزير الخارجية على اتصال بالسفراء الأجانب ليخبرهم أن النظام الجديد يتطلع إلى استمرار العلاقات الحالية القائمة على المصالح والتعاون المشترك.

خلال هذه الأحداث تمنى السفير أن تعود الأمور إلى طبيعتها، وأشار إلى أن هناك القليل من الحظر على دول أخرى ما عدا العراق وعلى الأغلب سيتعامل مع الانقلابيين اليمنيين الجنوبيين بشدة لكنه يشك في خضوع قبائل الشيخ الأحمر بسهولة، هناك إشارة إلى أن الحمدي أجاب السفير البريطاني بالموافقة على تأمين حفلة الاحتفال بعيد ميلاد الملكة البريطانية في السفارة باليمن.

تم استدعاء سفراء دول مجلس الأمن الدولي من قبل مجلس قيادة القوات المسلحة... حضر السكرتير الأول للسفير البريطاني كون السفير متوعك صحياً، ترأس الاجتماع الحمدي وفي الاجتماع كان ... من ضمنهم السفير اليمني في مصر.

كانت النقاط المطروحة أن انقلاب الجيش كان مفروضاً عليهم ولم يسعوا إليه، وإنهم يتطلعوا إلى عودة الحياة المدنية، وإنهم يتمنون المحافظة على علاقات حسنة مع كافة القوى الصديقة، ورداً على سؤال السفير الأمريكي فإن القوات المسلحة تسيطر على كل البلاد وإن القبائل لا تعارضهم، أيضاً رداً على سؤال السفير الأمريكي ستحترم كافة الاتفاقات الدولية، أملوا التوصل إلى تفاهم مع جمهورية اليمن الديمقراطي الشعبي من خلال مفاوضات ولم يبد تفاؤلاً بهذا الشأن، وإنه ستبقى أسماء ستة أعضاء لمجلس القيادة سرية في الوقت الحالي. وإن المطارات ستغلق مؤقتاً وستؤمن بعض التسهيلات لحاجات الإخلاء الطبية.

هنا تذكر الوثيقة بوضوح حجم القوة السعودية الضالعة في

دعم الأحمر إلى مستوى يستدعي اللجوء إلى وساطة الدول الكبرى للضغط على السعودية كي تتوقف عن تقديم دعمها، ويبدو أن السعودية استجابت لتلك الضغوط بشكل فوري ولكن بيان اعترافها بانقلاب الحمدي قد جاء مشروطاً بعدم تدخل دول عربية أخرى في الشؤون الداخلية لليمن.

هذا ما أشارت إليه وثيقة بريطانية أخرى تحمل تاريخ 14 حزيران/ يونيو 1974.

وهي مرسلة من جدة إلى الخارجية في باريس لتقول إنه تم إصدار مرسوم ملكي في السعودية الليلة الماضية يؤكد التزام السعودية سياستها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر وأشار المرسوم إلى أن السعودية سوف لن تتدخل ولن تقبل أن يتدخل أحد أجنبي في شؤون اليمن الداخلية، معرباً عن أفضل التمنيات للشعب اليمني.

وبعد يومين فقط أتى التجاوب مع البيان السعودي من طرف إقليمي آخر حملته وثيقة بريطانية أرخت في 18/ 6/ 1974 وقد وُجهت من عدن إلى الخارجية في باريس لتتحدث عن اجتماع تم بالسفراء الأجانب مع وزير خارجية اليمن الجنوبي، وأبلغهم أنهم ينظرون إلى الانقلاب في الشمال على أنه شأن داخلي...

تشير هذه الوثائق مجتمعة إلى أن الروح القومية المتنامية

وما أحرزته الدول العربية الحديثة من استقلال دفعها إلى التطلع نحو التنمية والحرية والديمقراطية والاشتراكية وتحقيق الوحدة بين أفراد الأسرة العربية الواحدة وكل ما هنالك من شعارات أطلقت من قبل زعامات وأحزاب تلك المرحلة على اختلافها، جعلها تصطدم بمجموعة من العوائق التي تمثلت بشكل أساسي في السعي لإحراز هذه التطلعات عبر الاستيلاء على السلطة أو التوسع الجغرافي كل على حساب الآخر.

كانت تلك هي المنهجية التي اتبعها النظام الوراثي الهاشمي لاستعادة مجده على عرش سوريا عبر تغذية القلاقل والاضطرابات وإعداد الانقلابات، وهي ذاتها المتبعة من قبل القومية الناصرية لبلوغ الوحدة مع سوريا والعراق وليبيا والسودان والجزائر وغيرها، حتى على المستوى الشعبي فقد كانت تلك المنهجية هي نفسها من قبل الأحزاب القومية والاشتراكية والدينية التي سعت لبلوغ السلطة بمفردها أو مع حلفاء تعمل على تصفيتهم السياسية أو حتى الجسدية بعد بلوغها سدة الحكم.

وقد أثبتت المعطيات بأن السواد الأعظم من هذه التجارب على اختلافها قد باء بالفشل، وقاد رجالاتها وأتباعها إلى الهلاك الذاتي بعد استهلاك الآخر، والأسوأ من هذا وذاك أن الرموز والقيادات والزعامات التي وقفت على رأس تلك القوى بتنوعها، قد تخلت عنها حالما بلغت السلطة على المستوى الفردي واعتبرت أن دور تلك القوى قد انتهى ولا بد من إزاحتها قبل أن تطمح بالسلطة أو أن تلعب أي دور فيها مهما قل شأنه.

هـذا هو حـال الرموز التـي بلغـت السـلطة بدفع مـن الموجة القوميـة كالقذافـي فـي ليبيـا والنميـري فـي السـودان والبعثيين في سـوريا والعـراق، فقـد تخلـوا جميعاً عن القـوى التـي قادتهم إلى سـدة الحكم وتراجعوا تدريجيـاً عن تلك المواقف التـي أوصلتهم إلـى السـلطة ليحولـوا مواقعهم إلـى حقوق مكتسـبة بلغـت بالكثير منهـم أن جعـل مـن جمهوريته الموروثـة نظاماً وراثيـاً أحرزه بذاته وهـو ملـك لسـلالته.

حتـى الرموز التي جـاءت تمثل أحزاباً ونظريـات أيديولوجية، لـم تنجُ مـن المصير ذاته، فقـد أطيح بعبد الكريم قاسـم بعـد تخليه عـن الحزب الشـيوعي الذي جـاء به إلـى السـلطة، وأطيح بصلاح جديـد بعـد اسـتبداده بجميـع القـوى الديمقراطيـة التـي أحاطـت بإنجازاتـه الشـعبية، وكان هـذا هو مصيـر أحمد بن بلة فـي الجزائر والكثيـر الكثيـر مـن الرمـوز الاشـتراكية التـي توالت على السـلطة فـي جمهوريـة اليمـن الديمقراطيـة أو رجـالات الحزب الشـيوعي السـوداني الذيـن اسـتؤصلوا مـن المعادلة السياسـية بعـد لجوئهم إلـى انقـلاب كانـوا يدينونـه كوسـيلة لبلـوغ سـدة الحكـم.

أمـا العنـوان التالـي فـي هـذا الملـف فهو يركـز على الوسـيلة الرئيسـية التـي اعتمـدت من قبل هـذه الرمـوز الانقلابيـة للبقاء في السـلطة بـأي ثمـن بعـد أن جـاء بهـا الدعـم الشـعبي والتفاعـلات السياسـية الداخليـة إلـى سـدة الحكـم فـي كل بلـد على حـداه، أو اسـتعانت بدعـم إقليمي سـاهمت بـه الظـروف التاريخيـة والروح

القوميـة العاتية التـي ألهبت المنطقة بعد مرحلـة التحرر الوطني من الاسـتعمار الأوروبي.

وقـد أظهـرت الوثائـق التـي توفـرت فـي أرشـيفات خمـس مـن الـدول الكبـرى عن تلـك المرحلـة، أن الوسـيلة الرئيسـة التي اعتمدتهـا تلـك الرمـوز جميعهـا دون اسـتثناء هـي مهادنـة الـدول الكبـرى والعمـل علـى إظهـار التعـاون معهـا، بحجـة تحييدها في البدايـة، وسـعياً للحصـول على مـا يرون فيـه ملاذاً آمنـاً من أيادي الغـدر التـي أخـذت تحيـط بهـم مـن كل حـدب وصـوب بعـد أن أصبحـت الانقلابـات تقـع بمعـدلات فاقـت الانقلابـات أو ثلاثـة انقلابـات في العام الواحد كما حصل في إحـدى الحقب التاريخية من حياة سـوريا.

الفصل الثالث
مهادنة الانقلابيين للدول الكبرى

تشير وثائق أرشيفات الدول الخمس الكبرى التي نتعقبها إلى أن التواصل والعلاقات لم تنقطع مع أي من الانقلابيين الذين عرفتهم الدول العربية المعاصرة، أللهم إلّا في بعض الحالات النادرة جداً، خصوصاً في المراحل الأولى للانقلابات، التي كثيراً ما تشير الوثائق والمذكرات التي تمكنا من الحصول عليها إلى جلسات مشاورات مطولة، ومآدب غداء وعشاء بين سفير دولة كبرى ورئيس الدولة الذي وصل حديثاً إلى سدة الحكم بحجة التشاور في المسائل المتعلقة بضمان أمن وسلامة رعايا تلك الدولة أحياناً، أو بحجة التأكد من عدم مساس الحاكم الجديد بما يسمونه المصالح الحيوية لهذه الدولة الكبرى أو تلك.

هذا ما تبينه وثيقة بريطانية مرسلة من الإسكندرية إلى الخارجية في لندن بتاريخ 1952/7/25 أي بعد يومين فقط من وقوع انقلاب ما عرف بثورة تموز / يوليو، وفيها أن مساعد الملحق العسكري البريطاني الذي أرسل إلى القاهرة مع بعض موظفي السفارة كونوا انطباعاً مهماً من خلال لقائهم يوم 23 تموز / يوليو بضابط شاب (لم يحدد اسمه) جاء نيابة عن محمد نجيب فقد أكد لهم هذا أن هدف التحرك / الانقلاب هو القضاء على الفساد في البلد.

لا شك أن هذا هو ما أراد الوفد البريطاني الذي شكلته حكومة جلالتها سماعه لتهدئة مخاوفهم من سعي الانقلابيين إلى إصرارهم على طرد البريطانيين من مصر، وإخراجهم من قناة السويس وما سبق و/ أو تبع ذلك من إلغاء البقية الباقية من الامتيازات التي كانت بريطانيا تتمتع بها في عهد الملك فاروق.

وهو أيضاً ما سعت قيادة الانقلاب المصري لإيصاله إلى القوة الأوروبية العظمى لتهدئة خواطرها وتحييدها عن الصراع الداخلي مع سلطات الحكم الملكي وذلك عبر مهادنتها وطمأنتها بالتركيز على الوجه الإصلاحي في الانقلاب والمتعلق بمحاربة الفساد، على اعتبار أن محاربة الفساد هي الصفة التي عرف بها تحرك ضباط الجيش ضمن إطار العرش الملكي وعلاقاته مع بريطانيا.

يبدو أن البريطانيين أصروا على مزيد من الطمأنينة بسماع ما هو أكثر وعبر الشخصية الأبرز بين الانقلابيين آنذاك، والمتمثلة بالجنرال محمد نجيب، هذا ما جاء في وثيقة بريطانية سرية موجهة من السفارة البريطانية في القاهرة إلى الخارجية في لندن بتاريخ 1952/7/25 وهي تحمل خبر لقاء السفير البريطاني مع الجنرال نجيب الذي أخبره في المقابلة أن علي ماهر سيضم عدداً من الوزراء الوفديين إلى حكومته.

في وثيقة أخرى تؤكد سعي الانقلابيين للمهادنة مع واشنطن بعد لندن، وثيقة تحمل عبارة سري من السفارة البريطانية في

واشنطن إلى الخارجية في لندن، بتاريخ 1952/7/25 أن الخارجية الأمريكية أبلغت كاتب الرسالة أنها لن تتدخل في شؤون مصر وأن هذه التوجهات أبلغت للسفير بشكل خاص وذلك بعد تأكيدات الجنرال محمد نجيب والوزير علي ماهر وتطميناتهما بأن حياة الأجانب مضمونة. كما أكدا من جانب آخر أن الانقلاب ليس ذو طابع شيوعي وأن الشيوعيين بعيدون عن الحركة.

ويبدو أن الثقة بين الانقلابيين والأمريكيين أخذت تنمو بشكل مضطرد خلال الفترة الأولى من الانقلاب، إلى درجة تحدثت عنها الوثائق الأمريكية عبر مذكرة تحمل تاريخ 11-8-1952 وهي تتحدث عن اتصالات قام بها ضباط من «الثورة» مع الحكومة الأميركية يطلبون فيها مساعدات أميركية لدعم الاقتصاد المصري وعن رغبتهم بالتعامل مع الأميركيين بدلاً من الإنكليز. وأكد الضباط التزام الثورة بمبادىء الحرية السياسية في مصر وكذلك عن رغبتهم بمحاربة الاتجاهات الشيوعية في مصر.

وزارة الخارجية
قسم التلغرافات
معلومات سرية
من: القاهرة
الى: وزير الخارجية
رقم 327 من 11 أغسطس 52
الساعة الرابعة مساءً

أولويـة

هـذا الصباح طلب العقيد أمين والعقيد زكريا من حاشـية نجيب مقابلتي. وقالـوا:

1- مصـر أمـة ضعيفة وتحتاج لصديـق قوي. ونتمنـى أن تكون الولايات المتحـدة صديـق.

أجبـت بشـكل ملائـم ومتعاطـف لكـن علقـت علـى هـذا الاتصـال، بأن موقفنـا يجـب أن يكـون موقـف المنتظـر اليقـظ.

وهنأتهـم علـى المحافظـة على النظام فـي هذه الحركة وإنهـا تمت بدون عنـف أو إراقـه دمـاء.

2- قامـوا بنقـد البريطانييـن وإنهـم لا يريدون (كـرروا كلمـة لا) التعامل معهـم. حاولت أن أشـرح لهـم أن ذلك مسـتحيل ووضحت لهـم حقيقة واقعة عن شـؤون دفاع الشـرق الاوسـط.

3- أخبرتهـم أني سـمعت أنهـم أطلقوا صراح 114 شـيوعياً، فأجابوا أن هـذا الرقـم مبالغ فيـه لقد أطلقـوا 84 و30 مـن المجموعة المحركـة (القادة) تحـت الحجـز (معتقليـن) وسـيظلون هنـاك.

وأوضحـت حقائـق عـن الشـيوعية وأعطونـا تأكيـداً كافيـاً.

4- فقالـوا إنهـم لا (كـرروا كلمـة لا) يعنـون تدميـر الأحزاب السياسـية لكنهـم بالفعـل جادين فـي تطهيرهم وعلى وجـه الخصوص حزب الوفد الذي ينـوي قادتـه تصفيـة الحـزب.

5- يريـدون انتخابـات فـي خمسـة أشـهر.

6- يصـرون علـى أن تصيـر ملكيـة الأرض 500 فـدان للفـرد و1000 للعائـلات وأن انخفـاض إيجـار الأرض للفـلاح

يتحـدث ولبيركريـن إيفلانـد، مسـؤول المخابـرات الأمريكية فـي الشـرق الأوسـط بيـن عامـي 1950-1980 فـي مذكراتـه التـي نشـرتها دار طلاس للدراسـات والترجمة والنشـر في دمشـق تحت

عنوان(حبال من رمال) تحدث في الصفحة 160 عن «استمرار مهادنة الانقلابيين المصريين للولايات المتحدة في عصر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، أي بعد علمه بأن الرئيس محمد نجيب قد اتهم بتورطه في مؤامرة لاغتيال جمال عبد ناصر».

ينقل ويلبركرين إفلاند عن مسؤول السي أي إيه في مصر مايلز كوبلاند أن كيم روزفيلت خبير الاستخبارات المفضل لدى وزير الخارجية الأمريكي جون دالاس، قد جرد الملك فاروق من ملكه، وأنه يعمل الآن من أجل تسليم زمام البلد إلى ناصر. وأضاف في الصفحة التالية 161 من المذكرات بأن ناصر سيكون قريباً الناطق بلسان القوميين العرب ليقوم بعد ذلك بتنفيذ الأعمال بالتعاون مع السي أي إيه (صفحة 162)»

وبعد وصف ولبيركرين للقاء عقده برفقة كوبلاند مع الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في منزل الرائد حسن التهامي، قال إنه عرض على ناصر استقبال مجموعة من المستشارين العسكريين للعمل مع القوات المسلحة المصرية مشروعاً مفصلاً عن المساعدات التدريبية والعسكرية. فرد ناصر على الفكرة بالقول إن ذلك لن يمكنه من البقاء سياسياً، بعد أن استطاعت مصر أن تجلي 80 ألف جندي من الفرق البريطانية من قاعدة السويس، وأن المؤامرة الأخيرة على حياته كان من أسبابها قبوله بشرط بريطانيا في عودة قواتها في بعض الظروف الخاصة. مختتماً حديثه بالقول صفحة 166 «إننا لا نستطيع ذلك في الوقت الراهن على الأقل»

إن صدق السيد ولبيركرين في مذكراته فإن أبرز رموز الانقلابات في العالم العربي وأشدهم نفوذاً وتأثيراً على الانقلابات العربية في بلدان أخرى قد هادن الأمريكيين والبريطانيين على حد سواء خلال السنوات الأولى من فترة حكمه، وكأنه استبدل حياديتهم المؤقتة بضمان أمنه المرحلي ريثما يتمكن من إرساء الأسس الضرورية لتثبيت عمادات سلطاته الذاتية التي عرفت بصلابة شديدة متميزة.

تؤكد المعطيات أن ظاهرة المهادنة قد بدأت مع أول انقلاب عربي عرفته المنطقة عام 1949، إذ تشير وثيقة أمريكية مؤرخة في 23 نيسان/ أبريل من نفس العام إلى تأكيد حسني الزعيم التزام سوريا بمعاهداتها الخارجية كما تعهد بمتابعته محادثات نزع السلاح مع إسرائيل. وتتحدث الوثيقة في جانب آخر منها عن إعلان بريطانيا وفرنسا موعداً لاعترافهما بالحكومة الجديدة في (49/4/26). وتقول في جانب آخر منها إن الولايات المتحدة الأميركية لا تزال تدرس قرارها بالاعتراف.

وهذه مسألة غريبة نسبياً إذ إن وثيقة أخرى سبقت هذه، تحمل تاريخ 30-3-1949، لتقول إن قائد انقلاب آذار/ مارس 1949 قد أعلن استعداده للتعامل مع الأميركيين وعن رغبته بتأسيس حكومة ديمقراطية. علماً أن واشنطن كانت حينها أكثر حماسة للديمقراطيات في العالم مما هي عليه اليوم. فلعل للأمر

علاقـة بالنفـوذ الفرنسـي أو البريطانـي الـذي كانت تسـعى لإبعاده عـنالجـوار؟

حاولنا الإطلال على أسـباب الاعتراض الأمريكية عبر البحث في انعكاسـات تغطيه الأرشـيفات الفرنسـية للانقلاب السوري منذ الثلاثيـن مـن آذار/ مارس مـن العام ذاته فلـم نجد إلا بضـع وثائق محايـدة.

تقول إحداها 30-3-1949 إن حسـني الزعيم قد اسـتولى على الحكم في سـورية ولا يبدو أنه سـيجيء بعبدالله. (وكأنها توحي بانتمـاء الزعيـم إلـى العـرش الهاشـمي). وتذيـل الوثيقـة بعبارة أخرى تشـير إلـى امتعاض الزعيـم الذي نقله الكوماندان شـاربي فـي التقريـر الـذي أرسـلته فـي 18 آذار/ مـارس السـابق. ويبدو أن ذلـك قـد ترافق بوثيقـة أخرى تحمـل كذلك تاريـخ 30 آذار/ مـارس 1949 لتتحدث عن انقلاب عسـكري شـهدته سـوريا تلك الليلـة أدى إلـى إغـلاق الحـدود لمنع تسـرب أيـة معلومات عن الحـدث. كما تشـير الوثيقة إلى توقيف خالد بـك العظم وأعضاء حكومتـه الشـرعية. وتذيـل الوثيقة بعبارة تقول إن حسـني الزعيم غيـر محسـوب علـى البريطانيين مع أنها لا تسـتبعد أن يكون على علاقـة بالانكليـز، وإذا كانـت هـذه هـي الحـال يتعجـب كاتـب التقريـر كيـف يأتـي الانقلاب غـداة اجتمـاع بين شـومان وبوديه لتسـوية الأوضاع في سوريا واسـتقبال اللاجئين والاعتراف بدور فرنسـا في المنطقة.

برقية واردة

«دمشق»، 30 مارس 1949

إلى الشؤون الخارجية

في الثالثة من صباح اليوم تم اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء والنواب على يد العقيد «حسني الزعيم» قائد الجيش السوري، الذي استولى على كافة السلطات.

وينوي «الزعيم» تشكيل حكومة مؤقتة، ويفكر في استدعاء «فارس خوري» والأمير «عادل أرسلان» لهذا الغرض، ودعوة المجالس للانعقاد اعتباراً من ظهر اليوم. إذا لم توله المجالس ثقتها فإن العقيد «حسني الزعيم» ينوي حلها والدعوة إلى انتخابات عامة في مهلة غايتها 3 أشهر. لقد ظهر قائد الجيش السوري صباح اليوم، حين ذهب أحد معاونيّ يرجوه أن يصدر التعليمات اللازمة بصدد الامتيازات الدبلوماسية، ظهر متعباً وعصبياً، ولم يبرر تصرفاته إلا بتوجيه لوم غامض إلى رجال السلطة ورئيس الجمهورية، الذي كانت جريمته هي اتخاذ عقوبات معينة في حق بعض الضباط.

ثم أشار القائد «الشر...ى» [الاسم مطموس المعالم في هذه الوثيقة، رديئة التصوير] إلى عدم رضا العقيد «حسني الزعيم» (ملحق تقريري رقم 248 بتاريخ 10 مارس). وعلى كل حال فإن هدف الحركة في الوقت الحاضر لا يتمثل على ما يبدو في تقريب «دمشق» من موقف الملك «عبد الله».

ترجمة نص إعلان القائد الأعلى للجيش السوري

بتاريخ 30 مارس 1949

إلى الشعب السوري الكريم

مدفوعين بروح من وطنيتنا، بإزاء الوضع المتردي الذي تشهده بلادنا، وسلسلة المصائب والأكاذيب التي تسبب فيها من يدعون أنهم حكامنا، قررنا أن نجمع في أيدينا كافة إدارات السلطة في هذه البلاد، بشكل مؤقت، وبهدف الحفاظ على استقلالها بكل حرص ممكن، ونحن واثقون من قدرتنا على أداء واجبنا حيال وطننا العزيز، دون رغبة في سلطة أو طموح. إن هدفنا هو التمهيد لنظام ديمقراطي سليم، يحل محل السلطة الحالية الزائفة، ونحن نرجو من شعبنا العزيز أن يلتزم الهدوء والسكينة، ونطلب منه تقديم كل عون

يسمح لنا باستكمال مهمتنا التحريرية. إن أية محاولة للنيل من النظام العام تصدر عن أية جهة، وبالأخص العناصر المشاغبة، وأي استغلال تجارى للموقف، سيلقيان جزاءً فورياً رادعاً.

القائد الأعلى للجيش السوري

أي أن الوثائق الفرنسية توحي بأن مسألة التردد في الموقف الأمريكي من الاعتراف بحكومة الزعيم غير واضحة الأسباب، بل تزيدها غموضاً التناقض الحاصل بين الوثيقة الأولى، حيث توحي بعلاقة ما بينه وبين الملك عبد الله، والثانية التي تحمل نفس التاريخ، وتنفي أي علاقة له بالبريطانيين وبالتالي بالهاشميين.

كان الدكتور محمد معروف الدواليبي في تلك المرحلة من رواد العمل السياسي آنذاك، وهو يتحدث عن تلك الفترة في مذكراته فيقول:

«كنت عضواً في المجلس النيابي، فعرض علينا اتفاقيات للتسوية النقدية بيننا وبين فرنسا، لأن نقدنا كان يصدر من البنك اللبناني الفرنسي مضموناً بالذهب، وكنا نطلب حسب النص المكتوب على الليرة السورية أن تعيد فرنسا قيمتها ذهباً حتى تستطيع سورية إصدار عملتها مغطاة بالذهب، ورفضت فرنسا وأصرت على أن تعطينا ما يقابله ونشتري به بضاعة من عندها. وفي الوقت نفسه كانت شركة التابلاين تأسست لضخ البترول من المملكة العربية السعودية ماراً بالأردن والجولان على الحدود التي توجد فيها إسرائيل. وكنت أنا رئيس اللجنة الاقتصادية والاتفاقيات. كانت عندنا اتفاقية التسوية النقدية بيننا وبين فرنسا،

واتفاقيـة التابلايـن، فرفضنا بإجماع اللجنـة الاتفاقيتين، وحجتنا أن إسـرائيل قد قامت فلا يجوز أن يمر هـذا الخط ومعه رجال الصيانة مـن الأميركان فـي المنطقة العسـكرية التـي يجب أن تكـون مراقبة وسـرّية، ورفضنـا أيضاً مشـروع التسـوية النقدية التـي وقعها آنذاك جميـل مـردم، علـى أن يكـون الذهـب فـي مقابـل البضاعـة. وكنا تقدمنـا بمشـروع إقامة اتحاد عربي كما أسـلفت، فجاء رفض هاتين الاتفاقيتين، ومشروع الاتحاد العربي برهان على أن سورية ستكون قائـدة معركـة المصيـر والكيان المنتظر، وهـذا ما لا يرضي الأعداء المتربصيـن بنا، فحدث الانقلاب، وكان خديعة لتمرير المخططات التـي كنا نقف في وجهها، ففي اليوم السـادس من الانقلاب وُقِّعت الاتفاقيـة مـع التابلاين، ووقعت اتفاقية التسـوية النقدية مع فرنسـا، وتنازلـت سـورية عـن نهـر الـدان لإسـرائيل. وهكـذا كان انقلاب حسـني الزعيـم مخططـاً لدعم إسـرائيل، وتحقيقـاً لمصلحة فرنسـا أيضـاً، لأنـه كان فـي الجيـش الفرنسـي ضابطـاً لـه صـلات وثيقة بالفرنسـيين».

إذا صدقـت مذكـرات المرحـوم الدواليبي فإن حسـني الزعيم ومـن حوله قـد بالغوا جـداً في مهادنـة الفرنسـيين فقدمـوا لهم كل التنـازلات التـي كانت السـلطات الشـرعية تقف عائقاً فـي طريقها، فجـاء الانقلاب لتمريرها دون اسـتثناء، مـا أثار تحفـظ الأمريكيين علـى الانقـلاب مقابـل موافقـة البريطانييـن الذيـن كانـوا قبـل يوم واحـد من الانقلاب قد وقعـوا تفاهماً مع باريس يعترفون من خلاله بين مسـائل أخرى بدور فرنسـا ونفوذها في المنطقـة. فهل نعتبر أن مذكـرات الدواليبي قد أفلحت في تسـليط الأضـواء على الجوانب

التي لم يكشف عنها امتعاض واشنطن من توافق باريس ولندن على عودة الدور الفرنسي بقوة إلى الجوار؟

وقائع المهادنة لدى الانقلابيين مع أول انقلاب شهدته سوريا في تاريخها المعاصر لا تختلف كثيراً عما أبداه زعماء الانقلاب الأخير الذي عرفته ضمن ما عرف بالحركة التصحيحية بقيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد، فالمفارقة الوحيدة التي تستحق الذكر بينهما هو أن مهادنة الأول كانت مع فرنسا، أما الثاني فكان مع سلطات الاتحاد السوفياتي البائد.

مع أن انقلاب الحركة التصحيحية في سوريا قد جاء ضمن الصف البعثي الواحد، إلا أنه شكل تحولاً نسبياً في توجهات الحزب اليسارية التي عرف بها نظام صلاح جديد، وقد لاحظ الأمريكيون ذلك وأدركوا أهميته ما جعلهم يعربون صراحة بأنهم يعتبرون حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد أكثر اعتدالاً من سلفه، وبالتالي فهم يفضلون بقائه على عودة أتباع مجموعة صلاح جديد الأشد توجهاً نحو اليسار من الأسد.

هذا ما ورد في وثيقة أمريكية صدرت عن وزارة الخارجية وموجهة إلى دمشق وجدة بتاريخ 10-7-1969 أي قبل وقوع الانقلاب بأكثر من عام، وهي عبارة عن مذكرة تعبر عن استغراب السلطات الأمريكية للإدعاءات الواردة من لبنان حول تورط أمريكي في الشؤون السورية. مصدر الإدعاءات هو المستشار السياسي السعودي (السوري الأصل) رشاد فرعون والذي ادّعى أن الحكومة اللبنانية أخبرت الحكومة السعودية بأن الولايات

المتحدة وافقت على العمل مع صلاح جديد (الأمين العام لحزب البعث في سوريا) ضد حافظ الأسد (وزير الدفاع السوري).

رفضت الولايات المتحدة هذه الإدعاءات بشكل قطعي وهي تعتقد بأن المصدر الحقيقي لهذه الإشاعات هو سيمون بولس (المقرب من القصر الجمهوري اللبناني) وصديق مدرسة لصلاح جديد.

ثم عملت واشنطن في جانب آخر من الوثيقة نفسها على تأكيد موقفها وإيحائها بتقديم الدعم لوزير الدفاع في انقلابه العتيد فتقول إنه رغم بعض العدائية التي يبديها حافظ الأسد تجاه الغرب إلا أنها تعتبره أكثر اعتدالاً من بقية المتنافسين على السلطة. كما تضيف أن هناك مؤشرات تدل على محاولة حافظ الأسد تحسين علاقاته مع الغرب لشراء الأسلحة عوضاً عن الأسلحة الروسية.

وزارة الخارجية
السفارة الأمريكية في جدة
السفارة الأمريكية في بيروت
جدة2313
1-A

وزارة الخارجية الأمريكية تعبر عن استغرابها من إدعاءات رشاد فرعون (المستشار السياسي السعودي - السوري الأصل) والذي ادعى أن اللبنانيين أخبروا السعوديين أن حكومة الولايات المتحدة وافقت على العمل معهم ضد الأسد.

وإذا صعد رشاد هذه المسألة مرة أخرى يمكن أن تؤكد وبشكل قاطع أن هذه الادعاءات كاذبة.

والسفارة في بيروت يمكن أن تحب أن تعلق على فكرة أن الحكومة اللبنانية تساند صلاح جديد (الأمين العام لحزب البعث في سوريا) ضد الأسد. وبعيداً عن أمكانية أن الأسد وجديد قد يكونان في الحقيقة يعملان سوياً، نحن نتساءل هل الحكومة اللبنانية متورطة في الشؤون الداخلية السورية إلى هذا الحد.

ونحن نذكر هنا أن سيمون بولس الذي أدعى أنه مقرب من القصر الجمهوري اللبناني، قد أخبر بعض الموظفين في الوزارة من عدة أشهر أنه صديق دراسة قديم مع جديد وأنه قد زاره عده مرات في دمشق.

و من الممكن أن بولس وبعلاقاته مع جديد، والذي وصفه بولس بأنه ذو نزعة غربية أن يكون هو مصدر هذه الادعاءات.

*****

I-B

و انطباعنا أن حافظ الأسد بالرغم من عدائه الواضح لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلّا أنه الأكثر اعتدالاً من بقيه المتنافسين على السلطة في سوريا.

وهناك بعض المؤشرات خلال الشهور الماضية أن نظام الأسد مهتم بتحسين العلاقات مع الغرب على الأقل لزيادة شراء الأسلحة عوضاً عن الأسلحة الروسية.

ونحن بالطبع نرحب بأي تطور يبشر بخلق نظام معتدل وثابت في دمشق.

ثم جاء انقلاب 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 بقيادة الأسد القادم بدعم وتأييد من ضباط الجيش وسط أجواء من التأييد الشعبي للنهج اليساري المتبع من قبل صلاح جديد، ويبدو أن امتلاكه للضمانة الأمريكية التي قدرت اعتداله واعتبرته أهون الشرّين ما جعله يستدير نحو خلفيته الحزبية محاولاً إرضاءها

وطمأنتها إلى انسجامه مع خيار التحالفات الدولية التي أقامها البعث في عهد صلاح جديد، المتمثلة بالاتحاد السوفياتي.

وهكذا ندرك أهمية ما شهده البلدان من تبادل للوفود المطمئنة المشتركة، والتي توجت بعد أقل من عام على وقوع الانقلاب بزيارة قام بها الرئيس الأسد إلى موسكو تلبية لدعوة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، انعكست أصداؤها في تقرير مطول تصدر الصفحة الأولى لجريدة البرافدا الرسمية في ١ شباط/ فبراير ١٩٧١ تحت عنوان عريض يقول: **أهلاً وسهلاً!!** يا رئيس الوزراء وزير الدفاع السوري حافظ الأسد.. ثم يتابع التقرير بالحديث عن أهمية تلبية الرئيس لدعوة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي. كما ذيل التقرير الواسع بصورة ولمحة عن حياة الرئيس، إلى جانب حديث مطول عن نشاطه وحيويته السياسية وعمله في مناصب مختلفة. ثم يتحدث عن برنامج حكومته بمشاركة القوى التقدمية لبناء اقتصاد اجتماعي متطور، متطرقاً إلى نضاله ضد الامبريالية، وتعميق الصلات العربية- العربية. وتعاونه مع المعسكر الاشتراكي. ليختتم بترحيب الشعب السوفياتي بالصديق الأسد ومن خلاله بشعب سوريا الصديق.

1 فبراير 71

أهلاً وسهلاً. عنوان المقالة الطويلة.

يا رئيس الوزراء وزير الدفاع السوري حافظ الأسد.

بدعوة من اللجنة المركزية للشيوعي السوفياتي. صورة ولمحة عن

حياتـه. حديـث مطـول عـن نشـاطه وحيويتـه السياسـية. وعملـه فـي مناصب مختلفـة. عن برنامج حكومته بمشـاركة القـوى التقدمية بنـاء اقتصاد اجتماعي متطـور. نضال ضـد الإمبريالية. تعميق الصـلات العربية. تعاون مع المعسـكر الاشـتراكي. الشـعب السـوفياتي يرحـب بالصديق الأسـد ومن خلاله بشـعب سـوريا الصديق.

بعـد ذلك بأقل من شـهر حصد انقلاب الأسـد ثمار تودده إلى السوفيات فقد جاء الدعم الداخلي من أحد أوسع الأحزاب الشعبية في سـوريا آنـذاك عبر تقرير نشـرته وكالة تـاس الإخبارية السـوفياتية في 6 آذار/ مارس 1971 يؤكد فيه تأييد الحزب الشـيوعي السـوري ودعمه لاسـتفتاء الرئيس حافظ الأسـد.

ثـم تعكـس برافدا تقريراً آخـر توفر في كتـاب وزارة الخارجية السوفياتية بتاريخ 10 آذار/ مارس من عام 1971 جوانب من خطاب الرئيس حافظ الأسـد في ذكرى الحركة التصحيحية ليشـمل التطور الحاصـل بعـد عـام على الانقـلاب. وتوجه الأسـد في خطابه إلى حلفائـه السـوفيات قائلاً: إن سـد الفرات الذي بناه السـوفيات أفاد البلاد وسـاهم فـي تعميق الصداقـة بين البلدين، مؤكـداً بذلك على أهميـة العلاقـة مـع دول المعسـكر الاشـتراكي.

10 مـارس 71 برافـدا

خطـاب الأسـد فـي ذكـرى التصحيحيـة عـن التطـور خـلال عـام.

السـطر 2 قبل الأخير بعد النقطة «نائب رئيس الوزراء أكد أن سـد الفرات الذي بني بمسـاعدة السـوفيات يعتبر صورة رائعة للتعاون الصادق بين البلدين

ورمزاً للصداقة الأبدية العربية السوفياتية» نهاية المقطع الأول في اليمن. تأكيد على العلاقات مع المعسكر الاشتراكي.

هذا ما قد تبينه وثائق أخرى تتعلق هذه المرة بتجربة الانقلاب العراقي الذي أطاح بالسلالة الهاشمية في بغداد عام 1958 والذي جاء بدعم كبير من الحزب الشيوعي العراقي وبالتالي كان عليه التحدث مع الاتحاد السوفياتي بلغة مشتركة، تتألف من عبارات اعتاد على سماعها متتبعو الخطابات الشيوعية من حلفاء الاتحاد السوفياتي السابق وحلفائه في دول ما عرف بالمنظومة الاشتراكية الداعية إلى الاستقلال والصداقة بين الشعوب وتعميق السلم العالمي.

هذه هي العبارات التي رد بها عبد الكريم قاسم بعد يومين من انقلابه في العراق في 14-7 من عام 1958 على الاعتراف الرسمي السوفياتي الذي ورد في كتاب وثائق وزارة الخارجية السوفياتي نقلاً عن تقرير للبرافدا الرسمية حيث جاء فيه: برقية رئيس الوزراء السوفياتي إلى عبد الكريم قاسم 16 تموز/ يوليو 1958 رداً على اعتراف رسمي بحكومة قاسم متمنياً أن تعمق السلام والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي. وللشعب العراقي تحقيق الاستقلال والازدهار. هامش: رد قاسم مؤكداً العمل على حيازة الاستقلال و تعميق السلم العالمي.

الاتحاد السوفياتي والدول العربية 1917-1960

من إصدارات وزارة الخارجية موسكو 61

1- برقية رئيس الوزراء السوفياتي خروشوف إلى عبد الكريم قاسم 16 يوليو 1958.

يعترف رسمياً بحكومة قاسم متمنياً أن تعمق السلام والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي. وللشعب العراقي تحقيق الاستقلال والازدهار.

هامش: رد قاسم مؤكداً العمل على حيازة الاستقلال وتعميق السلم العالمي.

(ملاحظة الاعتراف جاء بعد يومين من الانقلاب، ما يشير إلى أن الاتحاد السوفياتي كان راضياً عن المقدمات و السياسات التي حملها الانقلاب).

حكومة الاتحاد السوفياتي المتمسكة بحق الشعوب بتقرير مصيرها واحترام طموح الشعب العرقي العادل، السطر الرابع بعد الفاصلة «تعلن عن اعترافها الرسمي بحكومة الجمهورية العراقية» نهاية المقطع:

حكومتنا تتمنى إن تأسيس جمهورية العراق سيقود إلى تعزيز السلم العالمي، وتعميق علاقات الصداقة بين بلدينا.

«شعوب الاتحاد السوفياتي ترجو للشعب العراقي أن يعمق استقلال بلده الوطني ويحقق كل النجاحات في تطوير الاقتصاد والثقافة لبلاده».

خروتشوف ممثل مجلس الوزراء السوفيات.

ويبدو أن مداهنة «الزعيم الأوحد» كما كان يلقب عبد الكريم قاسم للسوفييت استدعت منه مزيداً من المهادنة ورسائل الطمأنة الموجهة إلى بريطانيا، وهو ما يعكسه الأرشيف البريطاني عبر وثيقة تحمل تاريخ 1958/7/15 أي بعد يوم واحد فقط من الانقلاب الذي أطاح بالأسرة الهاشمية في العراق، وهي موجهة من السفارة في بغداد إلى الخارجية في لندن لتحمل خبراً يؤكد اجتماع السفير البريطاني مع كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف ومحمد حديد... ويقول السفير إنهم كانوا

على مستوى من الحرص الشديد لإعطاء انطباع بأنهم وديون ومتعاونون مع بريطانيا إلى أقصى الدرجات.

يوحي زيادة حجم التقارير والوثائق المتوافرة في الأرشيف البريطاني والتي تعكس تلك الفترة من تاريخ العراق مدى الاهتمام البريطاني بالأحداث التي شهدتها بغداد في ذلك اليوم، كما تشير بمجملها إلى رسائل مطمئنة من الانقلابيين جاءت الواحدة تلو الأخرى لتؤكد أن الانقلاب لن يضر بمصالح لندن أو نفوذها في المنطقة.

هذا ما ورد في وثيقة صدرت من السفارة في بغداد إلى الخارجية في لندن بتاريخ 16/ 7/ 1958 أي بعد يومين فقط من وقوع الانقلاب الدموي، لتتحدث عن اجتماع عقده محمد حديد وزير المالية العراقي بالقنصل البريطاني دار خلاله نقاش حول المسائل التالية:

1 - تفاصيل حادثة السفارة البريطانية
2 - حول مصير عدد من أفراد النظام السابق
3 - متابعة لمجريات محاكمة المعتقلين.

كما قدم شرح لسياسة الحكومة الجديدة يتضمن:

1- الصداقة تجاه كافة البلدان، بالأخص الدول العربية والاسلامية.
2- احترام مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها.
3- استمرار إنتاج النفط، وعدم تأميم صناعة النفط.
4- حلف بغداد سيحترم حتى نهاية مدته ثم يعاد النظر فيه.
5- لا اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة بل علاقات صداقة واعتراف متبادل.

6- تأكيداً على أن الإدارة الجديدة ليست شيوعية رغم أن الشيوعيين التحقوا بها وساعدهم البعثيون في الوصول إلى السلطة.

7- رغبة الحكومة الجديدة بالمحافظة على علاقات طيبة مع الغرب وأمل جديد بان المملكة المتحدة ستعترف قريبا بالنظام الجديد.

8- تأكيد السيد حديد نفسه بأنه لم يكن على علم بالانقلاب، وانضم لحكومة قاسم في 1958/7/15

هناك وثيقة هامة أخرى صدرت من السفارة في بغداد إلى الخارجية في لندن بتاريخ 1958/7/23 تحمل تفاصيل عن لقاء السفير البريطاني بجميع قادة الانقلاب وحرصه على عدم قول أو فعل شيء يوحي باعتراف بريطاني، بينما كان القادة والوزراء راغبين بشدة في تأكيد صداقتهم تحمل عبارات سري\ من مركز قيادة بغداد إلى وزاره الخارجية\ سير أم وايت\ وزارة الخارجية ومكتب وايت هول السري للتوزيع\ رقم 24من 23-7-58\ فوري\وقد وردت ترجمتها سابقاً ...

هناك وثيقة أخرى صدرت من السفارة في بغداد إلى الخارجية البريطانية في اليوم نفسه أي بتاريخ 1958/7/23 تتحدث عن لقاء جرى بين السفير البريطاني وبابا علي وزير الاتصالات وأثره الايجابي والمطمئن على السفير البريطاني شخصياً.

وفي وثيقة جاءت بعد أقل من عشرة أيام من السفارة في بغداد إلى الخارجية البريطانية بتاريخ 1958/7/27 تتحدث عن لقاء محمد صديق شنشل مع اثنين من طاقم السفارة أهم ما فيها

الرغبة الشديدة بالتعاون مع الغرب، وإنهم ليسوا شيوعيين وهو تقرير يتألف من 5 صفحات.

سري
من بغداد (مركز الطوارئ) إلى وزارة الخارجية
وزارة الخارجية ومكتب التوزيع السري وايت هول
سير مايكل رايت
رقم 37
58-7-27
فوري
سري

التقى اثنان من طاقم السفارة بمحمد صديق شنشل وزير الإرشاد، في بيته ولمدة ساعتين. وكان ودوداً جداً وتحدث في النقاط الرئيسية التالية:

1- يقدر النظام الجديد بقاء اهتمام البريطانيين إمدادات البترول الخاص بهم. ولذلك كان من المهم طمأنة البريطانيين بشكل مبكر على أن إمدادات البترول لن تتوقف. وهو نفسه مقتنع أن إنتاج البترول من العراق سوف يزداد وأنه كان سعيداً برد فعل مدير شركة البترول لسياسة النظام الجديد تجاه البترول.

2- وطرح تساؤلاً حول تجميد الحسابات في بنك العراق المركزي، فأعطيته تأكيداً عاماً أن هذه المسألة قد تم تسويتها بشكل مرضي بين البنك العراقي المركزي وبنك انجلترا. وكان سعيداً لسماع ذلك.

3- وأثناء الحوار أعرب شنشل عن رغبته القوية في وجود تعاون بين النظام الجديد والغرب. وتكمن المصالح العراقية في تبادل علاقات الصداقة مع الغرب على أساس المساواة. يمكن الاتحاد السوفياتي (كلمة السماح) بشكل نسبي الحصول على المنتجات الزراعية العربية حيث أنه السوق لمصادرهم الرئيسية، البترول يكون فقط في الغرب.

4- النظام الجديد لم يكن شيوعياً، ويشجعون الملكية الشخصية، ومع

ذلك لن ينوي تعذيب الشيوعيين في العراق عن طريق سجنهم لكن سيضعون نظرهم عليهم، وبالفعل لديهم معلومات تفصيلية عنهم. وجهة نظر شنشل أن الشيوعيين ضعفاء ولا يمثلون أي خطر. وسياسة النظام في جعلهم غير مؤذين بإزالة أسباب عدم الرضى على سبيل المثال وجود برامج للإصلاح الاجتماعي وعن طريق توزيع الأراضي على الفلاحين.

وأشرت لشنشل أنه مع استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الجبهة السوفياتية، سيمنح تدفق الدبلوماسيين الشيوعيين فرصة لأعمال هدامة.

فقال شنشل أن النظام العراقي ينوي في ممارسة الحذر في عدد السفارات التي يفتحونها وفي عدد الدبلوماسيين الروس الذين سيسمحون لهم بالتواجد في البلاد. وسوف يراقبون الدبلوماسيين الشيوعيين ويعملون على ألا يزيدوا من مهامهم الدبلوماسية . أكد شنشل باستمرار أن النظام الجديد ينوي بشكل صارم على مقاومة الشيوعيين بشكل لا يقاس إذا كان الغرب مستعداً للتعاون معهم.

5- العلاقات مع الرئيس ناصر والجمهورية العربية المتحدة - تحدث شنشل مع ناصر والذي نظر له بكل تقدير في المؤتمر الأخير في دمشق. قال شنشل أن العلاقات الحالية بين الجمهوريتين سيكون على أساس التعاون المشترك وأن الطرفين مقتنعين في الوقت الحالي بالاتفاق الذي توصلوا إليه في المؤتمر. كما قال إن ناصر ذكر له في حديث سابق أنه مهتم بالتقدم الذي قام به الشيوعيين في سوريا قبل تكوين الجمهورية العربية المتحدة.

وأنه أصبح من عاده السوريين طلب المشورة من السفير السوفياتي قبل القيام بأي فعل إلى هذا الحد هم قريبين من السلطة هناك. يرى ناصر خطر هذا الوضع بوضوح وليس لديه أي نية أن تتصرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالمثل وتصبح تابعة للسوفيت.

6- يأمل شنشل أن يستمر التقنيون الأجانب في البقاء في أعمالهم، وقال إن النظام الجديد في حاجه إلى هؤلاء التقنيين. وأن ذلك كان سياسه النظام منذ البداية.

7- أما الموقف الحالي بين أعضاء الإدارة من الجيش والمدنيين فسيقوم الأعضاء من الجيش بمسؤولية الأمن الداخلي والخارجي، ما هو بعيد عن

الأمن سيكون تحت مسئولية الأعضاء من المدنيين. وبالطبع يوجد تعاون شديد بين المدنيين والجيش، وأطرى شنشل على سياسة قادة الجيش.

- باقي التقرير يتحدث عن شؤون داخلية وعما حدث في الساعات الأولى من الانقلاب مع الأسرة المالكة وليس عن الشيوعية وتم ترجمة الجزء الخاص بالشيوعية.

وفي اليوم نفسه ساد شعور بأن رسائل التطمين التي بعث بها الانقلابيون قد أتت كلها فهناك وثيقتان جاءتا من السفارة في بغداد إلى الخارجية البريطانية بتاريخ 1958/7/27 وفيهما يشرح السفير البريطاني تفاصيل استقرار الأمر للنظام الجديد في بغداد والبلاد اجمع، وأن اعترافاً بأي شكل سواء كامل أو تصاعدي سوف يؤدي إلى استمرار العلاقات المالية والتجارية مع الغرب وبريطانيا، ويمكن أن يبقى وضع القاعدة البريطانية في الحبّانية ... بنفس الشروط السابقة.

وتضيف الوثيقة أن اعترافاً بريطانياً سيقوي النظام الجديد في معارضته لمحاولات الشيوعيين وغيرهم المستمرة لحيازة السلطة. وأي تأخير في الاعتراف قد يدفعهم باتجاه الشيوعيين وناصر، أو قد يضعف قدرتهم على معارضتهم.

النظام بدأ بإبراز صداقته مع الغرب وأنه يرغب في دعم الغرب وليس الشيوعيين للاستمرار.

إن النقاشات المحلية لصالح دعم الاعتراف بأي شكل أو أي تطور تجاهه تتعاظم.

وأخيراً جاءت وثيقة تعكس مهادنة عبد الكريم قاسم الذي عرف بميوله اليسارية إثر الانقلاب مباشرة، وهي صادرة عن بغداد إلى الخارجية البريطانية بتاريخ 1958/8/3 لتعكس اجتماع شنشل مع ما قاله... وكانت النقاط الجديدة في هذا الاجتماع أهمية إذاعة ردود فعل ودية على الإذاعة والصحف العراقية تجاه البريطانيين. ثم يورد السفير البريطاني لائحة بالنقاط التي طرحها في الاجتماع على الشكل التالي:

ناصر: شنشل أصر أن ناصر ليس لديه نية بالاعتماد على السوفيات وأنه مضطر إلى ذلك بسبب العلاقات الاقتصادية وأن ناصر سبق أن حذّر شنشل من العلاقات مع السوفيات سابقاً وذلك في 1958/7/19.

الوحدة العربية: موقف النظام من الجمهورية المتحدة، شنشل ذاته كان مشاركاً في مباحثات وحدة العراق سوريا 49-1950 والتي فشلت بسبب رغبة ولي العهد في العرش.

الكويت: لا رغبة بابتلاع الكويت، (المهم هنا) هم أفضل من الهاشميين ورغباتهم التوسعية، وتحدّث حول إمكانية مد خط نفط عبر الكويت وشط العرب بالتعاون مع الكويتيين.

ثم جاءت وثيقة أشد صراحة ووضوحاً في المهادنة من السفارة في بغداد إلى الخارجية البريطانية بتاريخ 23/ 11/ 58 وفيها خبر مفاده أن عبد الكريم قاسم أضاف إلى تأكيداته السابقة حول علاقات ودية مع الغرب وبريطانيا، أنه بالنسبة للعلاقات البريطانية العراقية يرغب قاسم بأن تستمر وتتقوى وأن أي علاقة مع أي دولة عربية أخرى لا يمكن أن تؤثر عليها وأنه لن تتخذ أي خطوات لتدمير التجارة مع بريطانيا.

تبعتها أخرى قد تفوقها جسارة في المهادنة والتودد إلى بريطانيا بعد أشهر فقط من وقوع الانقلاب وذلك عبر وثيقة قد لا تقل شأناً عن سابقتها من بغداد إلى الخارجية البريطانية بتاريخ 1958/12/1 وهي تتحدث عن دعوة قاسم إلى عدم تحميل بريطانيا ذنب التورط مع النظام السابق، وأن هناك صعوبات في هذاالمجال، وأنه سيعمل جهده للتعاون.

سري
من بغداد إلى الخارجية البريطانية
سير مايكل رايت
رقم1995
1 - ديسمبر 1958
موجه إلى وزاره الخارجية رقم 1995 من 1-12-58
تكرار المعلومات للحفظ لعمان، أنقرة، بيروت طهران وواشنطن

رأيت أمس رئيس الوزراء وكان بيننا حديث طويل أكد لي أكثر من المعتاد عن رغبتهم في علاقة الصداقة مع بريطانيا وقد ذهب في التأكيد لي على هذا على الرغم من وجود المشاكل والمصاعب داخل الدولة. وبعض من مساعديه اقترحوا عليه أن من الممكن أن تكون حكومة جلالتها متضمنة في بعض هذه الأمور. لقد تفحص الوقائع بعناية شديدة ولديه قناعة أن ذلك ليس الواقع. أن الثقة المتبادلة بين الدولتين نمت تدريجياً وأنه لديه كل النية لبقاء هذه العلاقة. فأخبرته أن هذه هي أيضاً رغبتنا.

2- ثم قلت له إنه على رغم من التعبير باستمرار عن رغبته في علاقة الصداقة بين الدولتين، إلّا أن الصحافة والإذاعة في بث بروبجندا عدائية ضد البريطانيا مما يجعل من الصعب أو ربما مستحيل على الشعب أن تشاركه

وجهة نظره. ومع ذلك ظل يقول إنه يتمنى إلّا تكون علاقة الصداقة قاصرة على كبار الدولة ولكن بين الشعبين.

فقلت له إني أعطيت وزير الشؤون الخارجية الذي رأيته في اليوم السابق مثالاً على تعليقات من الإذاعة فيها يظهر ما تحدثت عنه ضد بريطانيا. فأكد لي أنه ليس بأي حال من الأحوال رغبه الحكومة في أن يتم الهجوم على بريطانيا بهذا الشكل، لكنه اعترف أنه ليس على علم بما يذاع، وقال إنه سيبحث في الأمر ويصلحه.

3- وقلت له أنه بالرغم من إعلانه عن ثقته بنا وبموقفنا، فالسفارة لا تزال تتعرض للمضايقات من عدة نواح عن طريق صغار المسؤولين من سلطات الأمن والبوليس الخ، قد تم التحقيق مع زوار السفارة وبإضعاف ثقة المتقدمين إلى السفارة لطلب وظائف، تم القبض على صغار العاملين في السفارة، ومراقبه المنازل، وعن هذا الموضوع أعطيت تفاصيل عنه لرئيس الوزراء، هل لن يستطيع أن يعطي تعليماته لوقف هذه الأفعال حتى نستطيع القيام بأعمالنا على أكمل وجه والمساهمة في بناء وتعزيز العلاقة الانجليزية- العراقية؟ لكنه قال إنه سوف يفعل ذلك.

4- وذكرته بأنه قد طلب مني رسمياً أن أساعده في عمل الترتيبات لتعلم الطلبة اللغة الانجليزية و زيارة انجلترا وقلت له إن عمل القنصلية البريطانية أصبح صعباً عن طريق عدم قدرتهم لمنح فيزا دخول للعاملين التي تحتاجهم القنصلية للعمل هناك وعدم تشجيع وإحباط الطلاب على عدم حضور الدورات في المعاهد الانجليزية وعلى عدم القيام بالامتحانات اللازمة وطلبت مساعدته للتخلص من هذه المتاعب. فأعرب عن تعجبه على وجود مثل هذه المصاعب وانه سيحاول كل ما في استطاعته.

5- سألته عن تعويض لما حدث في 14-7، فقال لي إن قراراً لتسوية ذلك قد أخذ بالفعل وأنه قد أمر بتكوين لجنة للبحث في الحقائق فأخبرته أنهم بالفعل بدأوا العمل وطلبت منه أن يعمل على التأكد من أنهم سينهمون عملهم بشكل سريع (حاولت وزارة الشؤون الخارجية أن تنشد الكمال قبل رحيلي لكن تأخر بيروقراطي قد يمنع ذلك).

6- شكرته على المساعدات التي قدمها من المؤونة الزائدة عند البصرة

إلى الحبّانية.(أتمنى أن تكون المصاعب السابقة قد تم إزالتها لكني لم يصلني أي تأكيد على ذلك حتى الآن)، ثم قال لي إنه يتمنى أن يمنحني بعض الدلائل على وجهة نظره تجاه مستقبل الحبّانية عندما يقابلني في نهاية الأسبوع.

7- عندها طلب مساعدتي لاستعجال المؤونة العسكرية القادمة من المملكة المتحدة.

قد يستغرب المراقب السياسي والتاريخي هذه الوقائع التي تعكسها وثائق الأرشيف البريطاني، خصوصاً بعد ما عرف عن قاسم في تلك الفترة من ولاء وانتماء نسبي لخيارات الحزب الشيوعي العراقي وتحالفاته مع المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ضمن فترة جل ما عرف عنها أعمال السحل (عمليات الاغتيال) التي ارتكبها الشيوعيون بحق البعثيين في جنوب وجميع أرجاء العراق، وتعرضوا إلى ما هو أبشع منها على أيدي البعثيين بعد انقلابي عبد السلام عارف وصدام حسين التكريتي.

وهكذا لم يتأخر الرضا الأمريكي عن انقلاب عبد السلام عارف وإعدامه لعبد الكريم قاسم والشيوعيين العراقيين فقد جاء في وثيقة فرنسية تحمل تاريخ 15 فبراير شباط 1963 صدرت عن السفارة الفرنسية في واشنطن لتقول إن الولايات المتحدة ترى أن تصريحات القادة الجدد في بغداد على لسان وزير خارجيتها تعبر عن موقف مسؤول على نقيض تصرف النظام السابق ومعاداة الشيوعيين واضطهادهم لا يبدو أنه يزعجها. كما طالب المسؤول

الأمريكي بعودة سفراء الدول التي اعترفت باستقلال الكويت إلى بغداد.

الشؤون الخارجية

«واشنطن» ، 15 فبراير 1963

تم التسلم يوم 16 فبراير

ثمة انطباع عام في وزارة الخارجية الأمريكية بالرضا عن تصريحات القادة العراقيين الجدد، وخاصة تصريحات وزير الشؤون الخارجية «طالب حسين شكيب»، فهي تنم عن تقدير وحصافة تليق برجل يعي مسئولياته، وتختلف بالكلية عن المواقف المتهورة والتصريحات المغالية الخرافية، التي كانت سمة النظام السابق.

إن الاعتقاد السائد هنا هو أن حكومة «بغداد» تنوي البدء بتوطيد أركان حكمها ثم تحليل الموقف في البلدان العربية، قبل أن تحدد سياساتها، إلّا أن التطمينات المقدمة لشركات البترول (؟)، والتقارب مع الأكراد، والتحفظ البادي نحو المسألة الكويتية، كلها تدل على أنها ستكون سياسة عقلانية. كما أن هناك وعياً بالعداء العنيف للشيوعية الذي أبداه النظام الجديد. إن دعوة الدول التي اكتسبت سخط الجنرال «قاسم» نتيجة اعترافها باستقلال «الكويت»، دعوتها إلى إعادة سفرائها إلى «بغداد»، من شأنها أن تبدد أي قلق حول استرداد توازن التمثيل الدبلوماسي بين الدول الشيوعية والغربية. وقد لقيت تلك الدعوة ترحيباً خاصاً في «واشنطن»، بما أن «الولايات المتحدة» كانت في عداد الدول التي تأثرت بانتقام النظام السابق.

«ألفان»

قد لا يستطيع أي بحث من هذا الحجم أن يشمل كل الوثائق المتوافرة حول مهادنة الانقلابيين للدول الكبرى وطمأنتها على مستقبل مصالحها في المنطقة، ولكن قد تكون حالة الانقلاب

الـذي قـاده العقيد معمـر القذافي الظاهرة الأنسـب لتسـليط الضوء علـى بعـض الوثائـق المتعلقـة بتلـك الوقائـع فيكـون بذلك مسـك الختـام فـي هـذاالعنـوان.

بعـد عشـرة أيـام فقـط مـن وقـوع الانقـلاب جـاءت وثيقـة أمريكيـة موقعة فـي 10 أيلول/ سـبتمبر 1969 تؤكد بأنه لا يوجد أي برهـان علـى تأثيـر بعثي أو ناصـري على حركة الإنقـلاب حيث أن خلفيـة المشـاركين متنوعـة ولذلـك يصعب تحديـد ماهيـة التفكير الأيديولوجـي للمشـاركين. وتؤكـد المذكـرة بـأن القائميـن علـى الانقلاب أعلنوا بشـكل رسـمي بأنه ليس لديهم أي انتماء غربي أو شـرقي وبأنهم سيسـعون للتوجه نحو لدول العربيـة وتقوية الانتماء العربـي فـي سياسـتهم الخارجيـة.

مذكـرة بحـث
10 سـبتمبر 1969
الـى: وزاره الخارجيـة
من جورج سـي. ديني وجي. آر.
الموضـوع: مـن هـم قادتهـا
FOREIGN INFLUENCE

تعلـم بعـض الضبـاط فـي العـراق (قبل الانقـلاب بهـا) ليس دليـلاً على وجـود أي تأثيـر بعثـي أو راديكالـي ولا تأثيـر ناصـري مـن مصـر.

بينمـا تلقـى 11 من قادة (قياده الثـورة) تعليمهم العسـكري في الولايات المتحـدة فهـذا أيضـاً لا يعنـي أن هـؤلاء الضبـاط لديهـم أي توجـه.

فهـم علـى عكـس بعض القادة فـي الثورة السـودانية الذين اسـتولوا على الحكـم فـي 25 مايـو، والذيـن تدربوا فـي الولايـات المتحـدة والذيـن أثبتوا لاحقـاً انتماءهـم الرادكالـي بـل والشـيوعي.

أما في حالة ليبيا فالقادة الذين لم يحدد لهم ماهية تفكير واحده (أي أنهم مختلفو التفكير والتوجهات) لم يزور أي واحد منهم أي دولة شيوعية.

- أما القادة الجدد المعروف عنهم بعلاقاتهم الخارجية هم الأعضاء المدنيين في المجلس.
- ومنهم مغربي وشتوي اللذين أتهما بانتمائهما إلى حركات وطنية عربية أثناء محاكمتهما في طرابلس أغسطس عام 1967.
- مغربي تلقى تعليمه في سوريا ويعرف عنه أنه لديه علاقات بالبعثيين.
- بالإضافة إلى وزير الخارجية بو ياسر الذي كان يقيم في القاهرة 14 عاماً الماضية وعلى معرفة بالرئيس ناصر ولديه تأييد قوى للنظام المصري.

الثورة ومن خلال قادتها ليس لهم توجهات لا غربية ولا شرقية، بل ويوجد خلاف في وجهات النظر بينهم ويمكن أن يكون هذا التحول أن يبرز بسهولة نظام راديكالي و معتدل.

ولقد أشارت عدة حوادث عن وجود عناصر غير منضبطة في الجيش غير موافقين بشكل عام على الأسلوب المعتدل لمركز قيادة الثورة.

وعلى المدى الطويل يسعى القادة الجدد على التوجيه بليبيا إلى تقوية العلاقات مع الدول العربية في سياستهم الخارجية.

قد يقرأ المرء بين سطور هذه الوثيقة التي امتلك كاتبها الوقت اللازم والكافي لرؤية أبعاد الانقلاب الفعلية أنها تحاول تبرئة الانقلابيين وإبعاد أي مسببات للقلق أو الخوف من أهدافهم الحقيقية والتي كانت أكثر من معلنة عبر وسائل الإعلام المحلية والدولية، ما قد يفسح المجال أمام الكثير مما قيل عن اعتماد القذافي على تسهيلات قدمها الأمريكيون لإنجاح انقلابه.

ومع ذلك فهناك معلومات توافرت في وثيقة أوروبية شرقية

رغم استعمال جزء منها تحت عنوان سابق في هذا البحث إلّا أنها تبقى شديدة الأهمية إذ لم يكشف عنها من قبل كما أنها تعكس جانباً من وقائع ذلك الانقلاب بموضوعية تستحق الاهتمام لما فيها من تفاصيل وعناصر تعكس في طياتها جوانب من عناصر مهادنة الدول الكبرى وطمأنتها على مستقبل مصالحها في هذا البلد.

يحمل التقرير -الوثيقة رقم DA-58048 وهو صادر عن وزارة الخارجية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية البائدة وقد بني على معلومات مستقاة من السفارة الألمانية في طرابلس الغرب. كما حرر بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1969 ويشتمل عشر صفحات ويتحدث عن تسلسل أحداث الانقلاب الحكومي في ليبيا.

في الساعات الأولى من صباح الأول من أيلول/ سبتمبر 1969 استولى مجلس قيادة ثوري مكون من ضباط شباب على السلطة في طرابلس معلناً تنحية الملك إدريس الذي كان في زيارة إلى الخارج.

بمساعدة وحدات عسكرية تم الاستيلاء في الصباح الباكر من الأول من سبتمبر على النقاط الإستراتيجية في طرابلس وبنغازي ومدن أخرى وتم إغلاق المجال الجوي وتم إبلاغ السكان بالاستيلاء على السلطة من خلال مجلس قيادة الثورة وإعلان قيام الجمهورية العربية الليبية. كما فرض حظر التجول. وفي الساعات الأولى من ذلك اليوم دعا ولي العهد السابق حسن علي رضا عبر الإذاعة السكان إلى دعم السلطة الحكومية الجديدة.

إذاعة القاعدة الجوية الأمريكية واصلت برامجها دون أن تولي أي اهتمام للأحداث داخل ليبيا. وبناء على معلومة سرية فإن مجلس قيادة الثورة دعا في ساعات الظهر من الأول من سبتمبر ممثلي الاتحاد السوفياتي

والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى مقره حيث تم إخبار هؤلاء الممثلين بأن السلطة الجديدة تتطلع إلى تشييد ليبيا تقدمية واشتراكية وتريد القضاء على التخلف والفساد.

وعلى مستوى السياسة الخارجية فإن الحكومة الجديدة تتعهد بعدم إدخال أية تغيرات إذ إنها ستلتزم بجميع الاتفاقات والعقود التي أبرمتها الحكومة السابقة.

وفي مساء الثاني من سبتمبر حثت الإذاعة الليبية عمّال المنشآت النفطية على مواصلة عملهم وأن تلك الشركات ستواصل عملها حتى إشعار آخر.

وفي الثالث من سبتمبر نُظِّم لقاءٌ بين ممثل عن مجلس قيادة الثورة وأعضاء الهيئة الدبلوماسية للكشف عن أهداف الانقلاب ولطرح الأسئلة.

من سوريا إلى مصر والعراق وليبيا وجميع البلدان العربية التي شهدت على مدار نصف قرن من الزمن ما يعادل انقلاباً واحداً في كل عام، توالى فيها حكام عسكريون على مناصب سلطة بلغوها برفع شعارات تلبي تطلعات شعوب المنطقة في الوحدة والتنمية فاستعانوا بما تفتقت عبقرياتهم من حنكة سياسية لضمان طموحاتهم في البقاء على رأس السلطة بل وتوارثها بمعونة أجهزة معززة بأحدث وسائل الأمن والرقابة التي تؤمنها دول عظمى.

اعتمد الانقلابيون على سبل المهادنة لتحييد الدول الكبرى عن الصراعات الداخلية لحظة الانقلاب، كما اعتمدوا سبل التودد إليها للحصول على وسائل أمنية تكفل بقاءهم واستمرارهم في السلطة ولو كان لتلك الدول أهداف ومصالح قد تتعارض مع مصالح شعوب المنطقة. ومن المعروف أن العواصم الكبرى لم تقف مكتوفة الأيدي بانتظار حفنة من الضباط يستعينون بدعمها

ضد حفنة أخرى من أخوتهم في الزي العسكري، بل اتّبعت سياسة ومواقف محددة تختار من خلالها الحليف الأفضل من بين الانقلابيين لتعزز مكانته حماية لأطماعها في المنطقة. وهو ما سنستعرضه في عنوان الملف التالي.

الفصل الرابع
دور وأداء الدول الكبرى تجاه الانقلابات

كثيراً ما تعطي الوثائق المتوافرة في أرشيفاتهم إجابات واضحة وصريحة ومحددة عن دور بريطاني وأمريكي وفرنسي وسوفيتي مباشر أو غير مباشر في دعم الانقلابات التي شهدتها المنطقة، أقلّه الاجتماعات المتكررة التي انعقدت بين سفراء تلك البلدان وقادة الانقلاب منذ اللحظة الأولى لوقوع الحدث وحتى فترات متقدمة منه، إلى جانب مستوى التنسيق الذي تعكسه الوثائق المتوافرة في كثير من الحالات، ما يشير إلى الاهتمام الرئيسي لتلك البلدان بضمان ما لها من نفوذ ومصالح عسكرية كالقواعد ومخزون الأسلحة والتحالفات الإقليمية وغيرها، إلى جانب ما نعرفه جميعاً عن مصالحها الاقتصادية المتعددة.

ورغم وقوع السواد الأعظم من الانقلابات ضمن مرحلة ما عرف بالحرب الباردة، ورغم التنسيق الحاصل والمطلوب بين الدول الغربية في مواجهة المدّ الشيوعي ومن ورائه الاتحاد السوفياتي، إلّا أن كثيراً من الوثائق التي استطعنا الحصول عليها تشير منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى محاولات حثيثة قامت بها فرنسا للحفاظ على دورها في المنطقة ومواجهة سعي بريطانيا الدؤوب لأن تحل مكانها، مع أنها كانت بدورها تتعرض لمساعي

الولايات المتحدة الحثيثة والناجحة في إلغاء الدور البريطاني لتحل محله في المنطقة برمتها.

وهكذا سيتأكد لنا في بعض الأحيان وجود تنسيق مسبق بين حركة زعيم انقلابي وإحدى الدول الكبرى لإنجاح تحرك الأولى وضمان مصالح الثانية، هذا ما تشير إليه بعض الوثائق والمذكرات كتلك المتعلقة بانقلاب حسني الزعيم في سوريا عام 1949 أو انقلاب عبد السلام عارف في العراق عام 1963، بينما تشير غالبية الوثائق إلى انطلاق الدول الكبرى على مبدأ التفاوض والتنسيق أو الاعتراف وتقديم الدعم اللازم والمشروط، بعد التأكد من سيطرة الانقلابيين على جميع أرجاء البلاد.

قد لا تبدو هذه ظاهرة منطقية، فلماذا يحتاج الانقلابي إلى الدعم الخارجي بعد إحكام سيطرته على البلد؟ ومع ذلك فهذا ما تثبته الوقائع والمعطيات والأحداث المركبة إلى درجة التعقيد والتي يختصرها رئيس الوزراء السوري الراحل جميل مردم بك منذ فترة مبكرة من عمر الجمهورية العربية السورية الذي عاصر المقدمات الأولى لتلك الوقائع وقدم لها تشخيصاً يستحق الإشارة في بداية هذا الفصل.

جاء توصيف جميل بك مردم في وثيقة فرنسية هامة تحمل تاريخ ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٤٧ كتبها وزير فرنسا في دمشق إلى وزارة الخارجية في باريس، وقد كرست لاستعراض مواقف جميل بك، التي لخصها في أن الأحداث العالمية تمكن من

رسم صورة عن الظروف التي تم خلالها إبدال حكومة سعد الله الجابري لتحل محلها حكومة جميل مردم بك.

الوثيقة ضلوع إنكلترا في السياسة السورية ورسم خريطة المنطقة.

وكيف أن حكومة الجابري قد أوصلت البلاد إلى الاستقلال فعلاً، إلّا أن ذلك حصل لأن الإنكليز أرادوا دحر الفرنسيين من المنطقة. ومع ذلك فإن هذا لا يعني بالضرورة أن هؤلاء الرجال الذين سعوا إلى الاستقلال كانت لديهم النية باتباع السياسة الإنكليزية بمفردها، بل ربما الاستفادة منها ولو جزئياً.

ثم تناولت الوثيقة توصيفاً دقيقاً لمساعي السياسة الإنكليزية في تلك الفترة تشجع إقامة حلف عسكري بين تركيا وسورية والعراق ولبنان والأردن، لكن ذكر بأن العوائق أمام مثل هذا المخططات كانت كثيرة، ثم تأتي الوثيقة على تفنيدها بالتفصيل، فتتحدث عما تسميه بعقبة لواء الإسكندرون والتناقضات العربية - العربية وغيرها.

وينتقل مردم بك بعد ذلك بالحديث عن مساعي سعدلله الجابري المبكرة في إعطاء حكومته صلاحيات ديكتاتورية لحمايتها من مطامع الهاشميين في ضم سوريا إلى عرشهم. لكن تعرضه للمرض حال بينه وبين تحقيق ذلك. ثم تتحدث الوثيقة عن قيام الجنرال الانجليزي كليتون بفرض جميل مردم بك على المعادلة السياسية القائمة، وتأكيدها أن مستقبل الحكومة السورية أصبح مرتبطا بالإرادة الإنكليزية.

جاءت أول انتخابات سورية حرة تقام في الدولة السورية وهي ما تزال في مهدها بعد لتؤكد ما عكسه الوزير الفرنسي في سوريا، والذي عاد هذه المرة ليكتب رسالة موثقة أخرى أرخت في 8 آذار / مارس من عام 1947 بمناسبة أول انتخابات حرة تشهدها سوريا، ليتحدث فيها عن توقعاته في أنها ستكون عنيفة

ويؤكد من خلالها على تشخيص مردم بك لتلك المرحلة قائلاً بأن التأثيرات الأجنبية لن تدع هذه الفرصة شبه القانونية تمر دون إضفاء التفاصيل السياسية عليها، مختتماً ذلك بالقول إن مصير البلاد كان متعلقاً بتلك الفرصة.

البعثة الفرنسية في «سوريا»
إلى سعادة وزير الشؤون الخارجية
8 مارس، 1947
الانتخابات السورية:

ستجري الانتخابات العامة في «سوريا» من مايو إلى يونية، لأول مرة في ظل غياب القوات الأجنبية، ويهدد الصراع الانتخابي بالتحول إلى العنف. ومن المفترض ألا تفوت المؤثرات الأجنبية مثل هذه الفرصة لممارسة دورها: ربما يعتمد مصير البلد على هذا.

هذا التنافس الوشيك هو المهيمن الحالي على الحياة السياسية السورية، التي ننشر أهم وقائعها، في الفترة من 1 إلى 8 مارس، في نشرة البعثة رقم 10، والتي أشرف بإرفاقها إلى سعادتكم مع كتابي هذا.

بعد أقل من عامين على ذلك وفي آذار/ مارس من عام 1949 بلغت الصراعات بين لندن وباريس ذروتها ما استدعى مساومة بين الطرفين توجت بتفاهم بريطاني فرنسي يعترفان من خلاله بدور فرنسا ونفوذها في المنطقة، غداة اجتماع عقد بين شومان وبوديه لتسوية الأوضاع في سوريا واستقبال اللاجئين والاعتراف «بالحقوق» الفرنسية في المنطقة. وفي اليوم التالي جاء انقلاب حسني الزعيم ليجسد هذا الاتفاق بين الدولتين

العظميين على تقويض مشروع الدولة السورية الحديثة وهو ما يزال في المهد.

تشير الوثائق الأمريكية كما سبق وأسلفنا في الفصول السابقة إلى أن الولايات المتحدة قد أدركت انتماء حسني الزعيم إلى النفوذ الفرنسي، ويبدو أن استياءها من ذلك حال دون اعترافها بحكومة الزعيم، بل فضلت الانتظار حتى تغيرت الظروف وجاء انقلاب سامي الحناوي ومقتل الزعيم بعد أشهر قليلة من ذلك فسارعت وزارة الخارجية في واشنطن عبر وثيقة تحمل تاريخ 19-9-1949 إلى تقديم اقتراح إلى الرئيس الأميركي للاعتراف بحكومة الحناوي التي قامت بقلب حكومة الزعيم بعدة أشهر فقط من قلب هذا الأخير حكومة القوتلي. موضحة أن حكومة سامي الحناوي قامت بإعدام حسني الزعيم ورئيس الوزراء محسن البرازي.

وزارة الخارجية

واشنطن

19-9-49

مذكره إلى الرئيس

موضوعها: الاعتراف بالحكومة السورية

تم قلب حكومة الرئيس حسني الزعيم في سوريا في الرابع عشر من أغسطس عام 1949، قامت بها مجموعة من ضابط الجيش والذين كانوا قد ساعدوه في الانقلاب الذي قام به في 30 أذار/ مارس 1949.

هؤلاء الضباط تحت قياده العقيد سامي الحناوي، قاموا بإعدام الرئيس

الزعيم ورئيس الوزراء محسن البرازي ولكن لم يتم قتل أحد آخر أثناء الانقلاب. ولا توجد على أي حال دلائل على مشاركة أي قوى خارجية في هذا الانقلاب. ومن الواضح أن هؤلاء الذين استولوا على الحكم كان يحركهم الحقد الشخصي للزعيم، وعدم رضاهم على فشله في تنفيذ وعوده لعمل إصلاحات في الجيش، ورغبتهم في نهاية الحكم المستبد الذي أسسه الزعيم.

الضباط الذين قاموا بالانقلاب على الفور بتحويل الحكومة إلى مجلس وزراء يتكون من مدنيين تحت رئاسة هاشم بك الأتاسي.

تؤكد الحكومة السورية الجديدة على الديمقراطية والشخصية المدنية على عكس الحكم العسكري الديكتاتوري الذي كان في فتره الزعيم وفي 11 سبتمبر 1949 قامت الحكومة الجديدة أدرت قانون للانتخابات والتي تمنح حرية الانتخابات والتي سوف تقام في المستقبل القريب. وأكدت الحكومة شفوياً للمسؤلين الأمريكان أنهم يحترمون كل التزامات الدولية لسوريا، وأكدت بحزم على أن سوريا يقف في صف الديمقراطية الغربية ضد الشيوعية.

أعترف بالحكومة السورية الجديدة كل من حكومة تركيا، لبنان، تشكوسلوفكيا وأسبانيا، الأرجنتين، أفغانستان وحكومة فنزولا، استئناف العلاقات مع العراق والأردن الهاشمية، أما مصر والسعودية لم تعترفا بتعد بالحكومة الجديدة لكن الحكومة السعوديه قالت أن موقفها من سوريا موقف الصداقة.

وبالنظر إلى حاله التوتر التي تسود مؤخراً السياسة الداخلية لسوريا فقرار منح الاعتراف لأى حكومة سورية سيتضمن مخاطره أن هذا النظام الجديد لن يكون دائماً، ومع ذلك الحاجة للاعتراف لوجود استقرار معقول.

وعند الحكم على الوضع السوري الحالي فتقبل الشعب، و احترام الالتزامات الدولية قد تم تنفيذها حتى الآن.

وذكرت حكومتا بريطانيا العظمى وفرنسا أنهما على استعداد للاعتراف بالحكومة الجديدة وترغب في تنسيق وقت الاعتراف مع الولايات المتحدة، وعدد من الحكومات الأخرى ترغب في فعل المثل.

استمرار التوقف المؤقت للعلاقات الدبلوماسية سيؤدي إلى مشاكل في إتمام المشاريع التي تهتم بها الدول الغربية.

استعدادات دبلوماسية لتسهيل عمل مهمة لجنه المسح الاقتصادي للمصالحة الفلسطينية على سبيل المثال لن يكون كافياً ليتولّاها وفدنا في دمشق بدون اتصالات رسمية مع الحكومة الجديدة.

بالإضافة أن اعتبر أنه من مصلحتنا وأيضاً من مصلحة الشعب السوري أن تحافظ الحكومة المدنية الحالية على التحكم وتستمر في تنفيذ الانتخابات السلمية لتسمح عودة الحكومة الدستورية، واعتراف القوى العظمى منح بلا شك تأثيراً راسخاً لوضع الحكومة الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك فالاعتراف المبكر سوف يعوق إمكانية ارتباك ممثلينا في تعاملهم مع الوفد السوري في الجلسات القادمة من التجمع العام للأمم المتحدة في نيويورك.

وبعد تقييم كل العوامل فأنا أقترح أن تعترف الولايات المتحدة بالحكومة السورية في خلال الأيام القادمة و نسأل أن تمنح السلطة للإدارة لتوجيه المفوضية الأمريكية في دمشق لأخذ الخطوات المناسبة للوصول إلى هذه النهاية.

واستمر سيل الوثائق الأمريكية على مدار السنوات التالية لكي يؤكد التنافس الدولي على النفوذ في سوريا ففي وثيقة أمريكية مؤرخة في ١ شباط / فبراير من عام 1950 صادرة عن

السفارة في لندن إلى الخارجية في واشنطن، لتؤكد بأنه لا تزال هناك محاولات عراقية بالتدخل في الشؤون السورية وهي بالتالي تشكل دعماً لمركز بريطانيا في المنطقة، وفي الصفحة التالية للوثيقة ذاتها تبرر كثرة الانقلابات في سوريا على أنها محل تجاذبات بين الدول العظمى لعدم ارتباطها المباشر بأي منها، وبالتالي أصبحت تشبه حقل التجارب من قبل مختلف الدول الكبرى التي تحاول فرض نفوذها هناك. كما تقدم الوثيقة اقتراحاً باستعمال الإعانات الاقتصادية كوسيلة لجذب الرأي العام السوري نحو دعم النفوذ الأمريكي هناك.

الى وزارة الخارجية في واشنطن

السفاره في لندن

1- فبراير 1950

تم عمل توصية على تلغرافك رقم 456 في 26 يناير. تقيم الإدارة حول الوضع السوري قائم على تقارير من البعثات الموجودة في بغداد ودمشق.

إنه توجد نشاطات ضد المجموعة الحاكمة حالياً و لا توجد دلائل على أن انقلاباً رابعاً قريب الحدوث، لا يمكن أن نسقط من الحساب حدوث قلاقل أخرى في سوريا.

الإداره لم تتمكن من التأكد من تفاصيل المصادر الأخرى ليس لديها أي دلائل موثوق بها حول التدخل المباشر للحكومة العراقية. ومع ذلك توجد تقارير أخرى تنص على مشاركة العراق في نشاطات sub rosa انظر لتلغراف دمشق رقم 35 في 17 يناير وتلغراف 37 في 18 يناير والتي سترسل لك بشكل منفصل بالهواء.

أما نوع الإعانات التي تحدثت عنها الوثيقة فكانت تكمن كما ورد في الصفحات 114-112 من كتاب (مأساة الكونت لويس دوسان/ سفير بلجيكا في سورية 1957-1958) لرجل المخابرات السوري السابق سامي جمعة، «أن نوع الإعانات التي تحدثت عنها الوثيقة الأخيرة كانت تكمن بمركزين تابعين للمخابرات الأمريكية يعمل الأول تحت غطاء مؤسسة «فورد فونديشن» والثاني تحت اسم جمعية أصدقاء الشرق الأوسط الأمريكية. اقتصرت أنشطة الأولى على ريف دمشق تمهيداً لانتشارها في بقية أرياف سوريا فافتتحت مراكز لها في كل من النشابية وحران العواميد وجسرين والسيدة زينب وغيرها من قرى الريف، وكان هدفها المعلن تدريب القرويات على أعمال التدبير المنزلي والأشغال اليدوية كما تقدم للقرويين بعض البذور والإرشاد الزراعي وخدمات الآليات الخفيفة والثقيلة لخدمة أراضي الفلاحين، وقد تم إغلاقها بعد التأكد، عبر معلومات قدمها السفير البلجيكي السابق، من انغماسها في أعمال استخباراتية ضد سوريا.

أما جمعية أصدقاء الشرق الأوسط فكانت نسخة عما عرف بجيش السلام، فقد مارست نشاطاتها في دمشق وكان هدفها تجنيد العديد من الشبان وحفنة من صغار العسكريين السوريين، وقد تم اختراقها عبر الملازم أول توفيق مخلوف، الذي ساهم في ضبط رئيس الجمعية وهو أمريكي الجنسية متلبساً في اجتماع

سري مع حفنة من الشبان وصغار الضباط في الجيش السوري. فألقي القبض على الأمريكي ورحل إلى خارج سوريا».

عاش النفوذ الفرنسي حالة من الترقب الدائم لما تشهده سوريا من متغيرات تهدد بخروجها من دائرة ذلك النفوذ، هذا ما عكسته وثيقة رسمية فرنسية في 4-12-1951 تحت عنوان «رابع انقلاب في سوريا» لتتحدث عن تخصيص الصحافة السوفياتية مكاناً واسعاً للحالة في سوريا وتقديم صحافة لندن والقاهرة الشيشكلي على أنه عميل أمريكي.

برقية واردة

الشؤون الخارجية

«موسكو»، 4ديسمبر 1951

نشرت الصحافة السوفياتية اليوم على نصف عمود ما تلقته من مراسلي وكالة «تاس» حول الوضع السوري.

ولن يعدم أن يثير اهتمامنا أن مراسلي «لندن» و«القاهرة» يقدمان العقيد «الشيشكلي» في صورة عميل أمريكي يتمثل دوره في إرغام الشعب السوري بالإرهاب على تقبل مقترحات القوى الغربية فيما يخص سياساتها العدوانية في الشرق الأوسط.

«شاتينيو»

ثم تؤكد على تلك القناعة بوثيقة أخرى جاءت بعد أقل من أسبوعين في 16 كانون أول/ ديسمبر من عام 1951 لتتحدث عما ورد في صحيفة روسية من أن الشيشكلي عميل أمريكي بريطاني

قد عُين لمحاربة الدواليبي المعروف بميوله اليسارية، وقد ذيلت الوثيقة بنص المقالة الروسية حول محاربة معروف الدواليبي.

«موسكو»، 16 ديسمبر 1951

إن عريضة «أوزيبوف» القانونية في حق العقيد «الشيشكلي» المنشورة في «المجلة الأدبية»، بمناسبة المقال الذي كتبه «زفيادين» عن الطبعة الروسية من مجلة «الأزمنة ـ Temps» التي ظهرت اليوم والخاصة بـ «الحركات المعادية للإمبريالية في العالم العربي»، ثم إبراز الدعوة التي وجهها «نوري باشا السعيد» باسم «العراق» إلى الحكومات العربية حتى ترفض الاعتراف بحكومة العقيد «سكيلو»، يؤكدان معاً الآمال التي عقدتها «موسكو» على تباين الآراء وتضارب المصالح بين الأمريكيين والبريطانيين في الشرق الأوسط.

لقد سخر «أوزيبوف» من العقيد «الشيشكلي»، بعد أن وصفه بـ «العقيد الأمريكي»، وأدان الانقلاب السوري الأخير من حيث أنه تم بتنسيق إمبريالي أمريكي، وأضاف «زفيادين» أن العملية تمت في اليوم التالي ليوم 28 نوفمبر، «أي يوم تسلم حكومة «معروف الدواليبي» السلطة، حيث أن هذا الأخير، فور علمه بالمذكرة السوفياتية عن حكومات الشرق الأوسط، أعلن أن «تصرف «الاتحاد السوفياتي» يصب دون شك في مصلحة البلاد العربية». كما استشهد أيضاً بجريدة «الشرق» اللبنانية، وهي تمتدح رسالة المذكرة، التي تذكّر بمساندة السوفيات للمطالب العادلة للدول العربية».

إلا أن الصحافة السوفياتية لم تعلق على حرص الجيش السوري على استقلال بلاده، أمام المحاولات المتكررة لضمها إلى «العراق» في قلب «سوريا الكبرى»، أو «الهلال الخصيب». إن روح الاستقلال الموجودة لدى الشعب السوري، والتأثير الذي يمارسه عليه عدد من البرلمانيين الشباب من ذوى الثقافة الفرنسية، ومشاريع الإصلاح الزراعي التي تدرسها «دمشق»، كلها تضر بلعبة «موسكو»، التي تعرف أنها ستستفيد من نشر دعايتها التي تؤيد الحزب المعارض للإقطاع العراقي، بأكثر مما يمكن أن تستفيد من الأحزاب ذات القيادة الليبرالية.

من هنا فإنها تفضل أن ترى سلطة «نوري باشا السعيد» تمتد إلى «سوريا» الخاضعة لـ «لبنان»، على أن تخاطر بامتداد عدوى الروح السورية إلى «العراق». ولا شك في أن تحقق مشروع «سوريا» الكبرى تحت حكم هاشمي سيجد القبول في «موسكو»، أولاً لأنه يضمن ميزة للقوة الأضعف بين القوتين الغربيتين صاحبتي النفوذ في الشرق الأوسط، وثانياً لأن من شأنه أن يلغي الإصلاح الزراعي، الذي لا تراه في صالح الشيوعية.

وهي مع ذلك لا تترك مهلة للحكومات التي تتبع سياسات قومية تحابي مخططاتها: طلبة «طهران» الذين يحركهم حزب «تودة»، فيستحثون «مصدق» في مواجهته الرعناء مع الغرب، وطلبة «القاهرة» و«الإسكندرية» الذين يهيجون حكومة «النحاس باشا» منذ إلغاء معاهدة 1936.

[الفقرة الأخيرة مطموسة بشكل يجعل قراءتها مستحيلة].

بعد أن خرجت الحكومة السوفياتية على ما يبدو من الحرج الذي أوقعها فيه انقلاب 28 نوفمبر في «دمشق»، ومعارضته لخططها بتحييد العرب، نشرت توضيحاً لهذا الحدث بقلم «أوزيبوف»، خبير الشؤون الإسلامية، في «المجلة الأدبية» المنشورة اليوم. إنه يصور العقيد «الشيشكلي» على أنه عقيد «أمريكي»، دفعه الاستعماريون الأمريكيون والبريطانيون بهدف التغلب على مقاومة «معروف الدواليبي» لاضطهاد العرب.

سأبعث بملخص المقال في برقية تالية.

يبدو أن الفرنسيين كانوا الأكثر تضرراً من تلك المنافسة إذ إن الأمر يتعلق بمستعمرة سابقة أصبحت في مهب الريح بين المطرقة البريطانية والسندان الأمريكي وسط رياح قومية إقليمية وسخونة الحرب الباردة التي لم تعد في صالح أي من العواصم الثلاث، ما دفع باريس إلى إطلاق دعوة لتنسيق المواقف والتفاهم فيما بينها كي لا تفلت المنطقة من بين أيديهم.

هذا ما نلحظه في وثيقة فرنسية أُرخت في 19 كانون أول/ ديسمبر من عام 1951 توجه من خلالها دعوة صريحة

إلى القوى العظمى من أجل التعاون حول الوضع في الشرق الأوسط. وتدعو الوثيقة إلى نوع من التنسيق الدائم بين القوى العظمى وتنسيق المواقف والخطى فيما بينها دون إثارة الشك لجلب النظام السوري إلى محور الغرب. كما تتحدث بإسهاب عن الاجتماعات المنعقدة بين تلك القوى.

برقية صادرة
وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية
«باريس»، 19 ديسمبر 1951
إلى السفارة الفرنسية في «واشنطن»
تنسخ إلى «لندن» و«دمشق» و«أنقرة»
أولوية قصوى، عاجل جداً

لقد اطلعت باهتمام كبير على اقتراح وزارة الخارجية الأمريكية الموجه إلى ممثلها في «دمشق»، بشأن التنسيق المستقبلي في «سوريا» بين تحركات القوى الأربع، المحرضة على مشروع القيادة في الشرق الأوسط.

إني أعتقد أن مثل هذا التنسيق أمر مرغوب فيه، بهدف زيادة فاعلية جهود تلك القوى الراغبة في التأثير على تطور «سوريا» ودفعها نحو الغرب. ومع ذلك فلا يجب أن نتغافل عن أن التطور السوري سيكون بالضرورة بطيئاً، وأن الحكومة الجديدة، التي لم يمض على قيامها شهر، تتعامل مع رأي عام لم يزل مرتبطاً بتحيزات المجتمعات الإسلامية، ويشعر بريبة شديدة تجاه المبادرات الغربية.

إذا نظرنا إلى عدد المشاركين في اجتماعات السفراء الأربعة في «دمشق» ونوعيتهم، لأدركنا أن تلك الاجتماعات المنتظمة المتواترة لن تعدم من يذيع أمرها ويعلق عليها. إن اللجنة المقترحة تكاد تدعو إلى المقارنة بينها وبين لجنة الرقابة المفروضة على الدول المهزومة، وهي بهذا تخاطر باتخاذ صورة أداة للتدخل، وتعريض تحركاتنا للخطر بدلاً من تسهيلها. ثم

إن تكوينها نفسه يزيد من هذا الخطر، إذ يوحي بالمشاريع العسكرية، بينما سيكون من شأن اشتراك دولة مجاورة بعينها في المنظمة أن يجرح الكبرياء السوري.

أنا إذن، رغم مشاركتي الأمريكيين في الآمال التي يعقدونها على حكومة «دمشق» الجديدة، أرى أن يكون تحركنا أكثر حرصاً وتدرجاً. علينا في المقام الأول أن نسهل لها توطيد دعائمها، والاكتفاء بمساعدتها في القيام بتحديث البلاد، على الصعيدين الأخلاقي والاجتماعي، كما في المجال الاقتصادي.

حين تنجح تلك الحكومة في تغيير الحالة الذهنية للرأي العام، عندها فقط سيتسنى لنا أن نطلب من القادة الجدد الانسلاخ عن بقية الدول العربية للتحالف مع السياسة الغربية.

من هنا فإني أفضل ألا نتحدث عن تشكيل لجنة من السفراء الأربع، بل أن نكتفي بتوجيه ممثلينا إلى ضرورة الاحتفاظ باتصالات وثيقة، لكنها متكتمة، بهدف تحقيق التناغم بين تحركاتهم، لصالح القوى الغربية المشترك.

إذا نشأت ضرورة لجس نبض القادة السوريين الجدد، فإن الإجراء الذي اقترحه السيد «باريس» يحتفظ بكامل أهميته.

يبدو أن هذا ما حصل فعلاً بعد بضع سنوات من إطلاق تلك الدعوة وهو ما يتضح في الصفحات 66-67 من كتاب (مأساة الكونت لويس دوسان/ سفير بلجيكا في سورية 1957-1958) "في تلك الآونة من عام 1957 كان سفراء دول حلف شمال الأطلسي في سورية يجتمعون أسبوعياً فيتبادلون المعلومات ويتدارسون التعليمات الواردة من حكوماتهم لتنسيق خطواتهم بما يحقق مشاريع دولهم في سوريا، بالإضافة إلى قيامهم بالتنسيق

والتعاون مع أقرانهم من سفراء دول الحلف في دول شرقي البحر الأبيض المتوسط لنفس الغرض".

ويتابع الكتاب "أن السفير البلجيكي قام بتسليم محضر اجتماع لسفراء الحلف مع القرارات المتخذة خلال الاجتماع، وأهم ما احتواه المحضر المراحل التي قطعتها عملية الرصافة الهادفة إلى القيام بعمل عسكري وشعبي لتغيير نظام الحكم في سوريا، وهي عملية كما يقول الكتاب اتفقت بموجبها المخابرات البريطانية والأمريكية بخطوة غير مسبوقة وعلى خطة واحدة لقلب نظام الحكم في سوريا والتي عهد إلى أحد كبار ضباط مخابرات الجيش العراقي الإشراف عليها، وقد أطلق هذا الاسم على العملية تيمناً بحي الرصافة في بغداد حيث مقر السفارتين البريطانية والأمريكية".

جاء الكشف عن تلك الوقائع ليوتر العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، وقد جاء الاحتجاج الأمريكي على كشف السلطات السورية عن محتويات التقرير الذي سلمه السفير البلجيكي للأمن السوري عبر مذكرة صارمة وشديدة اللهجة بتاريخ 1957/8/13 وقد وجهت من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزير الخارجية في واشنطن وفيها:

تخوف أميركي من التقارب السوري- السوفياتي والعدائية في اللهجة السورية تجاه الولايات المتحدة الأميركية.

1- إتهامات سورية موجهة إلى أعضاء في السفارة الأميركية بمحاولة انقلاب. هذه الاتهامات وجهت إلى أشخاص معينين في السفارة ومن بينهم Howard Stone وهو القائم بالأعمال والمستشار السياسي للسفارة الأميركية، و Frank Jeton وهو مساعد مستشار في السفارة.

2- بعد توجيه الاتهامات مباشرة قامت الحكومة السورية بإرسال عناصر أمن والجيش إلى منطقة السفارة الأميركية وكذلك قامت عناصر على الحدود السورية اللبنانية بتفتيش السيارات التابعة للسفارة الأميركية، وكخطوة تصعيد نهائية، قامت الحكومة السورية بإعلان الأشخاص المذكورة أسماؤهم أعلاه بأنهم أشخاص غير مرغوب فيهم.

3-الحكومة الأميركية قامت بتقديم شكوى رسمية إلى الحكومة السورية فقامت بترحيل بعض الأشخاص من السفارة السورية في واشنطن كونهم أشخاصاً غير مرغوب فيهم وقامت وزارة الخارجية الأميركية بسحب سفيرها من دمشق حتى إشعار آخر.

مذكرة بتاريخ 13-1957
من قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية
إلى وزارة الخارجية
الموضوع: الخطوات المقترحة للرد على موقف الحكومة السورية تجاه الولايات المتحدة

مناقشة:

الحكومة السورية في الشهور الماضية ازدادت في الموقف العدائي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤخراً أصبحت تكون روابط قوية مع الاتحاد السوفياتي.

فقد قامت بالخطوات التالية:

1- أصدرت في 12 أغسطس من خلال الإذاعة التي تتحكم فيها الحكومة السورية بياناً رسمياً تتهم فيه أمريكا بالتآمر لانقلاب على الحكومة الحالية. اتهم البيان اتهامات وجهت بالاسم إلى Howard stone القائم بالأعمال والمستشار السياسي للسفارة الأمريكية وFrank Jeton مساعد مستشار في السفارة.

2- وفق وتفتيش السيارات التابعة للسفارة الأمريكية على الحدود السورية في 12 أغسطس.

3- محاصرة منطقة السفارة الأمريكية بدمشق في 12 أغسطس بحوالي 30 من قوات الأمن السوري المسلح.

4- وكخطوة تصعيد نهائي قامت الحكومة السورية بإعلان في 13 أغسطس أنHoward Stone وFrank Jetone وملحق الجيش Robert Molloy أشخاص غير مرغوب بهم يجب أن يخرجوا من البلاد على الساعه 12 ظهراً يوم الأربعاء 14 أغسطس.

أعتقد أننا يجب أن نتصرف سريعاً وبشكل حاسم الرد على هذه الأفعال العدوانية الواضحة من قبل الحكومة السورية.

توصيات

1- إني قد اجتمعت مع المسؤولين السوريين بعد الظهر و

a - احتجاج على الحملة الشرسة التي تقوم بها الصحافة والإذاعة السورية على فبركة التهم للولايات المتحدة بأنها تقوم بمؤامرة ضد الحكومة السورية.

b- احتجاج على البيان الخاص بالثلاثه المذكورين أعلى أنهم أشخاص غير مرغوب بهم.

c- احتجاج على إعاقة سيارات السفارة الدبلوماسية.

d- التحقيق في مسألة وقوف رجال الأمن حول منطقة السفارة.

e- تسليم رسالة رسمية بإعلان أن السفير زين الدين ودكتور ياسين زكريا السكرتير الثاني بأنهم شخصيات غير مرغوب فيها، زين الدين الآن في سوريا ونطلب أن يرحل زكريا السكرتير الثاني خلال 24 ساعة.

ا- زين الدين معرف عنه منذ زمن لنشاطاته المؤيدة للسوفيات ونحن نرحب بأي فرصه لطرده من البلاد، وليس لدينا أي معلومات محدده عن زكريا و لكنه فرد من فريق عمل السفارة والذي يحافظ على وجود اتصالات مع السفارة السوفياتية هنا.

ولقد وصل مؤخراً الملحق العسكري وهو معروف بتأيده للغرب بوجه علم

الفعل الموصى به أن يتم بترحيل فريق العمل السوري مكونين من السكرتير الأول والملحق العسكري.

وبغض النظر عن وجودنا المقيد على وجودنا في سوريا والتي من المتوقع لها الزيادة لا نرغب أن ندعو السوريين إلى غلق مبنى كاملاً، لذلك نحن نعتقد أنه من غير المستحسن العمل ضد أي ضباط سوريين آخرين موجودين في البلاد في هذا الوقت.

إصدار نسخة صحفية وذلك لسرد الخطوات التي اتخذناها ولذلك بسبب المظاهرات العدائية التي تقوم بها الحكومة السورية الحالية.

ثم جاء رد الفعل السوري بطرد الدبلوماسيين وتوقيف عشرات المواطنين السوريين العاملين في سفارتي بريطانيا والولايات المتحدة ليزيد الأوضاع تفاقماً فلجأت الدبلوماسية الأمريكية إلى مبدأ الهجوم كأفضل وسيلة للدفاع فرفعت حدة لهجتها في مخاطبة الرأي العام السوري والعربي وذلك من خلال مذكرة صادرة عن السفارة الأميركية في بيروت في 14-8-1957

موجهة إلى وزارة الخارجية الأميركية تصف من خلالها تدهور الأمور بين سوريا وأميركا. وتتحدث عن قيام الحكومة السورية بتوقيف 100 موظف سوري يعملون في السفارة الأميركية.

وتشير الوثيقة إلى أن الصحف اللبنانية الموالية لسوريا والمعروفة باتجاهاتها اليسارية قامت بتوجيه التهم إلى الحكومة الأميركية بتوريطها في جميع محاولات الانقلاب في الدول العربية. أما الصحف الموالية للغرب فقامت بوصف التهم السورية لأميركا بأنها جزء من السياسة التي يتبعها النظام الديكتاتوري في سوريا ودول أخرى لتقوية وضعه الداخلي.

مذكره من السفارة ببيروت

إلى: وزارة الخارجية الأمريكية

57-8-14

الساعة 3 ظهراً

اتهام سوريا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالمؤامرة ضدها لا يزال الموضوع الرئيسي في الأخبار والمقالات الرئيسية في الصحف و في الحوارات.

العناوين الرئيسية لكثير من الصحف تتحدث عن تدهور العلاقات الأمريكية بالحكومة السورية حيث قامت الحكومة السورية بوقف 100 موظف سوري يعملون في السفارة الأمريكية و في جهز الاستخبارات الأمريكية بدمشق.

والتعليقات في الصحف المعارضة تقدم نقداً لاذعاً أكثر من المتوقع، فصحيفة رئيس الوزراء الأسبق يافي تقول «لو كنت أمريكياً مخلصاً كنت اتهمت دالاس (Dulles) بسياسته الملتوية في الشرق الأوسط، أتّهم الولايات المتحدة بأنها خلف أي عدوان مسلح يتم ضد العرب.

يقول عبد الله مشنوق (مبدأ أيزنهاور مغموس في دم الحرية) وتقول

صحيفة معارضة أخرى (سيكون من الغريب أو المفاجأة إلّا تقوم أمريكا بالتآمر على قلب نظام الحكم السوري الحالي.

وتعكس الصحف المعتدلة والوطنية وجهة نظر جماعات موالية للتعاون اللبناني الأمريكي والتي تقول إن الاتهامات السورية لأمريكا هدفها تحويل تفكير الجمهور السوري عن فداحة الاتفاق السوفياتي.

رفضت الولايات المتحدة كل الاتهامات التي سيقت ضدها واعتبرت التقرير الذي سلّمه السفير البلجيكي وكل المعطيات الاستخباراتية السورية والدولية عارية عن الصحة، مؤكدة على نفيها صحة تلك المعلومات بمذكرة أميركية أخرى جاءت بتاريخ 1957/8/14 تصف الاتهامات السورية الموجهة إلى التورط الأميركي بمحاولة انقلاب في سوريا بالقول: قام الراديو السوري التابع للحكومة بالادعاء بأنه تم اجتماع بين أعضاء من السفارة الأميركية في دمشق وأديب شيشكلي والملحق العسكري السوري في روما لبحث تفاصيل الانقلاب. وأكدت الإدعاءات السورية بأن الحكومة الأميركية قامت بتخصيص 300 - 400 مليون دولار أميركي لإنجاح الانقلاب بشرط توقيع الحكومة الجديدة معاهدة سلام مع إسرائيل واحتلال سوري للبنان.

وتختتم الوثيقة بالقول إن الحكومة الأميركية ترفض الإدعاءات والتهم السورية وتصفها بالاختلاقات الواضحة وبأنها نتيجة للتعاون السوري السوفياتي وكونها مؤامرات شيوعية متبعة بشكل كبير من الأحزاب الشيوعية، مؤكدة بأن استقلال

سوريا ودول عربية أخرى أصبحت مهددة بالخطر بسبب سيطرة الحكومات الديكتاتورية على بعض الدول العربية.

مذكره أمريكية

مبعوثة لـ:CIRCULAR

هذا التلغراف يلخص التطورات السورية وتعطى أفكار عن ما يجب التأكيد عليه في الحوارات الخاصة وما يصرح للإعلام.

في 12 أغسطس قام الراديو السوري باتهام الولايات المتحدة بالتورط في محاوله لقلب النظام في سوريا.

كما قام الراديو في تصريحه إلى الادعاء بأنه قد تم اجتماع بين أعضاء السفارة الأمريكية بدمشق وأديب شيشكلي والملحق العسكري السوري في روما وهاورد أي ستون الملحق و المستشار السياسي، وفرانسيس جتون المستشار السابق لسفارتنا في دمشق كما اتهم ملحق الجيش بالسفارة وذلك للاتفاق على الانقلاب.

وأكدت الادعاءات أن الحكومة الأمريكية وعدت المتآمرين 300-400 مليون دولار وأنه سيتم التعامل فيما بعد مع الاحتلال العسكري السوري للبنان بمساندة الأردن والعراق. واشترطت أمريكا على أعوانها أن يتم الاتفاق على معاهده سلام بين سوريا وإسرائيل.

بقي الحال على ما هو عليه من تقاذف الاتهامات بين واشنطن ودمشق في عهد الرئيس المنتخب منذ عام 1955 شكري القوتلي إلى أن نشرت مذكرات مسؤول المخابرات الأمريكية في الشرق الأوسط بين عامي 1950- 1980 ولبركرين إيفلاند والتي أكد فيها شروع الولايات المتحدة في الإعداد لانقلاب عام 1957 عبر استلام مبالغ مالية محددة جاء بها إلى دمشق براً وقام بتسليمها إلى شخصيات سورية متعددة كان من أبرزها ميخائيل ليان من

الحـزب الوطني السـوري وعدد من أعضـاء مجلس الشـعب هناك (مجلـس النـواب).

يقـول ولبركريـن إيفلانـد فـي صفحـة 380 مـن مذكراتـه، «إن ميخائيـل بـك كان ممتنعـاً عـن تسـمية الأشـخاص الذيـن يتعامـل معهـم، (والذي كان شـرطاً لتسـليمه مبلـغ النصف مليـون ليرة ص 376) ولكنـه قبل بتسـليمها شـفهياً من دون أوراق مكتوبـة في نهاية الأمـر، وكانت كلها مـن كبار الضبـاط برتبة عقيد فـي الجيش قالوا إنهـم سيسـتعملون فرقهـم للسـيطرة علـى دمشـق وحلـب وحمـاه وسـوف يطوقـون مراكـز الحـدود مـع الأردن والعـراق ولبنان إلى أن تعلـن محطـات الإذاعـة بـأن حكومـة جديـدة برئاسـة قباني قد اسـتولت علـى الحكـم، وعنـد ذلـك يقـوم ميخائيـل ليـان بإعـلام المدنييـن الذيـن اختارهم لتأليف حكومة جديدة قبل أسـبوع واحد فقـط تجنبـاً لتسـرب المعلومـات».

أمـا الأسـماء التـي تحفـظ عليهـا ميخائيل ليـان فقـد بقيت في سـوريا تحت المراقبة الأمنية طي الكتمان حتى كشـف عنها السـفير البلجيكـي الكونـت لويـس دوسـان بعـد فشـل الانقـلاب المزعوم وفـرار ليـان إلى أنقرة مـع ما حصل عليـه من مكافـآت ومبالغ مالية أودعـت في حسـاباته الشـخصية، بينما أودع شـركاؤه مـن الضباط والنواب والوزراء خلف قضبان السـجون بعد الكشف عن تفاصيل المحاولـة الانقلابيـة الفاشـلة.

قـد يعلـم أي مراقـب للأحـداث السياسـية في العالـم، أن هذا

النوع من الانقلابات التي كانت تحاك في بلدان المستعمرات الأوروبية القديمة هو بعض من سمات الحرب الباردة التي ما كان الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة العصيبة أن يقف مكتوف الأيدي حيال وقائعها، وكثيراً ما كان اختراقه لصفوف الدول الغربية متسللاً إلى بلدان حُسبت تاريخياً على دول أوروبا الغربية وكانت الولايات المتحدة تنتظر سقوط ثمارها الناضجة طوعاً بين أيديها، كثيراً ما كان التسارع في انتشار النفوذ السوفياتي في المنطقة حافزاً إضافياً لسياسات الغرب العدوانية في المنطقة.

هذا ما تثبته الوثائق السوفياتية التي كانت في تلك الفترة تعزز مواقعها في سوريا التي أخذت تخرج دمشق من دائرة النفوذ الغربي لتدخلها نهائياً إلى المحظية السوفياتية المتنامية في الجوار. وقد يكفينا إلقاء نظرة بسيطة على بعض من مواقف رجالات الكرملين تجاه المخاطر المحدقة بحكومة القوتلي المنتخبة شرعياً، والتي يلخص عناصرها مؤتمر صحفي عقده وزير الخارجية السوفياتي آنذاك أندريه غروميكو معلقاً على أحداث سوريا وعمان واليمن.

تنقل وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده أندري غروميكو وثيقة تحمل 113 في صفحة 363 من كتاب الخارجية السوفياتية المؤرخة في 10 أيلول سبتمبر من عام 1957 وهي تبدأ بسؤال موجه من صحيفة البرافدا حول تعليقه على حملة أمريكا وانكلترا وتركيا ضد سوريا. وقد وردت ترجمة هذه وثيقة لَفا

المقطع الأخير «الإمبرياليون يريدون أن يتم الصمت على هذه المسألة المزعجة له لكن لا يجب الصمت - هذا يعني الموافقة على أفعالهم -

الشعب السوفياتي أبداً ظل يؤيد رافعاً صوته دفاعاً عن الشعوب ... السطر الأخير حتى الفاصلة.

وما كان زعماء الكرملين ليكتفون بالمواقف والتصريحات أو عقد مؤتمرات صحفية دعائية فحسب، بل كانت حملاتهم الإعلانية تأتي مترافقة مع أفكار اقتصادية وسياسية حثيثة تستهدف إدخال سوريا ضمن الفلك السوفياتي وأهدافه في المنطقة، وهو ما تعكسه خطة مشروع حول المفاوضات مع الرئيس السوري شكري القوتلي.

أعد هذا المشروع قسم دول الشرق الأوسط والأدنى في الخارجية السوفياتية يوم 22/ 10/ 1956، وقد استطعنا الحصول عليه في صفحة 531 ضمن وثيقة تحمل الرقم 307 من كتاب الخارجية السوفياتية ج 1. وهي تحمل عناوين:

السلام في المنطقة، السياسة السوفياتية في المنطقة، اتفاقية صداقة كما مع أفغانستان واليمن. مساعدة السوفيات لسوريا.

تتحدث الوثيقة عن غياب سياسة موحدة في سوريا. وأن هناك قوى ضد العلاقات مع موسكو. وضرورة الحديث مع القوتلي حول الشؤون الدولية بما في ذلك العلاقة السورية الصينية ومسألة الحد من أسلحة الدمار الشامل. الطلب منه بتوسيع دور سوريا ضد حلف بغداد. مسألة السويس في الأمم المتحدة والمساعدة في التسوية. الحديث عن دعم موسكو لحركات التحرر في المغرب والسودان وتونس لشده إلى صفها (مقطع تحت رقم 4). سماع القوتلي، فيما إذا أراد هو التعرف على موقف موسكو، أولاً بشأن الصراع العربي الإسرائيلي والتحدث معه بحذر بهذا الشأن حتى لا يعطى أي مبرر للدول الاستعمارية بتشديد مواقفها في الشرق الأوسط (نلاحظ هنا الحذر الشديد من قوتلي وكأنه سينقل ما يقوله

السوفيات إلى الغرب)، معرفة رأيه بالتوقيع على اتفاق صداقة، العمل على تحقيق متطلبات الرئيس في التعاون الاقتصادي التقني.

1- في الأوساط المتنفذة السورية لا توجد وحدة تجاه الأسئلة المتعلقة بالسياسة الخارجية للبلاد، بل يوجد خلاف حاد بخصوص تعاون سوريا مع الدول الديمقراطية (يقصد الاشتراكية) والدول الغربية العظمى، كما يوجد تيار قوي يقف ضد أي حالة تقارب مستقبلي مع الاتحاد السوفياتي. و في هذا السياق يعتقد أن القوتلي باعتباره أحد زعماء المجموعات التي تقف مع تعميق الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد ومع تقاربها من المعسكر الديمقراطي، سيسعى لاستثمار زيارته إلى الاتحاد السوفياتي لتعزيز موقف هذه المجموعة و موقعه في هذه البلاد » نهاية مقطع 1 من ص 532.

المقطع 2- ويقترح مشروع القرار أنه من المفيد مناقشة مع القوتلي السياسة الدولية بما في ذلك توطيد السلم العالمي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتطوير العلاقات الدولية على أساس ميثاق الأمم المتحدة واستيضاح موقف سوريا من التقارب مع الصين.

المقطع 3 تحت رقم 2 _وكذلك مناقشة مسألة الشرق الوسط. السطر 2 بعد النقطة «وفي هذا السياق يجب باختصار الحديث عن الموقف السياسي السوفياتي حيال قضايا الشرق الأوسط والأدنى والتأكيد على أن الاتحاد السوفياتي ليس له أهداف نفعية سياسية أو اقتصادية من وراء هذه السياسات». نهاية المقطع.

كذلك إن فرنسا وأمريكا وانكلترا التي استجابت لقرار مجلس الأمن بشأن السويس لن توقف نهجها الاحتلالي.

3- التأكيد على دور سوريا والقوتلي خاصة في مناهضة حلف بغداد، السطر 2 بعد النقطة «وفي هذا السياق يجب باختصار الحديث عن الموقف السياسي السوفياتي حيال قضايا الشرق الأوسط والأدنى والتأكيد على أن الاتحاد السوفياتي ليس له أهداف نفعية سياسية أو اقتصادية من وراء هذه السياسات». نهاية المقطع.

5- «إذا رغب القوتلي تبادل الآراء بشأن المسألة الفلسطينية فاستمعوا إليه أولاً، وفي معرض اللقاء قولوا بأنه في البحث عن حل لهذه القضية فمن

الضروري التحلي بأعلى درجات الحذر حتى لا تعطوا فرصة للدول الغربية العظمى لتوتير الصراع العربي الإسرائيلي بهدف تحقيق خططها الكولونيالية في الشرق الأوسط» نهاية المقطع.

كانت تلك تطلعات ومواقف الاتحاد السوفياتي الهادفة إلى إيجاد مكان لهم على أرض المنطقة، إلّا أنهم لم يكونوا بعد قد تقدموا بخطوات ثابتة نحو إيجاد مكان لهم تحت سمائها، هذا ما نلاحظه من عبارات يشوبها الشك والريبة من التعارض السائد في مواقف زعامات سوريا تجاه علاقات البلد مع دول الغرب، كما نلحظه في الدعوة إلى اليقظة في الاستماع إلى شكري القوتلي، وأخذ الحيطة والحذر من احتمال نقله ما يقولونه إلى دول الغرب، وغير ذلك من عبارات ملفتة، تؤكد بأن المشروع السوفياتي كان في مراحله الأولى بعد، رغم الشوط الكبير الذي قطعه في هذا الاتجاه.

رغم اعتبار الأجواء السائدة في النصف الثاني من القرن الماضي ملائمة لانتشار النفوذ السوفياتي، ليس في منطقتنا فحسب بل وفي العالم أجمع، لما عرفته تلك الفترة من طفرة فكرية وانتصار للحقوق المدنية وحقوق الأقليات والمرأة وانتصار لحركات التحرر في العالم، إلا أن الخطوات الأولى للدولة السوفياتية العظمى في الجوار جاءت متعثرة تجاه ما شهدته من انقلابات ومتغيرات أبقت الاتحاد السوفياتي على مسافة نسبية منها، ما أسهم في إبطاء دوره ونفوذه في أحداثها.

وكانت العلاقات المصرية السوفياتية قد اكتملت وفق ما ورد في وثيقة تحمل تاريخ 9 أيلول/ سبتمبر من عام 1943 في كتاب الخارجية السوفياتية عن تبادل سفراء بين الاتحاد السوفياتي ومصر وما يعنيه ذلك من بناء علاقات دبلوماسية بين الطرفين.

وثيقة 18 ص 28

إعلان عن بناء علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي ومصر.

9 سبتمبر 1943

على امتداد الفترة الأخيرة، قام نائب المفوض الشعبي في وزارة الخارجية ي. م. مايسكي ورئيس وزراء ووزير خارجية مصر مصطفى النحاس باشا باسم حكومته، بتبادل الخطابات. وفي المحصلة بدأت منذ 26 أغسطس 43 عملية بناء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

الاتفاق المنجز يقضي بتبادل السفراء في الفترة القادمة.

أما بعد الانقلاب فمن الواضح أن موسكو بقيت على مستوى من الترقب تجاه ما يجري حتى مراحل متقدمة نسبياً من عمر الانقلاب، بل قد يذهب البعض إلى أنها لم تشهد تحسناً فعلياً إلا بعد وصول جمال عبد الناصر إلى سدة الحكم. وقد نرى أول أشكال التردد السوفياتي تجاه الانقلاب عبر:

وثيقة من الخارجية تحمل تاريخ 8 أيلول/ سبتمبر من عام 1952.

تتحدث الوثيقة عن لقاء جرى بين نائب رئيس قسم الشرق الأوسط والأدنى في الخارجية السوفياتية شيبورين والدبلوماسي السوري في موسكو أزهري هذا ما أورده كتاب وثائق الخارجية في الجزء 1 ص 15. وتؤكد الوثيقة أن السوفياتي كان يستمع إلى السوري دون تعليق، بينما

يوضح الأخير أن ليست لديه معلومات واضحة عن الأحداث في مصر. علماً أن الوثيقة تصنف الأحداث التي شهدتها مصر بأنها ليست ثورة بل انقلاباً وذلك حسب تعبير ورد على لسان المسؤول السوفياتي، وأن الأحداث التي تلتها أفادت الأمريكان.

كما انعكست نظرة الشك والريبة السوفياتين تجاه انقلاب تموز/ يوليو من عام 1952 في رسائل موسكو الإعلامية الرسمية والتي عادة ما يشكل اهتمامها صدى للمواقف السوفياتية في الساحة الحمراء، وهذا ما نقرأه في

استطلاع نقلته عن مجلة روز اليوسف المصرية في 12-1-53، أكدت فيه أن 225.855 من المصريين أي 4.5 بالمائة مع الحفاظ على الملكية و 3.466 مع الخلافة الإسلامية وعدد قليل مع الدكتاتورية العسكرية، أما غالبية الشعب المصري فهو يقف مع الجمهورية. ما يشكل ترويجاً لمبدأ رفض الدكتاتورية الذي كانت ترمز إليه القيادة العسكرية السائدة آنذاك.

ثم جاء تقرير يعكس مستوى الشك والريبة الذي بقي يراود السوفيات طوال الفترة الأولى من الانقلاب، وذلك عبر أول لقاء لموفد الخارجية السوفياتية أندريه كوزيروف عقده في 29 يناير 1953 مع الجنرال نجيب ليوثق في الجزء الأول من كتاب الخارجية السوفياتية ص 180-181. وقد استغرق اللقاء مع نجيب حوالي 45 دقيقة. ويقول كوزيروف فيه أنه كلما حاول القيام للخروج كان يطلب إليه نجيب البقاء لمناقشة أمر ما. ثم يتحدث عن سوء صحته وعمله المضني، وأنه كان يعتبر ستالين مثله الأعلى لتحقيق أهداف شعبه.

ثم يؤكد الموفد أنه لم يجب على سؤال نجيب فيما إذا كان السوفيات

مستعدين لمساعدة مصر. مكتفياً بأن موسكو دعمت الدول العربية بما فيها مصر بتأييد تحررها من الاستعمار في الأمم المتحدة. ثم يعرب عن تهكمه من سؤال نجيب عن استعداد موسكو لبيع طائرات ودبابات لمصر أجابه السوفياتي أن الطائرات ليس كالمواد التجارية المعروضة للبيع. يغير نجيب الحديث، ثم يقول إنه يحاول تعلم الروسية سعياً للتقارب. وحين خرجا إلى الصحفيين اكتفى السوفياتي بالقول إنها كانت زيارة بروتوكولية للمجاملة. ثم يختتم برقيته بالقول إن نجيب أراد أن يكون لهذه الزيارة وقع ديماغوجي داخل مصر، وأن الرجل يحاول تبرير سياسته الهادفة إلى حشر مصر في حلف معاد للسوفييت، والإيحاء بأنه كان مجبراً على شراء الأسلحة من الأمريكان.

يبدو أن موسكو اعتبرت ما جرى بعد أسابيع من ذلك بأنه تأكيد لما لديها من شكوك تجاه نجيب،

ففي 3-3-1953 روّجت وكالة الأنباء السوفياتية تاس لنبأ اعتقال 118 شخصية كان من بينهم زعيم الحزب الاشتراكي أحمد حسين وعبد القادر عودة اللذان عرفا بميولهما اليسارية، وبعد ذلك بأيام في 14-3-1953 نشرت وكالة الأنباء السوفياتية الحكومية أنباء عن الجريدة السويدية نيو داغ تتحدث فيها عن مؤامرة أعدت ضد الجنرال نجيب قائلة بأنها من إعداد وتنظيم بريطاني وأن انكلترا دفعت مقابل ذلك مليون جنيه إسترليني لتنفيذ الانقلاب. وتبرز الوثيقة الإعلامية أن السفير الأمريكي كيفيري حذر نجيب من المؤامرة ودعاه إلى عدم ذكر دور انكلترا فيها. ويختتم تقرير تاس بأن الأمريكيين أعطوا توجيهات لمحمد نجيب كي يستغل قصة المؤامرة الانقلابية لملاحقة التيارات والأوساط التقدمية في البلاد.

ورغم ذلك بقي السوفيات على حالتهم من الترقب الدائم لحقيقة ما يجري، كما أبقوا على استمرار التواصل مع نجيب،

وقد عكست الوثيقة 11 الصادرة عن الخارجية السوفياتية بتاريخ 13-10-1953 رسالة كوزيروف الثانية بعد لقاء نجيب الذي انعقد في بيت نجيب بسبب مرضه. وفي هذا اللقاء الثاني يقول كوزيروف:

إن نجيب طلب إليه مجدداً إمكانية بيع السوفيات أسلحة لمصر، فأجابه المسؤول السوفياتي أن على الرجل إرسال طلب للقيادة السوفياتية للنظر في الأمر. وبعد ذلك يتم الحديث عن محبة نجيب لفيلمين سوفيتيين، فيقص عليه الضيف حكاية الفلمين. هنا يخبره نجيب أنه بات يتأرجح بين الأمريكان والانكليز بما في ذلك بخصوص شراء أسلحة. السوفياتي يندهش من دعوة نجيب للغداء في الوقت المحدد للقائه مع وزير الخارجية المصري.

نلاحظ من خلال تقريري السيد كوزيروف أن الوثيقتين تؤكدان الحذر الروسي من ثورة تموز/ يوليو وعدم الإسراع بالاعتراف بها رغم مضي فترة طويلة على اندلاعها، ما يشير إلى أن السوفيات كانوا يعتبرون حركة الضباط الأحرار مجرد عمل انقلابي لا يخدم النمو المتسارع لحركة التحرر التي يراهنون عليها في تعزيز نفوذهم في المنطقة.

ويبدو أن سبب هذا الشك والريبة السوفياتيين من حركة الضباط بزعامة نجيب تنبع من اعتقاد سوفيتي ينعكس في بعض الأدبيات السياسية السوفياتية عموماً حول وجود علاقة ما بين قادة الانقلاب أو ثورة تموز/ يوليو بالأمريكيين والبريطانيين.

وبعد عام واحد على الانقلاب، حين تولى عبد الناصر سدة الحكم حصل اختلاف في اللهجة والتعامل السوفياتيين تجاه

الانقلاب، بل نجد أن الوثيقة 12 الصادرة عن الخارجية السوفياتية ما عادت تعتبره انقلاباً بل تسميه ثورة مثالية كما جاء في نص برقية الأمين العام السابق للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى نيكيتا خروتشيف للرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية المصرية في 22 تموز/ يوليو من عام 1959 والتي يهنئه فيها بذكرى انتصار الثورة. معتبراً أنها تشكل مثالاً للتحرر وإنهاء التبعية في المنطقة. كما يؤكد على أهمية التعاون مع مصر من أجل تعميق أواصر الصداقة والسلام العالميين.

ثم بلغت العلاقة السوفياتية مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ذروتها بعد هزيمة عام 1967 حين أخذت التفاعلات الداخلية تعزز مراكز القوى من حوله حتى كادت تتحول إلى ما يشبه الازدواجية في السلطة. وقد عثر فريقنا على وثيقة سرية في أرشيفات جمهورية ألمانيا الديمقراطية تتحدث عن تلك الحقبة وتعكس مستوى وعمق اهتمام برلين الشرقية ومن ورائها موسكو باستقرار نظام الحكم الناصري في القاهرة، لما في الوثيقة من تقييم وتحليل دقيق لحقيقة ما يجري في أروقة الحكم، بل وتستعرض مكامن ضعفه وما تعتبره وسائل دعم ضرورية لنصرة حكمه على ما تراه في الأفق من محاولات انقلابية ضد الرئيس ناصر، هذا إلى جانب تأييدها الضمني لحملات الاعتقال التي شنها ناصر ضد عدد من كبار العسكريين ورجال الشرطة هناك.

تحمل الوثيقة الألمانية الديمقراطية رقم DC20141652 وهي تتألف من تقرير بدون تاريخ وهو مذيل في نهايته باسم الدكتور

فايس نائب رئيس مجلس الوزراء الألماني. يتألف التقرير من 6 صفحات. وهو يتحدث عن تطور العلاقات السياسية والاقتصادية لألمانيا الديمقراطية مع الجمهورية العربية المتحدة. وقد أشار في صفحته الثالثة إلى أن الوضع الحالي في الجمهورية العربية المتحدة متأثر بحقيقة أن القيادة بزعامة جمال عبد الناصر لم تبلور مشروعاً شاملاً لتجاوز الانعكاسات القوية للاعتداء الإسرائيلي على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية. فالجيش بسبب وضعه السياسي الأيديولوجي وعدم تمكنه من التقنيات العسكرية ليس قادراً على مواجهة أية ضربة عسكرية محتملة من الجيش الإسرائيلي.

ثم ينتقل التقرير للقول إن البلد لا يحظى بقيادة موحدة وإن موقع الرئيس أصبح ضعيفاً وإن مجموعات رجعية تحاول بالتعاون مع دول إمبريالية نخر جهاز سلطة الرئيس ناصر.

كما يشير إلى انعدام مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي واضح يؤدي مع استمرار التهديدات الإسرائيلية وإلى عدم الحزم في مواقف القيادة ويصيب الجماهير الشعبية بالشلل ويدعم مواقف القوى الرجعية لاسيما داخل جهاز الدولة وقطاع الاقتصاد.

القوى الإمبريالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة تصعد الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية على الجمهورية العربية المتحدة وتواصل جهودها للإطاحة بالرئيس ناصر والقضاء على التطور غير الرأسمالي للبلاد. وإسرائيل متشبثة بطلباتها التوسعية وتوطد مكانتها في شبه جزيرة سيناء وقناة السويس. ولا يمكن استبعاد ضربات عسكرية إضافية ضد الجمهورية العربية المتحدة.

ويضيف التقرير أن الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وإسرائيل تربط الضغوط الخارجية مع دعم منهجي للقوى الرجعية داخل البلاد. هذه القوى الرجعية تصعد في الأسابيع الأخيرة مقاومتها المباشرة وغير المباشرة ضد إجراءات القيادة لتوطيد البناء السياسي والاقتصادي وضد توسيع علاقات الجمهورية العربية المتحدة مع الدول الاشتراكية.

كما تنشر الصحافة تقارير تقلل من شأن فاعلية مساعدات الدول الاشتراكية وقيمتها لاسيما من الاتحاد السوفياتي وتدعو بصفة غير مباشرة إلى التعاون مع الدول الإمبريالية، فخبراء من الدول الإمبريالية لاسيما من ألمانيا الغربية الذين كانوا متواجدين في البلاد قبل الاعتداء الإسرائيلي عادوا بأعداد كبيرة إلى قطاعات الدعاية والتعليم والاقتصاد وحتى صناعة التسلح.

وتشكف الحالة الاقتصادية عن وضع متأزم.

ثم يضيف أنه نظراً لهذا الوضع الصعب فإن مخاطر تنفيذ عمليات مناهضة للثورة تكبر. اعتقال نائب الرئيس السابق عامر وعدد من الجنرالات والضباط يبين مدى اتساع المؤامرة المناهضة للثورة. وليس مستبعداً أن تنجح القوى الرجعية في البلاد بمساعدة القوى الإمبريالية في دفع القيادة إلى توسيع التعاون مع الدول الإمبريالية وتقليصه مع دول المنظومة الاشتراكية.

ويتابع التقرير أن الإمبرياليين يكثفون جهودهم لترسيخ الفرقة بين الدول العربية ويعملون على تنسيق جهود الأنظمة العربية الرجعية ضد الرئيس ناصر. وعليه فإنه من المهم للغاية تقوية موقع الرئيس ناصر للحفاظ على التوجه غير الرأسمالي المتبع داخل البلاد.

وهكذا نجد أن الدور السوفياتي التصاعدي قد بدأ في معظم بلدان المنطقة من منطلقات فضفاضة كدعم حركات التحرر ودعم السلم العالمي والتعاون الدولي لينتهي بمكانة الداعم الرئيسي لأنظمة حكم انقلابية في كلٍ من سوريا البعث ومصر الناصرية وعراق عبد الكريم قاسم أولاً ومن بعده التيارات البعثية المتعاقبة على سدة الحكم في بغداد مؤيدة لها جميعاً ولو بأشكال متفاوتة، مع استثناء المراحل الدموية الأولى من انقلاب عبد السلام عارف، ومنه إلى ليبيا والسودان والجزائر واليمن وغيرها.

بينما نجد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد تمكنت من الحفاظ على قوتها في منطقة الخليج التي بقيت عصية على نفوذ الاتحاد السوفياتي ومساهماته فيما شهدته من انقلابات بقيت ضمن إطار المحمية الغربية دون غيرها، ولكن هذا لم يمنع الدول الثلاث الكبرى من المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في صنع ما شهدته البلدان الأخرى من متغيرات انقلابية، في مراحل مختلفة من تاريخها.

وقد أثبتت الوثائق الأمريكية والبريطانية المتعلقة بالانقلاب المصري في تموز/ يوليو من عام 1952 الدقة في المتابعة الأمريكية- البريطانية للشؤون اليومية في حركة الضباط الأحرار حتى يخيل للمراقب وهو يقرأ وثائق واشنطن ولندن المتعلقة بذلك الحدث، أنها تتحدث بلهجة مشتركة، إلى جانب لغتها الواحدة منذ اللحظة الأولى حتى كادت تنجح في تحييد الحركة الانقلابية عن أهدافها المعلنة.

من أولى الوثائق البريطانية الأمريكية التي تعكس مستوى عالياً من التنسيق بين البلدين تلك التي تتابع بشكل يومي وتنسق ساعة بعد أخرى كل المسائل المتعلقة بانقلاب حركة الضباط الأحرار في مصر، بدءاً من طريقة التعامل مع الملك المصري المخلوع، وانتهاءً بمآدب العشاء التي أقامها موظفو ودبلوماسيو البلدين لزعماء الانقلاب بهدف التعرف على نواياهم.

1- حول التعامل مع العاهل المصري نجد وثيقة بريطانية تحمل عبارة / سري / وهي موجهة من السفارة البريطانية في واشنطن إلى الخارجية في لندن بتاريخ 1952/7/25 لتقول إن الخارجية الأمريكية أبلغت السفارة بأن فاروق يسأل عما إذا كان ممكناً لسفينة حربية ما ترحيله وعائلته إلى خارج البلاد. وتتابع الوثيقة أن رد الأمريكيين جاء يدعو الملك للبقاء هادئاً، وأنهم لن يتدخلوا إلّا إذا كان الانقلاب شيوعياً، وهم (الأمريكيون) يسألون إذا كانت لنا سفن في المنطقة يمكن أن تقوم بالمهمة.

وقد جاءت هذه الوثيقة البريطانية وكأنها نسخة حرفية لمثيلتها الأمريكية التي تحمل التاريخ نفسه، 25-7-1952، وتقول بأن الملك فاروق يطلب من الأمريكيين تقديم حماية له أثناء مغادرته مصر والسماح له بالمغادرة على ظهر سفينة حربية أميركية. ولكنها ذيلت بعبارة تقول إن الحكومة الأميركية رفضت تقديم أي مساعدة.

ثم عززت ذلك بمذكرة أخرى في نفس التاريخ 25 تموز / يوليو 1952 تؤكد عدم استعداد الحكومة الأميركية تقديم أي مساعدة للملك فاروق وترفض إرسال سفن أو طائرات حربية لهذا الهدف.

25

يوليـو 52

مـن: وزارة الخارجيـة بأمريـكا

وزارة الخارجيـة تأمل أن تستمر في نصـح الملك بعدم فعل أي شـيء متهـور.

الـوزارة توافق على رسـالتك للملـك نحن لا نرغب فـي التدخل في هذا الموقـف وهكـذا وتحت هذه الظروف لن نرسـل أي سـفينة حربيـة أمريكية أو طائـرة لمصـر مـن أجـل أغراضـه.

مـع ذلـك ورغـم إعـلان الوثيقـة الأمريكيـة المصـدر رفضهـا إرسـال أي سـفن أو طائـرات لإنقـاذ الملـك، إلّا أن وثيقـة سـرية بريطانيـة جـاءت فـي اليـوم التالـي 1952/7/26 مـن الإسـكندرية موجهـة إلـى الخارجيـة في لندن ومرسـلة عـن طريق الإسـكندرية إلـى الخارجيـة الأمريكيـة أيضاً مـن السـفير مباشـرة، للتغلب على سـوء الاتصـالات، يبلغ فيهـا أن الملك طلب منـه النجدة والتدخل لأن الجيـش قـد دخـل القصر ويقـول السـفير الأمريكي إنـه اتصل برئيـس الوزراء ثـم بمحمد نجيـب وحصل منهمـا على وعد بأن لا يمـس أحـد بسـلامة الملـك.

سـرى

مـن الإسـكندرية إلـى وزارة الخارجيـة

وزاره الخارجيـة

مكتـب توزيـع واشـنطن

26- يوليـو 52

طـارئ

سـرى

موجّه إلى واشنطن تلغراف رقم 227
الرجاء إرساله إلى وزاره الخارجية الأمريكية
إلى سكرتير أو (عمدة) ولاية واشنطن.
من كافري.
نظراً لسوء الاتصالات بيننا لقد طلبت من البريطانيين إرسال الآتي.

اتصل بي الملك فاروق في الساعة الثامنة صباحاً ليخبرني أن القصر محاط بالجيش. ثم اتصل بي مره ثانية في الساعة الثامنة والنصف ليخبرني أن هناك طلق ناري، وان الموقف «يائس» و إذا كنت استطيع مساعدته بشكل سريع؟

وعلى الفور اتصلت برئيس الوزراء الذي كان في القصر في ذلك الوقت. فقال لي إن إطلاق النار قد توقف وإنه يتوقع أي تطورات ستتم بهدوء. ثم بعد ذلك اتصلت باللواء نجيب وحدث ما أذكره في السطور التالية: لقد انزعجت من الأحداث هذا الصباح و التي ظهرت عكس ما وعدني به سابقاً، لقد كنت واثقاً من أنه قد استوعب أنه ليس من مصلحة أحد لارتكاب أي أحداث مضادة، والاهتمام بشخص الملك (أي عدم إيذائه).

رد اللواء نجيب قائلاً أن تقوية الجيش في الإسكندرية و بعض المواقع الإستراتيجية حول القصر كان نتيجة معلومات تلقاها من نشاطات «محدده من الطابور الخامس».

كما قال إن مثل هذه النشاطات يتم التعامل معها بصرامة وإنه قد تم القبض على عدد منهم.

ولقد وعدني اللواء نجيب شخصياً إنه لن يمس الملك أحد، فقلت له إنني أعتمد على كلامك هذا.

كنت أحاول الاتصال بالملك لأخبره على وعد اللواء نجيب بعدم المساس به لكن التليفون في رأس التين تم قطعه الآن.

وحاولت أن أسلم الرسالة لحافظ عفيفي في بيته، لكنه أخبرني أنه قد تم تحديد إقامته في منزله مثله مثل باقي العاملين بالقصر حيث اعتقلهم الجيش.

وأنا أحاول أن أرسل الرسالة مباشرة للملك.

هذه الوثيقة تدل على أن الأمريكيين كانوا أقرب إلى الانقلابيين من الإنجليز. كما تؤكد أن مستوى التنسيق بين الدولتين في شؤون الانقلاب كانت أرفع من التنسيق القائم أحياناً بين أي جهازين في دولة واحدة. وهو ما يشير إلى حجم التعاون القائم بين بلدين وجدا أرضية لمصالح مشتركة لهما في أحد بلدان المنطقة رغم المنافسة الأصيلة، والتي تبلغ حد سعي أحد الطرفين لإزاحة الآخر كما هو معروف عن السياسة الأمريكية التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية لتوسع نفوذها على حساب القوى الاستعمارية القديمة التي كانت في المنطقة من قبلها.

ثم تتوالى الوثائق البريطانية نيابة عن مثيلتها الأمريكية لتتناول وقائع تلك الأحداث فتقول في وثيقة بريطانية تحمل تاريخ 26/7/1952 سري جداً من البحرية إلى الاستخبارات بعنوان عمليات عاجلة، استعداداً لالتقاط الملك فاروق ولكن من خارج الحدود المائية للإسكندرية وإعطائه ملجأ آمناً على أن يخبروا قبل 4 ساعات.

سري للغاية

عملية عاجلة

من البحرية

إلى الاستخبارات

1952-7-26

بسبب احتمال تطور الوضع الحالي يجب الاستعداد لالتقاط الملك

فاروق خارج الحدود المائية للإسكندرية وسوف يعطى ملجأ إذا وصل إلى سفن جلالة الملكة في مثل هذه الظروف.

2- وإذا كانت هناك الحاجة لهذه العملية، على MANXMAN الظهور بالشكل المناسب.

3- مع افتراضية أنها (أي السفينة) سوف يتم إخبارها في 4 ساعات فلا يجب فعل أي شيء في الوقت الحالي.

4- وعند وصول إشارة من CODEWORED HAL البحرين على السفينة MANXMAN التوجه مباشرة ولكن لا تبحر.

5- وفي حالة وصول رسالة من CODEWORED PERSIL سواء قبل أو بعد HALO، يجب على MANXMAN
التقدم والاستمرار بكامل طاقتها وسرعتها.

6- عندئذ سيتم الإشارة إلى موقع اللقاء.

وختاماً تأتي في اليوم ذاته وثيقة بريطانية أخرى من الإسكندرية إلى الخارجية في لندن بتاريخ 1952/7/26 وفيها وصف للحظات الأخيرة لمغادرة فاروق على اليخت خارج البلاد.

ولكن المفارقة التي تؤكد مستوى التقارب والتنسيق هي أن هذا الوصف رغم وروده في وثيقة بريطانية فقد جاء على لسان سفير أمريكا في القاهرة. أي أننا نتحدث هنا عن وثيقة بريطانية لا تعكس انطباعات دبلوماسي بريطاني بل تحمل وصفاً قدمه سفير واشنطن عن اللحظات الأخيرة لوداع الملك فاروق. ما يشير إلى نوع من المصداقية التي تمنحها الوثيقة لمندوب الولايات المتحدة في مصر، والتعامل مع انطباعاته وكأنها صادرة عن موظف انجليزي لتنعكس بتفاصيلها في وثيقة بريطانية. والمسألة

المثيـرة الأخـرى هـي أن الملـف يحتـوي قصاصـة لمقالـة صحفية نشـرت في التايم وفيهـا وصف للحظات الوداع الأخيـرة يذكر فيها أن محمـد نجيـب واثنيـن مـن قادة الانقـلاب قد شـاركوا في وداع الملـك.

تحيـة وداع مـن القائـد
من مراسـلنا
الإسـكندرية،27-7

وقعـت أحداث المشـهد الأخير من دراما التنازل عن العرش مسـاء أمس بالإسـكندرية، فعلـى متن اليخـت الملكي محروسـة رحل الملـك فاروق إلى وجهـة غيـر معلومـة، يعتقـد انـه ذاهـب إلـى جينـوا.

فـي تمـام السـاعة الخامسـة مسـاءاً ترك ماهـر باشـا مكتبـه في ---- متجهـا إلـى قصـر رأس التيـن ليشـارك فـي الفصـل الأخير من درامـا رحيل العائلة المالكة، وبعد فتره جاء بعده مسـتر جفرسـون كافري سـفير الولايات المتحـدة و كذلـك فعـل السـلك الدبلوماسـي. وكان فـي القصـر العقيـد إسـماعيل شـرين بـك زوج الأميـرة فوزيـة، و محمـد علـى رؤوف زوج الأميـرة فايـزة.

ثـم وصل اللواء نجيب إلى القصر مـن مدخل نادر الدخول منه، ثم صعد إلـى الملـك وسـلم عليـه قبـل أن يحيـه بتحيـة عسـكرية.

ثـم توجّه كل الحاضرين إلى رصيف الميناء الملكي حيث كان هنا حارس شـرف من الحاشـية الملكية والذي صعد اليخت وثم تم عزف السلام الوطني. كان الملـك فـاروق يرتدى زيـاً بحريـاً، وبعد أن حيّا مودعاً ماهر باشـا ومسـتر أفـري وكل الحاضريـن، صعد اللنـش متجهاً إلى اليخت محروسـة والذي كان علـى بعـد نصـف ميـل، وكان فـي صحبة زوجتـه الملكـة ناريمان والتـي كانت ترتدي ملابس رمادية اللون ونظارة سـوداء وبناته الثلاث وابنه الرضيع بصحبة مربيتـه. وكان اللـواء نجيـب واثنـان مـن القـادة فـي وداع الملـك.

وعندما صعد الملك فاروق وصاحبته إلى محروسة تم رفع العلم الملكي وتم إطلاق 21 طلقاً نارياً تحية للملك. وعند صعود الملك على متن اليخت نظر إلى اللواء نجيب وتحدث معه لمدة خمس دقائق ثم سلم على القائد الذي كان مسؤولاً على الأحداث التي أدت إلى تنازله على العرش. فحيّاه اللواء تحية عسكرية ثم استدار ليترك اليخت.

قد يعتبر المرء أن مسألة التنسيق بين دولتين عظميين في شأن كهذا مشروعة جداً لما فيها من جوانب إنسانية تستدعي التعاون حقناً للدماء في لحظات انقلابات عسكرية عادة ما تكون محفوفة بالمخاطر، إلا أن التناغم في إيقاع الوثائق البريطانية والأمريكية حول وقائع الانقلاب المصري تتحدث عما هو أبعد من ذلك، وكأنها تؤكد ما جاء في التقارير التي سلمها سفير بلجيكا السابق في سورية، والتي استعرضت في جانب آخر من البحث عبر كتاب «مأساة الكونت لويس دوسان».

والأمر لا يقتصر هنا على مناقشة دولة لموقف دولة أخرى في وثيقة رسمية كما نرى على سبيل المثال في مذكرة أميركية تحمل تاريخ 31-تموز/يوليو 1952 تناقش وجهة النظر الإسرائيلية من الانقلاب المصري والتي كانت تعتبر بأن الانقلاب على الملك فاروق قد يكون شيئاً إيجابياً حيث أن الملك فاروق كان قد اتخذ موقفاً سلبياً تجاه السلام المصري الإسرائيلي. وأن الإسرائيليين أبدوا تخوفاً من تأكيد الثورة على تاريخ نجيب في حرب 1947 والتي كانت تهدف إلى إثارة المشاعر في الشارع المصري.

وزارة الخارجية
مذكرة مناقشة
التاريخ 31 يوليو 1952
الموضوع وجهة النظر الإسرائيلية للوضع في مصر
مشاركة في الحديث:
السيد: أبا إيبان سفير إسرائيل
السيد: بن - هورن السكرتير الأول للسفارة
السيد: هارت
السيد: ستابلر
نسخ إلى السفارة في القاهرة
السفارة في لندن
السفارة في تل أبيب
العواصم العربية

زار السيد إيبان السيد هارت في 31 يوليو بناءً على طلب الأخير. قال السيد إيبان إنه هو وحكومته يفكرون باهتمام في التطورات التي تحدث في مصر وترغب في تبادل وجهات النظر مع الوزارة. وذكر أن السيد شاريت والسفير دافيد قامت بينهم محادثة في تل أبيب حول هذا الموضوع والذي يمثل أهمية كبيرة للحكومة الإسرائيلية

قال السيد إيبان إنها وجهة نظر حكومته بأنه من المبكر جداً القول عن أي وجهة اتجهت مصر، لكن يبدو من المفيد في هذه المرحلة تبادل وجهات النظر مع الوزارة على أمل استخراج بعض الأفكار. من وجهة نظر إسرائيل أن خسارة الملك فاروق ليس بالضرورة عاملاً مقلقاً حيث تعتقد إسرائيل أن الملك فاروق كان يتبنى موقفاً سلبياً تجاه إسرائيل وأنه في الحقيقة قد أبلغ ممثليه من الدبلوماسيين في عدم التفكير في السلام المصري الإسرائيلي، ومن ناحية أخرى فالإشارة المستمرة على أن اللواء نجيب بطل في الحرب الفلسطينية، واستمرار مناقشة الأمر الخاص بفضيحة الأسلحة الفاسدة في الحرب الفلسطينية كسبب لهزيمة مصر، مقلق بالنسبة لنا.

وفقاً لضباط إسرائيليين أنهم لا يتذكرون أي شيء عن نجيب، وأنه

لـم يبـرز فـي أي حال مـن الأحـوال أثنـاء مسـألة فلسـطين. تخشـى الحكومة الإسـرائيلية من أن الاسـتمرار في ذكر الحرب الفلسـطينية يخلق أفكاراً عدائية بيـن الضبـاط المصريـين.

علمـاً أن هـذه الوثيقة تنسـجم كلياً مع أخرى بريطانية المنشـأ تحمـل عبارة سـري للغاية، وهي صادرة عن السـفارة البريطانية في واشـنطن وموجهة إلى الخارجية في لندن عام 1952 (اليوم والشهر غير واضحين) ولكنها تحتوي على شـرح للموقف الأمريكي بشـأن الوضـع فـي مصـر، وتؤكـد كراهيـة الولايـات المتحـدة الأمريكية للملـك فـاروق ونظامـه لأسـباب مختلفـة.

نتحدث هنا عمّا تعكسـه وثائق العاصمتين من انسـجام وتناغم فـي مسـتوى التنسـيق الـذي كان قائمـاً بيـن واشـنطن ولنـدن على مسـتوى التقـارب مـع الانقلابييـن والتواصـل معهـم لمعرفـة أدق التفاصيـل عـن ميولهم وانتماءاتهـم السياسـية، دون أن نتذكر دائماً حقيقة المساعي الأمريكية لزيادة نفوذها على حساب تقليص الدور البريطانـي التاريخي فـي المنطقة وفي مصـر على وجه الخصوص، كمـا لا يمكـن التغاضـي عـن حقيقـة إدراك العاصمـة البريطانيـة لاسـتحالة كبح المـد الأمريكي في العالم أجمـع، وبالتالي ضرورة التحالف معه لمواجهة أشـكال أخرى مـن المخاطر التي تهدد نفوذ البلديـن، والتي يمكـن اختصارها بالتهديد السـوفياتي من جهة وما حملتـه تلـك المرحلة من حـركات شـعبية وديمقراطيـة مترافقة مع موجـة قوميـة عاتية كادت تطيـح بمصالح الدولتيـن العظميين معـاً.

من أبرز الوثائق الملفتة في هذا المجال، وثيقة أمريكية تحمل تاريخ 28 تموز/ يوليو 1952 تحدد وجهة نظر واشنطن وتقييمها للانقلابيين فتقول: في المرحلة الأولى من الانقلاب، عبر الضباط الأحرار عن عدم رغبتهم بالمشاركة بالسياسة أو بالحكم وطلبوا من الملك تعيين علي ماهر كرئيس للحكومة وأن يعلن الملك عن انتخابات حرة وإزالة قانون العقوبات. وافق الملك على الشروط وتم تعيين علي ماهر رئيساً للحكومة. الأمور بدأت تتطور بين الضباط الأحرار والملك عندما وصلهم نبأ قيام الملك فاروق بالاتصال بالأميركيين والإنكليز لمساعدته بالقضاء على الثورة وإرسال جيش بريطاني لحمايته. قام الثوار بالطلب من الملك التنازل عن العرش وتم تسليم العرش إلى ابنه أحمد فؤاد الثاني الذي أصبح ملكاً على مصر والسودان ورحل الملك فاروق من الإسكندرية إلى إيطاليا.

محمد نجيب أعلن رغبة الثوار بحماية الأجانب في مصر وأكد إصراره على عدم المشاركة في الحياة السياسية. تؤكد المذكرة بأنه لم يكن هناك أي تأثير شيوعي على الثورة وأكدت أيضاً على دور الإخوان المسلمين في نجاح الثورة بسبب شعبية الحزب بين أفراد الشعب المصري وأن عدداً كبيراً من الثوار الضباط كانوا أعضاء في منظمة الإخوان.

52-7-28

من الواضح أن لا يوجد تأثير شيوعي في الجيش ولا يوجد أي دليل على عناصر شيوعية في هذا الثوران. ومع ذلك عندما يكون هناك أي تغير من المؤكد أن يحاول الشيوعيون أن يحولوا هذا التغير في اتجاههم.

الإخوان المسلمون لديهم قوة ما بين قوات الجيش، كما أنه محتمل كلياً أن يكون لهم تأثير كبير في الثورة التي تمت من أسبوع، لأن هدف الإخوان مثل المجوعة التي قامت بالثورة فهم باتجاه تطهير البلاد من الفساد سواء كان الأمر مادياً أو أخلاقياً أو دينياً.

عدد من قادة الثورة أعضاء في الإخوان

إذ تقر الوثيقة بوقوف الدولتين منذ اللحظة الأولى وراء تغيير مسار الانقلاب، فهي توضح أنهم ما كانوا يطمعون بالسلطة، وأنهم أجروا تعديلاً في مواقفهم حين بلغهم تفاوض الملك مع بريطانيا وأمريكا. بعبارة أخرى لو قررت الدولتان التعاون مع الملك لربما كان الانقلاب ليتخذ منحى باتجاه مختلف. ولكن موقفهما بعدم تأييد الملك يحتمل القراءة بأنه وقوف غير مباشر مع الانقلابيين، ما يستدعي منهما التعامل المشترك مع السلطات الانقلابية بحثاً عن نقاط التفاهم المشتركة معهم. وهذا ما حصل.

يمكن اختصار قصة التناغم في إيقاع الوثائق البريطانية والأمريكية حول الانسجام في دور العاصمتين تجاه الانقلاب باستعراض وثيقة بريطانية جاءت في تاريخ 24/7/1952 وهي برقية موجهة من وزارة الخارجية البريطانية إلى هاملتون في الإسكندرية تطلب منه فيها مقابلة محمد نجيب حتى تؤكد له

عدم التدخل في الشؤون الداخلية المصرية، والتوضيح بأنها لن تتردد في التدخل إذا ما دعت الحاجة لحماية أرواح البريطانيين. كما تحتوي على أمر لقواتها هناك بأن تكون على أهبة الاستعداد.

وفي اليوم التالي 1952/7/25 كتب السفير البريطاني تقريراً عن لقائه مع نجيب وإبلاغه برسالة الخارجية في لندن، وأن نجيب قد أبلغه أثناء اللقاء بأن علي ماهر سيضم أعضاء من حزب الوفد في حكومته.

تكررت اللقاءات المطمئنة كما جاء في فصل المهادنة من هذا البحث، ثم جاءت تصريحات الانقلابيين بمزيد من المهادنة التي انعكست في مذكرة أميركية موجهة إلى السفارة الأميركية في القاهرة في 1-8-1952 تعرب عن ارتياح الحكومة الأميركية من التعليقات القادمة من نجيب وأعوانه عن رغبتهم بالتعاون مع أميركا في شؤون الدفاع، وتؤكد المذكرة على رغبة الحكومة بتقوية العلاقات مع الحكومة المصرية وخاصةً إذا كانت الحكومة الجديدة قادرة على السيطرة على الوضع السياسي في مصر. وأكدت المذكرة استعداد الحكومة الأميركية لتقديم مساعدات عسكرية للجيش المصري.

وزارة الخارجية

موجهة إلى: السفارة الأمريكية في القاهرة (أولوية)

تكرار المعلومات إلى السفارة الأمريكية في لندن

1- على الرغم من أنه سيمر وقت حتى نقول على وجه التحديد في أي اتجاه ستسير مصر بعد الانقلاب، نحن نعتقد أنه سيكون من الأفضل في هذا الوقت أن نفكر فيما سنفعله، محتملاً بالتعاون مع المملكة المتحدة، للرد

على أي طلب مساعدة على وشك الحدوث من نجيب أو الجيش.

2- إعجاب متبادل بين نجيب ونحاس، تورط واضح للإخوان المسلمين، احتمال البرلمان الوفدي، خلافات دستورية وإصرار واضح لبقاء الجيش في مقدمة الحياة السياسية، كل هذه عوامل مقلقة والتي تدفع للمتابعة باهتمام خشيت أن تصبح فكره كره الأجانب مرة ثانية فكرة أساسية.

3- ومن ناحية لا يوجد أي عنف، موقف الصداقة الذي يتخذه نجيب تجاه أمريكا، والتكرار المستمر للتعبير عن رغبة الجيش في مشاركة أمريكا في شؤون الدفاع كل ذلك أمور مشجعة.

4- أكبر شيء مشكوك فيه هو موقف النظام الجديد تجاه الجدل المصري- الانجليزي ويتضمن هذا الجدل مشكلة السودان والتي زاد تعقيدها بعد إعلان الملك أنه (ملك مصر والسودان).

5- إذا استطاع النظام الجديد الحفاظ على النظام والقانون واستعادة الاستقرار للحكومة المصرية، استمرار طلب المساعدة من الغرب، وإظهار الرغبة في الوصول إلى تسوية معقولة لمشكلة مصرية - انجليزية وبما في ذلك ترتيبات لاستبدال للقوات البريطانية في قناة السويس وبالطبع يجب أن نكون مستعدين للتعاون في هذا الموضوع. نحن نعتقد أنك يجب أن توضح ذلك لنجيب ورئيس الوزراء عندما تجد الوقت المناسب.

ولكن بالطبع لا نرغب (تكرار كلمة لا) أن نعطي انطباعاً أننا نستعجل نجيب في الانضمام إلى حلف الشرق الأوسط الدفاعي وفي نفس الوقت يجب أن نتجنب الابتعاد.

6- توقع أمكانيه أن يشير الجيش المصري لرغبته في مساعدة الجيش الأمريكي. فسيكون من المفضل أن يكون لدينا فكرة عن حجم احتياجات مصر، لذلك سيكون من المفيد لو أنك بالتوحد مع موظفينا استغلال هذه المعلومات لتستفيد بها السفارة لتمد الوزارة بأسرع وقت ممكن بالأفكار التي لديك حول المعدات العسكرية.

(الفقرة الخامسة من التلغراف رقم 197، بتاريخ 28 يوليو 7).

بهذه المعلومات التقديرية ستكون وزارتا الدفاع والخارجية في وضع أفضل لتحديد مناطق التعاون مع قوات الجيش المصري.

جاءت بعد ذلك وثيقة من السفارة البريطانية في القاهرة موجهة إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ 20/8/1952 وفيها خبر عن اجتماع عقده محمد نجيب مع السفير الأمريكي و10 من ضباطه على العشاء. ويقول السفير البريطاني في تعليق له على اللقاء إنه كان أشبه باجتماعه هو السابق مع نجيب.

أي أن الأمر لا يقتصر على توجهات البلدين والتشابه في مواقفهما تجاه الانقلاب بل وفي الأساليب المتبعة أيضاً. ما نقصده بالتشابه في المواقف هنا هو ذلك الجانب المتعلق بموقف البلدين من الإطاحة بالملكية في مصر من جهة ومن الانقلابيين من الجهة الأخرى، وقد رأينا بوضوح أن واشنطن ولندن قررتا عدم التدخل المباشر لمد يد العون إلى الأسرة المالكة عبر التدخل المباشر أو تقديم الدعم غير المباشر لحماية العرش، كما نلاحظ أيضاً أن كلا العاصمتين تميزتا بالتردد تجاه مسألة إنسانية كمساعدة الملك فاروق وأسرته في مغادرة البلاد.

أما تجاه الانقلابيين فالوثائق البريطانية والأمريكية وحتى مراجع الأدبيات التاريخية تجمع على بقاء العاصمتين على مسافة نسبية من الانقلابيين في البداية للتأكد من سيطرتهم الفعلية على البلاد، وحجم التأييد الشعبي الذي ينعمون به من جهة، في حين سعى البلدان إلى التعرف عن قرب على شخصيات الانقلابيين وارتباطاتهم أو توجهاتهم السياسية على الأقل.

في حين عمل المندوبون والمبعوثون الدبلوماسيون لواشنطن ولندن على اتّباع أسلوب مشترك في التعامل مع الانقلابيين، فهم إلى جانب التفاهم المشترك على مسألة التريث في الاعتراف، أخذوا يتسابقون على عقد لقاءات واجتماعات ودية أو جلسات وموائد غداء أو عشاء لدراسة الشخصيات النافذة من الزعامات الانقلابية وانتماءاتها الحزبية وتوجهاتها السياسية وما تخطط له تجاه المستقبل وتعاملها مع الدولتين.

هذا ما تعززه وثيقة أخرى جاءت، بعد أقل من شهر على اللقاء الأمريكي مع زعماء الانقلاب المصري، من السفارة البريطانية القاهرة إلى الخارجية في لندن بتاريخ في 18 أيلول/ سبتمبر 1952 لتقول إن أربعة ضباط أعضاء في اللجنة العسكرية العليا أو قريبين من اللجنة تناولوا الطعام مع الملحق العسكري الإنجليزي، وإن اللقاء قد تم في منزله، وذلك بحضور مساعد الملحق وشخصية أخرى، وقد سجلوا محضر اللقاء، وهناك تقييم لكل من جمال عبد الناصر، جمال سالم، صلاح سالم، زكريا محي الدين، وصف جمال عبد الناصر بأنه قريب من الإخوان وليس على عداء مع بريطانيا. ويبدو أن السفير البريطاني استطاع انتزاع تأكيد من الانقلابيين بأنهم كانوا مع بقاء القواعد البريطانية في مصر.

تعتبر سلطنة عمان حالة نموذجية أخرى يمكن أن نسوقها تحت هذا العنوان من الملف، لما ترمز إليه من ظاهرة تتشابه معطياتها مع ما يحيط بها من انقلابات شهدتها اليمن في انقلاباتها

العديدة والسعودية (الانقلاب على فيصل بعد انقلابه على شقيقه سعود) إلى جانب ما عرفته دول الخليج الأخرى كدولة قطر (إزاحة الشيخ خليفة بن حمد لابن عمه الشيخ أحمد بن علي)، وأبو ظبي (إزاحة الشيخ زايد لأخيه شخبوط بن سلطان)، إلخ.

يقول رياض نجيب الريس في الصفحات 236-238 من كتابه (صراع الواحات والنفط 1968-1971) «منذ أعلنت بريطانيا عن عزمها الانسحاب من الخليج في موعد أقصاه عام 1971 والشائعات تنتشر عن قرب نهاية السلطان سعيد بن تيمور آل بوسعيد. وكان البديل المتداول شقيق السلطان سعيد، طارق بن تيمور، الذي غادر إلى أوروبا إثر نزاع على الحكم بعد أن جمع المعارضين وطرح الملكية الدستورية التي لم تقنع أحداً حينها، ثم عادت أسهمه لترتفع بعد فشل ثورة الإمام غالب بن علي، سنة 1963، وبرز اسمه مجدداً لدى عودته من أوروبا وإقامته في دبي بتمويل من الشيخ زايد بن سلطان.

كان طارق الأخ الأصغر لسعيد وأول رئيس مجلس بلدي في عمان، وأول رئيس لمجلس الوزراء هناك وكان ضابطاً عسكرياً محبوباً في الجيش، وقد خاض حروب الرستاق ونزوى والجبل الأخضر ضد حكم الأئمة وقمع تمرد القبائل فيها... ويبدو أن هذه المعطيات جميعاً أدت إلى تحفظ البريطانيين حياله، ليفضلوا قابوس الذي كان شاباً عاد حديثاً من الدراسة في لندن التي وجدت فيه خياراً يمكن التعامل معه بسهولة أكبر إذ كانت تنقصه الخبرة التي يتمتع بها عمه المجرب والمخضرم ذو الخمسين من عمره».

ويصف رياض الريس عملية الانقلاب بالقول «إن فوج الانقلابيين قد هاجم غرفة السلطان السابق بقيادة ضابط بريطاني ألقى قنبلة مسيلة للدموع في غرفته ما أثار حالة من الفوضى أدت إلى إصابة السلطان برصاصتي مسدس الأولى في ساقه والأخرى في قدمه، فاستسلم سعيد إلى قائد الحرس الضابط البريطاني الكولونيل تيدي تورنيل. كانت وثيقة التنازل تنتظره على باب الطائرة التي حملته إلى البحرين ومنها إلى لندن. بعد تردد قليل، تناول القلم ثم وقع الوثيقة ورمى بالقلم أرضاً فأقلعت به الطائرة إلى المنفى».

الوثائق البريطانية حول هذه الحقبة من تاريخ سلطنة عمان شبه محرمة، فقد أمضى فريق البحث في البرنامج كل الوقت اللازم للحصول على أي وثيقة تثبت صحة ما أورده رياض نجيب الريس أو أي من الأدبيات السياسية العربية والدولية دون جدوى، ما جعلنا نركز على مصادرنا في الأرشيفات الأوروبية والأمريكية الأخرى كي نستعيض بها على النقص المتعمد في الوثائق البريطانية المتعلقة بهذا الانقلاب. حتى استطعنا الإمساك بطرف الخيط.

استطاعت زميلتنا باحثة البرنامج في واشنطن العثور على تلغراف يعود تاريخه إلى 29-7-1970، الملفت في هذا التلغراف الهام هو ما يذكره من أن بريطانيا كانت تبيت النية لاستبدال السلطان سعيد بابنه لعدم قدرته على الإمساك بزمام الأمور.

وفي جانب آخر من الوثيقة الأمريكية ذاتها يتوقع وزير الخارجية الأمريكية السابق جوزيف سيسكو أن يحافظ قابوس الابن على المصالح البريطانية وتواجدها العسكري في بلاده. من الملفت في التقرير القول إن بريطانيا أرادت أن تكون عمان الحزام الواقي، الذي يحمي الإمارات الخليجية الناشئة من النظام الراديكالي في جنوب اليمن.

وزاره الخارجية

واشنطن

مذكرة

موجه: لوزارة الخارجية

من: --- جوزيف جا. سيسكو

الموضوع: سلطان جديد في مسقط وعمان

استولى ولي العهد قابوس بن تيمور على السلطة في مسقط وعمان في 24 يوليو بقياده ثوره ضد والده.

ومن الواضح أن المملكة البريطانية المتحدة كانت على علم بمخطط قابوس سابقاً ولكنها تنكر أن يكون لها أي مسؤوليه في ذلك.

ولقد علمنا بهذا الانقلاب من خلال تقارير تلغرافية جاءت في 26 يوليو.

ولقد تمّ نفي السلطان المخلوع إلى لندن من قبل آر إه إف. وتذكر التقارير البريطانيه أن قابوس قد مسك زمام الحكم بقوة وأن هذا الانقلاب قد تم الترحيب به من قبل الجماهير وأن الوضع في السلطنة هادئ.

ومحتمل أن يصل قريباً إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية طلب بالاعتراف بهذا النظام الجديد وأننا سوف نوصى بتنفيذ ذلك بشكل فوري.

الوضع السياسي

بسبب سياسة القمع الاقتصادية والسياسية التي مارسها السلطان المخلوع سعيد بن تيمور ظلت بلاده غير متطورة ومنعزلة عن العالم الخارجي، هذه السياسة التي جعلته غير قادر على أن يكون على مستوى (السيطرة على) زيادة الثورة في إقليم ظفار والذي كان يدعمه جنوب اليمن وتدخل من بعض الصينيين الشيوعيين.

كما فشل السلطان السابق في إنهاء الثورة في إقليم عمان، كما لم يقم بأي مجهود فعلي للاستفادة من الثروة الجديدة الآتية من البترول (95 مليون دولار في عام 1969) لمصلحة شعبه.

الوعد بعهد جديد

السلطان الجديد في نهاية العشرينيات من عمره وقد تلقى تعليمه في أوكسفورد وساندهرست، ولقد وضعه والده رهن الإقامة الجبرية منذ عودته كما لم يعطه أي دور في حكم السلطنة.

وعد قابوس في تصريح 26 يوليو بأن يقوم بشكل فوري بتأسيس حكومة جديدة حديثة.

وأنه لابد أن يتعامل بشكل منفصل مع الثورتين في عمان وظفار.

قد يفتقد قابوس إلى أفكار واضحة حول الحكم ولكن هذا المشكلة سوف تنتهي بعد عودة خاله (أو عمه) طارق من المنفى لينضم إلى ابن أخيه في إدارة الحكم.

B1

التأثير البريطاني

الاهتمام البريطاني الحالي بمسقط وعمان يرتكز على البترول، والمواقع الإستراتيجية للمهابط والإمكانات الرادارية في جزيرة مسيرة والرغبة في أن تكون عمان ومسقط كحزام واقي يحمي الإمارات الخليجية والنظام الراديكالي في جنوب اليمن.

ونحن نتوقع أن السلطان قابوس لن يضر بالمصالح البريطانية وسوف يحتفظ بالمائة جندي البريطاني من ضمن جيش السلطنة.

وايت هول تعتقد أن قابوس لديه سيطرة كاملة على السلطنة - تم نشر الاعتراف البريطاني في 29 يوليو.

ثم يأتي تقرير أمريكي مفصل بعد الانقلاب هذه المرة ليؤكد بالأدلة ضلوع البريطانيين بشكل مباشر بتفاصيل انقلاب قابوس بن سعيد على أبيه، وذلك عبر وثيقة أمريكية مؤرخة في 29-9-1970. تبين هذه المذكرة أن البريطانيين كانوا على علم بالانقلاب الذي ينوي قابوس القيام به للاستيلاء على السلطة من أبيه سعيد بن تيمور. بينما يدعي الأميركيون أنهم عرفوا بالأمر عبر تلغراف وقع بين أيديهم، وتشمل المذكرة تحليلاً للوضع السياسي في عمان ويعكس التحليل فشل الأب في حل مشكلة إقليم ظفار الذي يدعم المتمردين فيه يمنيون جنوبيون إضافة إلى شيوعيين صينيين وكذلك فشله في الاستفادة من ثروة البلد لمصلحة شعبه وهناك إشارة إلى أن السلطان المطاح به وضع قابوس رهن الإقامة الجبرية منذ عودته من إنكلترا عقب انتهاء دراسته. وقد تم نفي السلطان سعيد إلى لندن التي ساعدت ابنه للإطاحة به.

أما الاتحاد السوفياتي فلم يكن أقل ضلوعاً في تلك الأحداث، خصوصاً وأن مشكلة إقليم ظفار المذكورة في الوثيقة الأمريكية، والتي شكلت واحداً من الأسباب التي سارعت في الإطاحة بالسلطان سعيد، تقع على الحدود مع جمهورية اليمن الديمقراطي الشعبي، وقد كانت تحظى بالدعم السياسي والاقتصادي من قبل

موسكو التي لم تبخل بتقديم المعونة المشابهة لما عرف حينها بثورة ظفار وعلى رأسها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي. هذا ما ينعكس في وثائق سوفيتية مبكرة جاءت في أواخر عقد الخمسينيات، لتبرر التدخل السوفياتي في شؤون منطقة الخليج عبر البوابة العمان.

تقول الوثيقة السوفياتية رقم 108 ص 343 من كتاب الخارجية السوفياتية، عبر بيان لوكالة الأنباء الحكومية السوفياتية تاس في 20 أغسطس 1957 تحت عنوان: «بخصوص الوضع في عمان» أن الوضع في عمان يقع في مركز اهتمام العالم. فقد نهضت الجماهير هناك دفاعاً عن استقلالها. حيث وجد النضال البطولي ضد الكولونيالية هناك تأييداً عربياً واسعاً. (استخدم جانب آخر من هذه الوثيقة في عنوان سابق، وستجد الترجمة الكاملة لها هناك)

وبقي حال الوثائق السوفياتية يصور الوضع الداخلي في عمان على أنه قضية صراع تحرري دائر مع بريطانيا حتى فترة انقلاب السلطان قابوس على أبيه السلطان سعيد، فكانوا هناك على مقربة من حقيقة ما يجري، فقدموا وصفاً دقيقاً يجده المراقب متوافقاً إلى حد بالغ الغرابة مع الوصف الأمريكي الوارد في الوثيقة المذكورة أعلاه... هذا ما يتضح في وثيقة سوفيتية تحمل «عنوان حرب خطيرة/ ظفار» الموقعة في تاريخ الأول من آب أغسطس 1971، حيث يتحدث المبعوث السوفياتي بداية عن عثوره على قنابل فوسفورية متروكة بعد الاعتداءات الانكليزية على عمان. وهو يقول: العمانيون يقتلون لرفضهم العبودية. لندن تخفي ما استخدمته من أسلحة في ظفار. القرى مدمرة. محمد أحمد الغساني يقدم لائحة بأسماء القرى المتضررة.

وتضيف الوثيقة في جانب آخر منها: خاض الانكليز المعركة باسم

النفط. الانتفاضة العمانية أصبحت شوكة في حلق الشركات النفطية الغربية. قبل عام قادها ليس أنصار الإمام غالب بل الجبهة الشعبية الديمقراطية (والتي يصفها بالثورية) لتحرير عمان. سنوات طويلة حكم السلطان ابن تيمور المحاط بمستشارين وضباط انكليز. في القرن العشرين منع فتح المدارس، والاستماع إلى الراديو، والسفر بالطائرات واستخدام الكهرباء.

أدرك البريطانيون أن تصرفاته هذه تدعو للثورة وتنعكس بلا شك على سلطاتهم. في تموز يوليو من العام الماضي مسرحوا انقلاباً حكومياً قاد الابن قابوس إلى العرش للحفاظ على سلطتهم في عمان وقبل كل شيء الهيمنة على القوات المسلحة. علماً أن وزير الدفاع ورئيس الأركان انكليزيان والجيش يعف بالضباط الانكليز (يسمي معظمهم مرتزقة) وكيف أنهم يسعون لخنق القوى التقدمية. عمان أكبر محمية انكليزية. يسمي قطر والبحرين محميتين أيضاً انكليزيتين.

هناك حالة انقلابية فريدة، بل ويمكن اعتبارها نادرة لخروجها عن مجمل القواعد السابقة في هذا الملف، وما تكتنفه من غموض أخذت ملامحه تتكشف منذ الإفراج الأخير عن مجموعة من الوثائق البريطانية التي تسلط الأضواء عن وقائع وأحداث تقلب مفاهيم وصوراً كنا نعتبرها ثابتة مؤكدة وغير قابلة للجدال.

الفصل الخامس
انقلاب أردني

نتحدث هنا عما تعرض له العاهل الأردني الراحل طلال بن عبد الله رحمه الله، الذي اعتلى العرش لفترة وجيزة.

هناك حالة انقلابية فريدة يمكن اعتبارها نادرة لخروجها عن مجمل القواعد السابقة في هذا الملف، هي ما يمكن تسميتها اليوم بقضية الانقلاب على الملك طلال وعزله لتنصيب ابنه الحسين بن طلال مكانه. وقد أخذ ما يحيط بهذه القضية من غموض يتكشف تدريجياً منذ الإفراج الأخير عن مجموعة من الوثائق البريطانية التي تسلط الأضواء على وقائع وأحداث تقلب مفاهيم وصوراً في التاريخ الأردني المعاصر كنا نعتبرها ثابتة مؤكدة وغير قابلة للجدال.

تكونت إمارة شرق الأردن عام 1921 بقيادة الأمير عبد الله بن الحسين بن علي، وكان الأردن قبل ذلك جزءاً من ولاية الشام التابعة للدولة العثمانية منذ عام 1516، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى قامت الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي شريف مكة في ظل الدولة العثمانية، وكانت بريطانيا تدعم هذه الثورة سعياً منها لإضعاف الدولة العثمانية في المنطقة، ذلك أنها رتبت بالاتفاق مع فرنسا لاحتلال البلدان العربية التابعة للدولة

العثمانية، وهو الترتيب الذي توج بعد ذلك بـ «اتفاقية سايكس بيكو» عام 1916، ووضعت الأردن تحت الانتداب البريطاني، ونشأت في ظل هذا الانتداب إمارة شرق الأردن، التي كانت تتمتع بوضع هو أشبه بالحكم الذاتي.

أعلنت المملكة الهاشمية لشرق الأردن عام 1946، وملكها عبد الله بن الحسين، وعين إبراهيم هاشم رئيساً للوزراء، وهو من أصل سوري قدم من سورية للعمل في القضاء، وفي عام 1949 سميت الأردن المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك بعد إعلان وحدة ضفتي نهر الأردن، وهما شرق الأردن، والضفة الغربية وهي الجزء الذي تبقى من فلسطين التاريخية بعد حرب 1948 وقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين.

عام 1951 وبعد اغتيال الملك عبد الله أثناء دخوله المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة، اعتلى العاهل الأردني الراحل طلال بن عبد الله، العرش لفترة وجيزة انتهت عام 1952 حين أعفي من منصبه بناء على تقرير طبي يرى عدم قدرته على تولي الحكم، ليتوج ابنه الملك حسين بن طلال على العرش من بعده ويظل ملكاً للأردن أكثر من 47سنة.

هذا ما نقرأه في العادة عن هذه الحقبة من التاريخ الأردني المعاصر عبر الأدبيات السياسية والتاريخية المنشورة بلغات مختلفة في الدول العربية والعالم، وهي حقبة توحي بكونها خالية من الانقلابات، إلا أن وثائق ومعلومات جديدة أخذت

تظهر حديثاً وتتقاطع فيما بينها لتكشف عن وقائع مغايرة جداً لكل ما اعتدنا قراءته حول تاريخ هذا البلد.

تقدم الأستاذة ماري ولسون في كتاب لها صادر عن جامعة كامبردج بعنوان (عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية) تقدم رؤية مختلفة للتاريخ الأردني، وهي تعتمد في جزء من كتابها على وثائق وزارة الخارجية الإنجليزية السرية التي أفرج عنها حديثاً وبعد مرور خمسين عاماً عليها، كما اعتمدت خلال مرحلة التأليف على لقاءات وحوارات كان منها مقابلات أجرتها مع الأمير حسن ولي العهد الأردني السابق.

تتحدث الأستاذة ولسون عن جذور هذه الوقائع بالقول:

«إن الملك عبد الله كان على تنافر دائم مع ابنه الأمير طلال لما عرف به مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية من تعدد في العشيقات وتبذل وتنكره لابنة عمه ناصر شريفة مصباح «أم طلال».وإساءة معاملتها. كما تشير الكاتبة إلى عشيقة محددة اسمها ناهدة، أسماها الأردنيون العبدة بسبب لونها كانت ابنة إحدى الجواري اللواتي خدمن في قصر الشريف حسين في الحجاز، وبعد هروب الهاشميين من الحجاز جاءت الأم إلى الأردن حيث تم إعطاء ناهدة لابنة عبدالله مقبولة حتى تلعب معها ثم تحولت العبدة إلى عشيقة لعبدالله».

وفي وثيقة وزارة الخارجية الإنجليزية المحفوظة تحت بند

سري جدا تحت رقم 52355 كتب المقيم الإنجليزي في الأردن يصف عبدالله قائلاً: «تشكل عندي انطباع خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية بأن عبدالله ليس في نظر الجميع إلا دمية بيد السياسة البريطانية ونكتة تكاد تكون سمجة حتى في الحجاز حين خدمت هنا مع أبيه ... لم يبد الأمير عبدالله متمتعاً باحترام أحد ... لم اسمع أحداً يذكر اسمه إلا بقدر من الاحتقار في كل من مصر والعربية السعودية بل وحتى في العراق».

كما يشير فالح حنظل الذي كان ضابطاً في الحرس الملكي الهاشمي في بغداد آنذاك وشهد مجزرة الأسرة المالكة في قصر الرحاب وأرخ لها في كتابه(أسرار مقتل العائلة المالكة) يشير في جوانب من كتابه إلى الملكة عالية ابنة الملك علي أمير الحجاز الذي طرد من قبل الملك عبدالعزيز آل سعود.

وعالية هذه هي أم الملك فيصل الثاني الذي قتل في مجزرة قصر الرحاب في بغداد. ويقول الدكتور أسامة فوزي في إحدى مقالاته:

«إن هذه المرأة كادت تتزوج الأمير طلال لولا أن الملك عبدالله حال دون ذلك رغم أنها كانت تحبه وكان طلال يحبها. ولا شك أن هذا كان من الأسباب التي أدت إلى مواجهة بين الأب وابنه، خصوصاً بعد أن أجبر الملك عبدالله ابنة أخيه عالية على

الـزواج من الأمير غازي ابن أخيه فيصل الأول ملـك العراق. بينما زوج ابنـه طـلال مـن تركيـة ولـدت فـي مصر اسـمها زيـن وهي أم الملـك حسين».

وتتحدث السيدة ولسـون عن قصة طلال مع ابنة عمه عالية من وجهـة نظـر مشـابهة تقـول:

«كان طـلال يحب ابنة عمه الأمير علي حيدر لكن أمه فسـخت خطبتـه منها وزوجته بابنة أخيها التي عرفت باسـم الملكة زين وهي تركيـة الأصل كانت تعيش فـي مصر... وتضيف السيدة ولسون في جانـب آخر مـن كتابها، أن زين كانـت على علاقـة بالجنرال كلوب باشـا وأن طـلال ضبطهـا معه فأطلـق عليهمـا النار فأصـاب كلوب فـي حنكـه بجروح ظلـت آثارها عالقـة حتى عرف كلوب باشـا بين الأردنييـن بلقـب أبـو حنيـك».

قد يكون هذا من الأسـباب التي جعلت زيـن تعمل لاحقاً على تلفيـق تهمـة الجنـون لزوجهـا طلال والزج به فـي معتقل فـي تركيا «مستشـفى للمجانين» وتسـليم ابنها حسـين الحكـم، مع أن الوثائق البريطانيـة تكشـف عمـا هـو أبعـد مـن ذلـك،

فالمقيـم البريطانـي فـي الأردن السـير اليـك كيرابـد كتب عدة رسـائل سـرية إلـى حكومتـه يحذرها من طـلال لأنه ذكي وواسـع الاطـلاع ويكره الإنجليـز ويتقرب من الضبـاط الأردنيين من ذوي الميـول الوطنيـة.

أما السيد إف إيزكييل الذي تولى مهمة الإشراف على تربية طلال خلال وجوده في بريطانيا وقبل التحاقه بكلية ساندهيرست العسكرية فقد وصف طلال بأنه «شاب ذو مزاج هادئ وقنوع» «وشخص لطيف لطفاً استثنائياً» أما المصاب بالجنون والتخلف العقلي ووفقاً لتقارير المقيم الإنجليزي في الأردن فهو الابن الثاني للملك عبدالله الأمير نايف ... ونايف هذا أدخل الكلية العربية في القدس تحت إشراف مدير الكلية أحمد الخالدي الذي أعلن أن نايف «غير قابل للتعليم» وباتت وزارة المستعمرات مقتنعة بأنه كان «متخلفاً» (عن كتاب السيدة ولسون).

ومع ذلك يلاحظ المراقبون أن زوبعة قد أثيرت من قبل رئيس الوزراء الأردني آنذاك توفيق أبو الهدى حول طمع الأمير نايف بعرش أخيه الذي اضطر للخروج عن صمته والتحدث إلى جريدة الطيار الأردنية وفق وثيقة بريطانية تحمل رقم 107 بتاريخ 10 حزيران/يونيو من عام 52، مؤكداً على عدم رغبته بالعرش الأردني، وأنه يكن المحبة والاحترام لشقيقه، وأن توفيق أبو الهدى يحاول خلق شعور غير ودي بينه وبين أخيه، وأنه سيغادر قريباً للقاء أخيه في لوزان.

من بيروت إلى وزارة الخارجية
وزارة الخارجية وإدارة وايت هول
موجه إلى عمان تلغراف رقم 107 بتاريخ 10-6-52
اعادة إرسال التلغراف إلى وزارة الخارجية بغداد، بيرن

تلغرافي رقم 106 لعمان

جريدة الطيّار نقله عن الأمير نايف والذي تحدث مع صحفي هذه الجريدة مايلي:

1- إنه لم يرغب في العرش الأردني.

2- أن يكن بالحب والاحترام تجاه أخيه.

3- توفيق أبو الهدى كان يحاول أن يخلق شعوراً غير ودّي بينه وبين أخيه.

4- وأنه سيغادر قريباً للقاء أخوه في لوزان.

كان توفيق أبو الهدى قد رافق المسيرة البريطانية في الأردن منذ الثلاثينيات حيث تبوأ بداية الأمانة العامة لمجلس الوزراء حتى عام 1938 حين ترأس أول حكومة أردنية ثم ترأس عشر حكومات أخرى كان آخرها في اليوم التالي من اغتيال الملك عبد الله، واستمرت رغم التعديلات حتى أيلول/ سبتمبر من عام 52 أي بعد الإطاحة بالملك طلال وإيداعه في مصح للأمراض العقلية.

تشير الوثائق البريطانية إلى نوع من التنسيق الشديد في توزيع الأدوار بين توفيق أبو الهدى والملكة زين بمتابعة لندنية حثيثة لا تغفل تفصيلاً يسمح بإفلات الخيوط من يديها بدءاً من الاستفادة من الدور الدولي اللازم لأن الملك عبد الله كان يتحرك بين سويسرا وباريس آنذاك، وانتهاءً بالاجراءات الداخلية المطلوبة لعزل الملك، مروراً بالنفوذ الإقليمي الذي حاول الاستفادة مما يحاك ضد الملك.

من أولى الوثائق البريطانية التي تعكس جدية الخطوات التي اتخذت لعزل الملك طلال عن العرش تلغراف يحمل الرقم 222 في 1-6-52 تؤكد النية في انعقاد جلسة سرية لمجلسي الوزراء والشيوخ (بدون تصويت) لتأكيد تولي توفيق أبو الهدى منصبي رئيس الوزراء ورئيس مجلس الدولة، والاتفاق على جعل السلطة منوطة بمجلس الدولة حتى لو عاد الملك من سفره إلى عمان، وما يستدعي ذلك من تغييرات في مواد الدستور المتعلقة بغياب الملك عن البلاد.

1- يونيو 1952

الى مكتب الخارجيه - تلغراف رقم222

وافق اليوم مجلس الوزراء الأردني على التالي:

1- الحدث المقترح من رئيس الوزراء من أجل التعامل مع المشكلة التي تسبب بها رفض طلال للخضوع للعلاج الطبي و الزيادة الخطيرة لحالته العقلية.

2- جلسه سرية للمجلس ومجلس الشيوخ (بحيث لا تصويت بها) ستعقد في 3 يونيو حيث سيطلعهم بها رئيس الوزراء على أحدث التطورات والتقارير الطبية لطلال أثناء العام الماضي.

وفيها سيقرر أن مجلس الوزراء قرر نظراً لحالة الملك الصحية أن تظل السلطة منوطة تقنيقياً في يد مجلس الدولة حتى لو عاد طلال في آخر الأمر إلى عمان، وهذا سيتضمن تغيراً في الأسس التي سنها المجلس من مواد الدستور والتي بها علاقه بغياب الملك عن البلاد لمادة بها علاقة بالحالات التي يكون فيها عاجزاً بسبب مرضه.

3- سيتم دعوة المجلس للتعليق، وسيقرر رئيس الوزراء ما إذا في ضوء الجو السائد عندما يتم تغير الأسس وأيضاً تنظيم المجلس.

وبهذه الطريقة يستطيع أن يتجنب النقد المتزايد ضد توليه لمنصبين رئيس الوزراء ورئيس مجلس الدولة.

وهذا الموقف الأخير يظهر نيته في التخلي عن منصبه.

4- وبعد هذا الاجتماع وبتفويض من مجلس الوزراء سوف يوجه رئيس الوزراء خطاباً إلى الملك يبلغه فيه أنه (أي الملك) لا يستطيع استعادة سلطاته حتى لو عاد إلى الأردن إلّا إذا وبعد أن يقنع المجلس بشفائه.

وسوف يحثونه على عدم البقاء في باريس ولإبلاغه أن راتبه (أو الأموال المخصصة له شهرياً) سوف تدفع له أينما وجد.

وإذا عاد إلى عمان سوف يظل في قصره تحت الإشراف الطبي.

5- وبعد ذلك سيعقد مؤتمراً صحفياً وفيه سيطلعونهم على حقيقة مرض الملك وعلى القرارات التي تم اتخاذها

6- يمكن أن تبلغ جرائد الشرق الأوسط الأخرى

أرجو من مكتب الخارجية أن ترسل هذا على الفور إلى باريس كتلغراف مني رقم8.

هناك مجموعة من الوثائق التي تؤكد سعي بريطانيا ورئيس الوزراء الأردني والملكة زين لضمان تعاون فرنسا وسويسرا في تقويض حركة الملك مساهمة في عزله، منها

وثيقة جاءت في 2- 6-52 تقول إن رئيس الوزراء البريطاني يطلب بشكل غير رسمي من السلطات السويسرية تأخير منح الفيزا للملك طلال، كما أنه يأمل أن تكون الحكومة الفرنسية قد اقتنعت بإجبار طلال على البقاء للعلاج في باريس، رغم أن هذا الاحتمال يبدو بعيداً.

2 يونيو 1952

الساعة 2.45 مساءً

موجه إلى بيرن تلغرام

أعادة معلومات لعمان وباريس

تلغرافي رقم 244 لعمان (بتاريخ 29 مايو: الملك طلال)

1- الملكة زين وثلاثة من أبنائها الصغار محتمل أن يسافروا إلى جينيفا اليوم أو غداً في طريقها إلى لوزان وهي لا ترغب أن يعرف أحد بذلك خوفاً من طلال المستمر في عنفه أن يلاحقها.

2- نحن نأخذ بعين الاعتبار طلب رئيس الوزراء الأردني إننا وبشكل غير رسمي السلطات السويسرية أن يؤخروا منح الفيزا لطلال في حال اكتشاف أن الملكة في سويسرا.

وفي هذه الأثناء يأمل رئيس الوزراء أن تكون الحكومة الفرنسية قد اقتنعت لجبر طلال للعلاج في باريس.

رغم أن ذلك يبدو بعيد الاحتمال حتى الآن، يأمل رئيس الوزراء أنه إذا تتبع طلال الملكة أن يتم حمايتها من الملك عن طريق إيداعها في مستوصف.

بلغ التنسيق الدائم بين رئيس الوزراء والملكة زين مستوى متقدماً بحيث كانا يتابعان كل المسائل السياسية المتعلقة بمصير البلد ومستقبل السلطة وعلاقاتها مع دول الجوار الإقليمي. هذا ما تثبته عدة وثائق من أبرزها:

تلغراف رقم 8 الصادر في تاريخ 5-6-52 تقول فيه الملكة إنها كي تعرف على وجه السرعة نتائج اللقاء الخاص مع الوصي على عرش العراق، لأن خطواتها ستعتمد بشكل كبير على نتائجه.

من جنيف إلى رئيس الوزراء

هذا التلغراف على وجه الخصوص سرّي جداً، ويجب أن تحتفظ به السلطات وإلّا ترسل أي نسخ منه

القنصل العام لجلالتها

فوري - سرّي

موجّه إلى عمان تلغراف رقم 8 بتاريخ 65-52-

تلغرافي رقم 7

طلبت ملكة الأردن أن يتم إرسال الخطاب الشخصي التالي إلى رئيس الوزراء

(بدءاً بالتالي)

أنا متلهف لكي أعلم على وجه السرعة نتائج اللقاء الخاص مع الوصي على العرش في العراق، حيث أن خطواتي المستقبلية سوف تعتمد بشكل كبير على هذه النتائج.

(نهاية الرسالة)

الرجاء من وزارة الخارجية إرسال ذلك لعمان على الفور ولباريس وبغداد.

وفي اليوم التالي جاءت تطمينات رئيس الوزراء الأردني لجلالة الملكة زين حول زيارة عبد الإله إلى عمان موضحاً أن مساعيه تكمن بدمج الدولتين في مملكة واحدة. جاء ذلك في تلغراف رقم 5 الذي يحمل تاريخ 6-6-52، ويؤكد توفيق أبو الهدى لجلالتها بلهجة ودية أنه سيرحب بعودتها في أي وقت تشاء، وأن هذا يعتمد على تحسن صحتها.

من عمان إلى وزاره الخارجية

(هذا التلغراف على وجه الخصوص سرّي ويجب أن تحتفظ به السلطات التي تتلقاه وإلّا يتم نقله إلى مكان آخر)

وزارة الخارجية وإدارة وايت هول
السيد فيورلزنج
فوري - سرّي
موجه إلى القنصل العام جينيفا تلغراف رقم 5 بتاريخ 6-6
الرجاء نقل التالي إلى الملكة زين من رئيس الوزراء
(بداية)

الوصي على عرش العراق، أثناء إقامته في عمان، حاول أن يقنع الحكومة بتعيين أمير زيد في مجلس الدولة، لكن الحكومة لم توافق.

يعتقد رئيس الوزراء أن هدف الوصي على عرش العراق مرة ثانية قائم على فكره دمج الدولتين الملكيتين.

وفيما يتعلق بعودتك، هذا يعتمد على تحسن صحتك، سنرحب بعودتك في أي وقت ترغبين العودة فيه.

تلقى رئيس الوزراء ليلة أمس خطاباً من جلالة الملك ليبلغه أنه عائد إلى عمان قريباً وأنه موافق على أن يكون على استعداد أن ترحل في أي وقت وأن يستمر مجلس الدولة على الرغم من وجوده في عمان.

وبعد عودة الملك سيتم الترتيبات اللازمة ليكمل علاجه والذي رفض أن يكمله خارج البلاد.

الرجاء من وزارة الخارجية إرساله على الفور إلى جينيفا.

من الواضح أن الملك طلال لم يكن غائباً عن الوعي نتيجة حالته المرضية كما يقال، فهناك وثيقة تؤكد سعيه لإعاقة ما يجري ومنع الانقلاب عبر اتصالات أجراها مع حفنة من مؤيديه السياسيين المدنيين في محاولة لحشد أكبر قدر ممكن من الدعم المناهض لإجراءات عزله، كما أجرى اتصالاً بأحد ضباط الجيش داعياً إياه إلى التدخل بوحداته العسكرية لوضع العراقيل في طريق رئيس الوزراء الأردني.

هذا ما تؤكده وثيقة بريطانية تحمل تاريخ 5-8-52، يشار فيها إلى أنه حال وصول المعلومات إلى توفيق أبو الهدى أدرك خطورة الملك على الأمن العام فعقد اجتماعاً طارئاً للمجلسين التشريعيين في 11-8-52 ليطلب الموافقة على عزل طلال بسبب جنونه وفقاً للمادة 28 من الدستور، وقد وافق مجلس الدولة فيما بعد على قرار مجلس الوزراء.

سري
من عمان إلى وزارة الخارجية
وزارة الخارجية وإدارة وايت هول
السيد فورلونج
5-8-52

موجه إلى وزارة الخارجية تلغرام رقم 375 في 5-8-1952

طلب مني رئيس الوزراء الأردني أن أتصل به صبح هذا اليوم ليطلعني على آخر المستجدات بالنسبة لموقف طلال الذي تغير كلياً مرة ثانية.

2- صرح أنه بعد محادثاته مع طلال في الأسبوع الماضي، فقد اتفق معه على أن يرسل له خطاباً يلخص فيه ما دار بينهما خصوصاً فيما يخص عملية التنازل على العرش.

ولقد فعل ذلك، لكن في الثاني من أغسطس تلقى رئيس الوزراء خطاباً طويلاً منه مليئاً باللوم اللاذع وبشكل عام أحسّ من الخطاب أن طلال لا ينوي التنازل عن العرش.

3- فيما بعد علم رئيس الوزراء أن طلال قد أرسل خطابات لاثنين أو ثلاثة أفراد خصوصيين وأعطاهم الانطباع أن الحكومة الأردنية يظهرونه على أنه مجنون بينما هو سليم عقلياً وأنه طلب منهم المساعدة في خلق المشكلات ضد الحكومة.

كما أرسل في طلب ضابط من الجيش العربي وطلب منه المساعدة بوحدته العسكرية في القيام بهذه الاضطرابات والمشاكل ضد الحكومة لكنه لم يستجب له ولقد قدم تقريراً بما حدث على الفور.

4- وأصبح واضحاً لرئيس الوزراء أنه الآن قد فقد كل تأثيره على الملك طلال وأن تصرفاته أصبحت تهدد الأمن العام، لذلك وضع بدء تنفيذ الإجراءات التي وصفتها في الفقرة الثانية من تلغرافي رقم 339. بالإضافة إلى ذلك قرر مجلس الوزراء ذلك الصباح استدعاء المجلسين التشريعين إلى اجتماع طارئ في الحادي عشر من أغسطس، سيطلب منهم الموافقة على القيام بعزل طلال بسبب جنونه وفقاً للمادة 28 من الدستور.

وبعد ذلك سوف يكون البرنامج كما أوضحت في الفقرة الخامسة من تلغرافي المشار إليه.

وجرد أن يكون طلال فرداً خاصاً سيكون من السهل تأمين تنقله من البلاد أو عزله بداخل البلاد.

كان لرئيس الوزراء على ثقة من أن المجلس سوف يوافق على القيام بما يبدو مناسباً.

ولقد وافق مجلس الدولة فيما بعد على قرار مجلس الوزراء.

5- سريعاً لخص رئيس الوزراء الرد التي تلقاه من ابن سعود. وكانت النقاط الأساسية فيه ...

أ. لقد تعاطف ابن سعود معنا وقال إن على الحكومة الأردنية القيام بفعل قوى فيما يخص طلال.

ب. وإذا جاء طلال إلى الحجاز لن يكون من الممكن منعه من العودة إلى الأردن.

ج. أو مع ذلك، إذا جاء طواعية، سوف يكون ابن سعود مستعداً للقيام بالتجهيزات اللازمة

د- ولقد أعطاه نصيحته الشخصية لرئيس الوزراء وهي:

1- أن يتأكد من الجيش.

2- وأن يتعاون مع حكومة جلالتها كما كان دائماً يفعل ابن سعود.

3- ومع ذلك يبدو أن رئيس الوزراء يعتقد الآن أن طلال يجب إلّا يذهب إلى الحجاز، حيث لن يتوفر العلاج المناسب له هناك، وبدلاً من الحجاز بدأ يتحدث عن لبنان أو مصر.

4- لم يطلب رئيس الوزراء (الذي يبدو أنه متلهف لتبرئة ساحته) النصيحة ولكنه مع ذلك يرغب أن تكون حكومة جلالتها على علم بما سيحدث. ولقد اقترح أن يبلغ ابن سعود وأن يتقابل مع شيشكلي بغرض أن يتحاشى النقد العدائي للصحف السورية.

الرجاء أن ترسل وزارة الخارجية إلى القاهرة وجدة، تل أبيب، فايد، جينيفا تلغرافاتي رقم 48،95،70،38،75 وإلى واشنطن وباريس وأنقرة تلغرافاتي للحفظ رقم 20،12،17 على التوالي.

وجاءت الخاتمة النهائية للانقلاب في المساعي القانونية التي قام بها توفيق أبو الهدى في الثامنة من صبيحة الحادي عشر من آب/ أغسطس من ذلك العام كما يرد في وثيقة تحمل رقم 389 في تاريخ 52-8-11 حين عقد أعضاء مجلس النواب الأردني اجتماعاً استمعوا فيه إلى تقرير أبو الهدى عن حالة طلال الصحية لتصوت بالإجماع في الواحدة والنصف مساءً على قرار العزل. ثم وافق مجلس الدولة على القرار بشكل رسمي ونصب الحسين ملكاً، ثم تبع ذلك حل المجلس وإعادة تكوينه كمجلس للوصاية على العرش غير قابل للتغيير.

من عمان إلى وزارة الخارجية

وزارة الخارجية وإدارة وايت هول

السيد فيورلونج

فري

موجه إلى وزارة الخارجية تلغراف رقم 389 من تاريخ 11 أغسطس
يعاد إرساله إلى القنصل العام في جينيفا، دمشق، القاهرة، جدة، بغداد، تل أبيب، بيروت، فايد
ويحفظ لواشنطن، باريس، أنقرة.
تلغرافي رقم 375
عند لقاء نواب مجلسي البرلمان الأردني في الساعة الثامنة صباحاً بتوقيت غرينتش، قدم رئيس الوزراء الأردني تقريراً كاملاً عن حاله طلال، مدعم بتقرير الأطباء المصريين عن حالته. وعلى الفور تم تشكيل لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء من مجلس الشيوخ وستة نواب لدراسة التقارير الطبية، كما تم استدعاء ثلاثة أطباء لتقديم دليل على صحة التقارير.
وفي الساعة الواحدة مساءً أعلنت اللجنة عن قناعتها التامة بالتقرير وفي الساعة الواحدة والنصف مساءً تم التصويت بالإجماع على العزل.
ثم تم رفع المجلس
2- وافق مجلس الدولة على القرار بشكل رسمي و نصبوا حسين ملكاً. ثم تم حل المجلس وإعادة تكوينه كمجلس الوصاية على العرش وليس قابلاً للتغير.
الرجاء من وزارة الخارجية نقل ذلك لجدة وجينيفا كتلغرافاتي الفورية أرقام 41، 52 ولواشنطن، وباريس وأنقرة وللحفظ تلغرافات رقم 23، 20، 15 على التوالي.

تؤكد هذه الوثائق الأخيرة على الأهمية الخاصة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى السلطات البريطانية كما تعيدنا إلى ما ورد من أولويات جاءت في وثيقة السفارة البريطانية الموجهة من مقرها دمشق إلى الخارجية في لندن في 63/3/19 حول انقلاب الحنّاوي في سوريا ونتائجه حيث توضح سياستها العامة وسُلّم أولوياتها في المنطقة كما ورد في الوثيقة على الشكل التالي:
«من المهم تجنب الميل إلى جانب أي من الأطراف المتنازعة العربية وحصر أنفسنا في مصالحنا الحيوية وحماية مشايخ الخليج وتجنب أزمة دولية حول الأردن».

خاتمـة

الانقلابات التي شـهدتها دول المنطقة منذ قيامها أواسط القرن الماضـي وقفـت وراءهـا مجموعـة مـن الأسباب، حاولنا تسـليط الأضـواء علـى أبرز جوانبهـا والخوض فـي تفاعلاتها الرئيسـة وما أحـاط بها من ظروف سياسـية محلية واقليمية ودوليـة، انطلاقا مما توفـر لدينـا من شـهادات ومذكـرات اعتمدتهـا شـخصيات اقليمية ومراجـع ووثائق رسـمية صدرت عـن دول غربية نعتقـد أنها لعبت دورا رئيسـاً فـي تلـك الأحـداث أو كان لها عيـن المراقـب المهتم والمتابـع لوقائع تاريخية شـكلت منعطفات حاسـمة في مسـار هذه المنطقـة ومـا زالـت حتـى اليوم تؤثـر على حيـاة المواطـن العادي فيهـا.

وإن كان لهـذه الدراسـة أن تركـز علـى جوانـب محـددة مـن أشـكال الانقلابـات فـي دول المنطقـة فهـي بذلـك تبقـي البـاب مفتوحـاً أمـام مجموعـة مـن التسـاؤلات الضروريـة المتعلقـة بهذا الموضـوع، خصوصـاً أنها لم تسـع للخوض فـي الجهـود التحليلية المتعلقـة بالتفاعلات المحيطـة بتلك الوقائع ومدلولاتها السياسـية والفكريـة إلا قليـلاً، واكتفت مقابل ذلك بوضـع المعطيات الموثقة بيـن يدي قارئ يمتلك القدرة على المقاربة والتحليل واسـتخلاص العبر المناسـبة.

ولأن الحرية لا تكتمل إلا بالمعرفة نرى أن شحّ الوثائق التي أفرجت عنها الدول الغربية، وانعدام المصادر العربية الرسمية كلياً.. شكل واحداً من أبرز العوائق أمام سعي الأدب السياسي العربي للعمل على اكتمال الصورة في أحجية الانقلابات العسكرية والمدنية التي شهدتها المنطقة، لذا نأمل أن يتمكن الباحث، يوماً ما، من الحصول على الوثائق الرسمية المتعلقة بأحداث بلده، ولو أفرج عنها بعد قرن.

د. نبيل خليل

انتهى

الفهرس